المردود الاجتماعي والاقتصادي
لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي
" دراسة ميدانية "

إعداد

د/ أمينة سعيد عبد الفتاح الصياد

مدرس بقسم الاجتماع –كلية الدراسات الإنسانية

جامعة الأزهر–مصر

المردود الاجتماعي والاقتصادي لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي "دراسة ميدانية"

أمينة سعيد عبد الفتاح الصياد

قسم الاجتماع، كلية الدارسات الإنسانية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

البريد الإلكترونى: aminaalsyyad.8@azhar.edu.eg

الملخص.

تهدف الدراسة الى التعرف على رؤى عينة من الخبراء حول المردود الاجتماعي والاقتصادي لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد ارتكزت عينة الدراسة الميدانية على أسلوب العينة العمدية، مستخدمة طريقة كرة الثلج في اختيار المفردات. وبلغ حجم العينة (١٥٧) خبيراً، وتم توزيع الاستبانة إلكترونيا على مجتمع الدراسة المستهدف في الفترة (مارس –أبريل – مايو – يونيو) ٢٠٢٤م. كما تم استخدام منهج دراسة الحالة، والاعتماد على جمع البينات المتوفرة عن طريق الملاحظة والمقابلة وشملت هذه الحالات عدد (٣٠) مفردة من أرباب العمل والعاملين في قطاعات الاقتصاد غير الرسمي (الصناعية –التجارية)، وذلك في عدة مناطق (صقر قريش في الحي العاشر) بمدينة نصر، (مساكن النصر، مساكن الزلزال) بالقاهرة الجديدة، وكشفت نتائج الدراسة أن التصور المستقبلي للمردود الاجتماعي لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي في ضوء رؤى الخبراء، تمثل في الإدماج الاجتماعي للفئات المهمشة من العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، والتماسك الاجتماعي عن طريق تحقيق فرص متكافئة ومتساوية في توفير فرص العمل اللائق، والاستدامة الاجتماعية بإقامة مجتمعات شاملة تحتوي الجميع، وتدعم هذه المجتمعات النمو والحد من الفقر. وتحدد المردود

الاقتصادي في حصول الدولة على حقوقها الضريبية، كما توصلت نتائج الدراسة الى أن رؤى أرباب العمل والعاملين في القطاع غير الرسمي للمردود الاجتماعي والاقتصادي في تقليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للمنشأة في إدارة نشاطاتها، والقضاء على الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي، ودعم فرص الحراك الاجتماعي والمهني لأرباب العمل والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي. وفتح قنوات تمويل للمشروعات ذات العائد الاجتماعي، توفير فرص العمل اللائق، والتمكين الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: المردود الاجتماعي، المردود الاقتصادي، الاقتصاد غير الرسمي، تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي، أرباب العمل في القطاع غير الرسمي، العمالة في الاقتصاد غير الرسمي.

Socioeconomic Returns of Formalizing the Informal Economy
"A Field Study"

Amina Said Abdel Fattah Al Sayyad.
Department of Sociology, Faculty of Humanities, Al-zhar University, Cairo, Egypt.
E-mail. aminaalsyyad.8@azhar.edu.eg

Abstract:

This study explores experts' perspectives on the socioeconomic returns of formalizing the informal economy through an inclusion-integration strategy. Utilizing a descriptive analytical approach, the study conducted a field survey using a purposeful sampling method with a sample size of (157) respondents. The survey was distributed electronically from March to June 2024. Additionally, a case study approach was employed, involving the collection of data through observation and interviews. This included (30) individual employers and workers from informal economy sectors (industrial and commercial) in various locations, such as Saqr Quraish in the Tenth District, Nasr City, and Al-Nasr and Al-Zelzal Neighborhoods in New Cairo. The study's findings indicate that experts envision the social returns of formalization as comprising enhanced social inclusion for marginalized groups, increased social cohesion through equal opportunities for decent work, and greater social sustainability by fostering inclusive societies. These societies, in turn, support economic growth and poverty reduction. Additionally, the economic returns include improved public resource development and enhanced tax revenue for the implementation of development plans. Moreover, employers and workers in the informal sector

perceive the potential social returns of formalization as a reduction in social, economic, and environmental impacts, elimination of social and economic exclusion, and increased opportunities for social and professional mobility. They also see potential economic returns in terms of opening financing channels for projects with social benefits, providing decent job opportunities, and improving the quality of professional life

Keywords: Social Returns, Economic Returns, Informal Economy, Formalization, Informal Employers, Informal Employees.

مقدمة:

يعد الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة عالمية تعاني منها الكثير من البلدان على اختلاف سياساتها الاجتماعية والاقتصادية ودرجة تقدمها الاقتصادي. بنسب متفاوتة وبمصطلحات مختلفة كاقتصاد الظل، والاقتصاد الخفي، والاقتصاد الموازي وغيرها. وهي مصطلحات تتمحور حول معنى واحد ألا وهو الاقتصاد الذي لا يدخل ضمن الناتج الإجمالي للدولة. (رؤي مصرية، ٢٠٢١: ١).

ويعد الاقتصاد غير الرسمي تنظيما اقتصاديا متكاملا، يحتل مكانا واضحا في بنية الاقتصاد المصري. (محمد، حسن، ٢٠٠٠: ١١١). حيث يعتبر المتنفس الذي من خلال يستطيع المواطن غير القادر على الحصول على عمل ملائم في القطاع الرسمي بشقيه الخاص والحكومي، ممارسة عمل بأجر، كما أنه يعد مؤشرا على رواج فكرة المشاريع المتناهية الصغر عند شريحة ما في المجتمع، ولكن وفق معايير تختلف عن تلك التي تفرضها الحكومة. (الغيطاني، إبراهيم، ٢٠١٥: ٥).

وعلى الرغم من عدم توافر الإحصائيات الدقيقة لذلك القطاع؛ إلا أن التقديرات تشير إلى وصول نسبته بين ٤٠-٦٠٪ من حجم الاقتصاد الكلي، في الاقتصادات الصاعدة، والنامية، ويعمل به ما يصل الى ٧٠٪ من حجم العاملين بتلك الدول. وفي مصر ووفقًا لبيانات أحدث تعداد اقتصادي لعام ٢٠١٨/٢٠١٧- تقدر حجم المنشآت الاقتصادية غير الرسمية بنحو ٢ مليون منشأة، وهو ما يمثل ٥٣٪ من إجمالي المنشآت الاقتصادية. (**www.capmas.gov.eg**). وعند مقارنة تلك النسب بعدد من الدول العربية تشير إحصاءات صندوق النقد العربي لعام ٢٠١٧ إلى تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر بنحو ٢٣.١٢%.

كما نطالع بين مدة وأخرى بتزايد واتساع نشاط الاقتصادات غير الرسمية، لتتوازى في حجم مساهماتها والاقتصاد الرسمي، لا سيما مع بروز عدة من العوامل وجهت بدورها رواد هذه النوعية من الاقتصادات إلى المضي قدما، دون مراجعة لممارساتهم وأنشطتهم.
(https://www.siyassa.org.eg/News).

وقد اتسع هذا القطاع بشدة في المرحلة الراهنة، وأصبح يضم شرائح عريضة من المجتمع مثل العاملين في الورش الصغيرة أو الأعمال اليدوية، والحرفية، بالإضافة إلى الباعة الجائلين، وعمال التراحيل الذين ليس لهم مكان عمل إلا بالشارع، مع ملاحظة أن ٤٤٪ من هؤلاء يعملون بالقطاع الزراعي، ونحو ٢٦.٤٪ يعملون بقطاع التشييد والبناء، و١٦.٢٪ في قطاع النقل والتخزين(https://idsc.gov.eg/Article).

وفي هذا السياق أشارت بعض الدراسات الى انه لم يعد القطاع غير الرسمي مجرد احتياطي للقطاع المنظم، بل أصبح فاعلا أساسيا بالأسواق، فأصبحت لديه القدرة على استيعاب العمالة الإضافية التي لا تجد مكانا لها بالأسواق النظامية، وأصبحت هذه العمالة تتجه مباشرة الى هذا السوق، مما ترتب على ذلك من نمو هذا القطاع بصورة أدت الى عدم الاستقرار الداخلي لسوق العمل وصعوبة وضع أو رسم سياسات محددة من جانب متخذي القرار في المجتمع، بالإضافة الى صعوبة تنظيم الأوضاع بداخل السوق بما يتلائم واحتياجات المجتمع. (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦: ٣).

وعلى الرغم من ذلك يلعب الاقتصاد غير الرسمي دوراً حيوياً في النسيج الاجتماعي والاقتصادي وغالباً ما يشكل مصدراً حيوياً للعمالة وتوليد الدخل وسبل العيش لشريحة كبيرة من السكان وخاصة الفئات الضعيفة

والمهمشة. فنشاطاته تعتمد على رؤوس أموال محدودة، وتستطيع استيعاب العمالة الماهرة ونصف الماهرة. وقد شكل الاقتصاد غير الرسمي جزءًا مهمًّا في الاقتصاد المصري؛ حيث يساهم في الناتج المحلي الإجمالي، حسب تقديرات حكومية بما يعادل نحو ٤٠٪ (نحو ٢.٦ تريليون جنيه) من ناتج الاقتصاد الرسمي البالغ ٦.٤ تريليونات جنيه لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠، كما يستوعب هذا القطاع نحو ٥٠٪ من قوة العمل البالغة نحو ٢٩.٣ مليون فرد، كما يبلغ عدد وحداته الصغيرة والمتوسطة أكثر من أربعة أمثال عددها في الاقتصاد الرسمي(https://idsc.gov.eg).

وعلى الرغم من ذلك عانى الاقتصاد غير الرسمي كثيرًا من الإهمال رغم ما يتمتع به من إمكانات سواء من حيث عدم الاعتراف به أو مساعدته بل وأحيانًا كثيرة مطاردة السلطات لبعض مجالات عمله. وهي أمور تحد من كفاءته وتنتقص من ديناميته وقدراته. (https://gate.ahram.org.eg).

وتكشف المؤشرات الجديدة للعمل غير الرسمي أنه في غياب سياسات فعالة لإدارة المخاطر في الاقتصاد غير الرسمي، فإن ضعف العاملين في الاقتصاد غير الرسمي سيستمر في الانتقال إلى شرائح كبيرة من السكان، ولا سيما المرأة والطفل وكبار السن، الذين يعيشون بشكل غير متناسب في الاقتصاد غير الرسمي، ولا تزال معالجة الضعف في الاقتصاد غير الرسمي وتيسير التحول إلى الاقتصاد الرسمي تشكل تحديات هائلة على صعيد السياسات.

وفي حين نظرت بعض البلدان في البداية إلى القطاع غير الرسمي باعتباره قطاعاً مزعجا يجب القضاء عليه، حيث تعد القضية بالنسبة للعديد من الدول بما في ذلك مصر "**مرض الحكومات**" والذي يعد التعامل معه تحدياً، حيث لا توجد وصفة طبية موحدة لمعالجته. خاصة في ظل كون

أنشطة هذا القطاع، يصيغها السياق المصاحب لها وظروف المجتمع الذي تعمل فيه. (الغيطاني، وآخرون، ٢٠١٥: ٦).

وقد ركز النهج الأحدث للحكومة على تطوير السياسات التي تساعد في دعم القطاع غير الرسمي وتوفير الخدمات التي تساعد في تعزيز إضفاء الطابع الرسمي عليه ونموه. باعتبار أن دعم الفقراء العاملين في الاقتصاد غير الرسمي هو السبيل الرئيسي للحد من الفقر وعدم المساواة وتخفيف بعض أخطر حالات العجز في توفير فرص العمل اللائق.

مشكلة الدراسة:

يعد الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي التي تؤثر على الهيكل الاقتصادي للمجتمعات المتقدمة منها والأقل تقدما. وقد توصلت دراسة "Martha" الى انه في العديد من البلدان النامية، لم تحصل الغالبية العظمى من القوى العاملة على وظيفة رسمية على الإطلاق، وتستمر في الانخراط في الأنشطة التقليدية أو أنشطة البقاء على قيد الحيا (Martha, Alter.2012:6) .وتعمل هذه الوحدات الإنتاجية غير الرسمية بمستوى منخفض من التنظيم ورأس المال، وتتركز جغرافيًا في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. (Roberto Dell'Ann.2021;17).

وإذا نظرنا الى الاقتصاد غير الرسمي كمفهوم فهو عدسة تحليلية تسلط الضوء على الحقائق المعيشية لشرائح عديدة في المجتمع، حيث يولد النشاط الاقتصادي غير الرسمي فرص عمل جديدة في العالم النامي، مصحوبًا بمستويات عالية من العمالة الناقصة وانعدام الأمن ومستوى الدخل المنخفض. ولا يشاركون إلا في أنشطة البقاء على قيد الحياة كما تكمن مشكلة العمالة غير الرسمية في أنها بمثابة وسط مفقود، تعمل بلا عقود ولا أجر عادل ولا تأمينات اجتماعية وصحية. (https://www.oecd.org).

ويشير بحث الدخل والإنفاق بارتفاع نسبة الفقراء بين العاملين في القطاع غير الرسمي من ٣٩.٣٪ عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٤٣.١٪ عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وتكمن خطورة هذا الوضع ليس فقط في عدم الاستقرار الداخلي لسوق العمل، ولا لصعوبة وضع أو رسم سياسات محددة من جانب متخذي القرار في المجتمع، ولكن لصعوبة تنظيم الأوضاع بداخله. (https://idsc.gov.eg).

كما يواجه العاملون في الاقتصاد غير الرسمي وأسرهم درجة عالية من التعرض للمخاطر، ولكنهم يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى أدوات إدارة المخاطر المناسبة. وكشفت أزمة كوفيد-١٩ بشكل واضح عن نقاط الضعف في الاقتصاد غير الرسمي، وسلطت الضوء على الحاجة إلى تعزيز جهود السياسات المراعية لحماية وتمكين العمال والشركات غير الرسمية مع تسهيل انتقالهم التدريجي إلى القطاع الرسمي لتعزيز خلق فرص العمل والعمل اللائق. وتجنب تعميق الفقر وعدم المساواة والبناء على نحو أفضل. (https://data.undp.org).

وقد أشار البنك الدولي الى أن إهمال تبني سياسات واضحة تجاه القطاع غير الرسمي، يترتب عليه وجود مورد غير مستغل من قبل الحكومة. ومن شأن ذلك أن يقلل من قدرة هذه البلدان على تعبئة الموارد الضريبية اللازمة لتعزيز الاقتصاد في وقت الأزمات، وتنفيذ سياسات اقتصادية كلية فاعلة، وبناء رأس المال البشري. (https://thedocs.worldbank.org).

ومن ثم يظل هذا القطاع وفق تقدير "هيرناندو دو سوتو" المصدر الحقيقي للثروة والنمو في الاقتصاد المصري، والذي يتطلب تبني سياسات تتلاءم مع استمرار تضخم هذا القطاع وتحول طبيعته. (رجب، إيمان،

٢٠١٥ :٦). ويرتبط هذا الهدف بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الثامن بشأن تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وخلق فرص العمل اللائق، وريادة الأعمال، والإبداع والابتكار، وتشجيع إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها، بما في ذلك من خلال الوصول إلى الخدمات المالية. (https://www.un.org).

وحول كيفية وضع آلية للتعامل مع هذا القطاع غير الرسمي، اتخذت الدولة العديد من الخطوات مثل القيام بمنح أولويات في تخصيص الأراضي الصناعية والمجمعات الصناعية الجاهزة لمشروعات التحول من القطاع غير الرسمي للمنظومة الرسمية إلى جانب توجه الدولة للتحول نحو مجتمع غير نقدي، مشيرة إلى أن ذلك يسهم في تشجيع المنشآت غير الرسمية على الدخول للمنظومة الرسمية. (https://www.sis.gov.eg).

وقد وضعت الدولة عملية دمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن أبرز مستهدفاتها التنموية في استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، ويتضمن الهدف العمل على دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد وخفض حجم المعاملات غير الرسمية، تحفيز الشركات والمشروعات غير المسجلة لتسجيل نشاطها، وتطوير آليات دمج هذا القطاع وتوفير الحوافز والقضاء على المعوقات. (http://sdsegypt2030.com)

وإذا كان الاقتصاد غير الرسمي يواجه تحديات ليست بالقليلة تضعف إنتاجيته ولا يخلو من ممارسات غير سليمة تنعكس سلبا على الاقتصاد المصري، أصبح هناك خيارين في التعامل مع قضية الاقتصاد غير الرسمي، الخيار الأول هو عملية دمجه مع الاقتصاد الرسمي بشكل جزئي أو كلي، والخيار الثاني يرتكز على تحقيق تكامله وتناغم سياساته

الاقتصادية الحاكمة لحركته مع الاقتصاد الرسمي. (فخري الفقي، ٢٠٢١: ١١).

وتؤدي جميع السياسات التي تنتهجها الدولة في الأغلب الى تحمل تكاليف وتوقع عوائد أو مردود اجتماعي واقتصادي خاص بهذه السياسات. ومن ثم تطرح مشكلة الدراسة الرؤي والتصورات حول مدى قدرة هذه السياسات الجمع بين نهج الدمج ونهج التكامل من أجل تعظيم المردود الاقتصادي الاجتماعي للنشاط غير الرسمي، الأمر الي يصل بأصحاب المشاريع غير الرسمية إلى مستوى أقل من الفقر ومستوى أقل من عدم المساواة. ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي مؤداه ما الرؤي والتصورات المستقبلية حول المردود الاجتماعي والاقتصادي لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.

أهمية الدراسة:

أولا: الأهمية النظرية:

١-تعددت المحاولات البحثية التي تناولت بالدراسة والتحليل موضوع الاقتصاد غير الرسمي، وما هو موجود من الدراسات يميل إلى أن يكون ضيقاً ومتخصصاً في جوانب معينة من الاقتصاد غير الرسمي، وتحاول الدراسة سد فجوات المعرفة في مجال لم يحظ بدراسة كافية وهو العائد أو المردود الاجتماعي والاقتصادي لتقنين أوضاع الاقتصادي غير الرسمي.

٢-تؤمل الدراسة الحالية أن تمثل إضافة للمكتبة العربية دراسة سوسيو اقتصاديه تتناول أبعاد تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي والذي يعد من الموضوعات الجوهرية التي باتت تمثل أحد تحديات المرحل الراهنة.

٣-قد تكون هذه الدراسة قاعدة ينطلق منها باحثون آخرون للكشف عن المزيد من الحقائق في مجال تعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية ودوره في مواجهة التحديات التي يفرضها الاقتصاد غير الرسمي.

ثانيا: الأهمية التطبيقية:

١-تساعد هذه الدراسة صناع القرار وواضعي السياسات في رسم المسار الصحيح لمعالجة أوضاع الاقتصاد غير الرسمي باعتباره من قضايا السياسات التي تزايدت أهميتها في الفترة الأخيرة لدى دوائر صنع السياسات.

٢-تفيد النتائج التي يتوصل اليها البحث في توجيه الدوائر المختصة وصناع القرار المعنيين بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية حول كيفية قيام الدولة بخلق بيئة مؤسسية وتنظيمية مواتية تسمح بمواجهة التحديات التي يفرضها الاقتصاد غير الرسمي.

٣-يتوقع من نتائج الدراسة أن تمد صانعي السياسات والاستراتيجيات التنموية بمعلومات وبيانات عن الفرص والتحديات المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي والتي تساعدهم في رسم الخطط ووضع العديد من البرامج التي تسهم في وضع سياسات لمواجهة هذه التحديات.

٤-محاولة التوصل الى مجموعة من التوصيات التي تساعد الأجهزة المعنية المهتمة في تزويدهم برؤية شاملة للمساعدة في وضع سياسة فعالة تنطوي على بيان المردود الاجتماعي من دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

أهداف الدراسة: تنطلق الدراسة من هدفين رئيسيين وهما:

الهدف الأول: التعرف على رؤى الخبراء حول تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي وتحدياته المستقبلية، وينبثق من هذا الهدف مجموعة من التساؤلات:

١-ما العوامل المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي والتي تتطلب معالجتها.

٢-ما التكاليف الاجتماعية والاقتصادية التي تتحملها الدولة نتيجة نمو الأنشطة غير الرسمية.

٣-ما القيمة المضافة للاقتصاد غير الرسمي ومردودها إيجابيا على أوضاع الاقتصاد المصري.

٤-ما دور السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة في تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.

٥-ما التصورات حول المردود الاجتماعي والاقتصادي لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.

٦-ما الرؤى حول التحديات المستقبلية المرتبطة بتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.

الهدف الثاني: التعرف على رؤى أرباب العمل والعمالة في القطاع غير الرسمي حول دمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية للاقتصاد، وينبثق من هذا الهدف مجموعة من التساؤلات:

١-ما الأسباب المرتبطة بالاتجاه نحو العمل في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

٢- ما الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأرباب العمل والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي.

٣-ما التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرتبطة بالعمل في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

٤-ما محددات الرؤى حول دمج المنشآت والعمالة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي.

٥- ما التصور حول المردود الاجتماعي والاقتصادي لدمج المنشآت والعمالة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي.

مفاهيم الدراسة:

مفهوم الاقتصاد غير الرسمي:

هناك من يركز في تعريف الاقتصاد غير الرسمي على علاقات العمل غير الرسمية في المنشآت، بحيث يشمل العمالة دون أجر في المنشآت غير الرسمية والعمالة بأجر بدون عقود رسمية أو تأمينات اجتماعية في المنشآت الرسمية وغير الرسمية. (الغرباوي، يسري، آخرون، ٢٠١٦ : ٨).

كما ينظر الى الاقتصاد غير الرسمي بأنه جميع أشكال الإنتاج القائم على السوق للسلع والخدمات التي يتم إخفاؤها عمدًا عن السلطات العامة لتجنب دفع الدخل أو القيمة المضافة أو الضرائب الأخرى، وتجنب دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي، لتجنب الاضطرار إلى تلبية بعض معايير سوق العمل القانونية، مثل الحد الأدنى للأجور، والحد الأقصى لساعات العمل، ومعايير السلامة.(Schneider, F.2005 : 600).

والنهج التعريفي لمنظمة العمل الدولية يركز على خصائص الوحدات الاقتصادية، وفي هذا الإطار يمكن تعريف القطاع غير الرسمي بأن القطاع الذي يتكون من "وحدات تعمل في إنتاج السلع أو الخدمات بهدف أساسي هو توليد فرص العمل والدخل للأشخاص المعنيين. تعمل هذه الوحدات

عادة على مستوى منخفض من التنظيم، مع تقسيم ضئيل أو معدوم بين العمل ورأس المال كعاملين للإنتاج وعلى نطاق صغير. (منظمة العمل الدولية، ٢٠١١ : ٤٢).

كما ركزت منظمة العمل الدولية في تعريفها على اقتصاد السوق غير الرسمي بأنه "جميع الأنشطة الإنتاجية التي يقوم بها العمال والوحدات الاقتصادية مقابل أجر أو ربح لا تغطيها في القانون أو في الممارسة الترتيبات الرسمية. (ILO, 2021 : 11).

والاقتصاد غير الرسمي يشير إلى جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية الذين لا تشملهم كل أو بعض الترتيبات النظامية في القانون أو في الممارسة. فأنشطتهم ليست مدرجة في القانون، مما يعني أنهم يعملون خارج النطاق الرسمي للقانون؛ أو أنهم غير مشمولين عمليا، بمعنى أنه رغم عملهم داخل الإطار الرسمي للقانون، إلا أن القانون لا يتم تطبيقه أو إعماله، أو أن القانون لا يشجع على الالتزام لأنه غير ملائم أو مرهق أو يفرض تكاليف مفرطة. (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٤: ٤).

وعرف البنك الدولي السمة غير الرسمية على أساس معايير الحساب الوطني والتي تركز على نتائج تلك الأنشطة (أي إذا كانت تقع ضمن حدود إنتاج الحسابات القومية). ويشمل الاقتصاد غير الرسمي الذي يشار إليه أيضًا باسم اقتصاد الظل أو الاقتصاد الرمادي الشركات والعمال والأنشطة التي تعمل خارج الأنظمة القانونية والتنظيمية وتشكل هذه الأعمال غير الرسمية مصدراً مهماً للدخل للأشخاص الذين قد لا يجدون عملاً في القطاع الرسمي المنظم. (https://blogs.worldbank.).

كما تم تعريف النشاط غير الرسمي عادة على أنه إنتاج قانوني للسلع والخدمات قائم على السوق يتم إخفاؤه عن السلطات العامة لأسباب نقدية أو تنظيمية أو مؤسسية. (Schneider& others. 2010:42).

ويمكن أيضا النظر إلى الاقتصاد غير الرسمي على أنه مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات والوظائف والعمال الذين يعملون بشكل غير رسمية وبطريقة غير منظمة. (https://www.unescwa.org).

المفهوم الإجرائي للاقتصاد غير الرسمي:

تتبنى الدراسة تعريف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للاقتصاد غير الرسمي، الذي يشير الى الوحدات الإنتاجية التي تمارس نشاطاً اقتصاديا (صناعي – تجاري – خدمي) وليس لها تسجيل إداري أو التي تمارس عملها دون ترخيص من الجهات الرسمية المختصة ولا تحمل أي شكل قانوني من أجل الإجراءات اللازمة لممارسة النشاط الاقتصادي. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نتائج التعداد الاقتصادي الخامس، ٢٠١٨: ٢٢).

العمالة غير الرسمية:

تشير العمالة غير الرسمية الى العاملين بدون تأمين اجتماعي و/ أو عقود سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي، وفي حين تشير غير الرسمية الى تلك التي تمارس نشاط اقتصادي بدون الحصول على تراخيص بشكل كلي أو جزئي من الجهات الرسمية اللازمة للعمل بشكل رسمي. (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ،٢٠٢١: ٧).

العمالة غير الرسمية العاملين في جميع الأعمال سواء (أي العمل الحر والعمل بأجر) التي لم يتم تسجيلها أو تنظيمها أو حمايتها من خلال الأطر القانونية أو التنظيمية القائمة. (https://www.ilo.org).

وترى منظمة التعاون الاقتصادي أن العاملون الذين يعملون في وظائف غير رسمية إذا كانت علاقة العمل الخاصة بهم، في القانون أو في الممارسة العملية، لا تخضع لتشريعات العمل الوطنية أو ضريبة الدخل أو الحماية الاجتماعية أو استحقاق بعض مزايا العمل.

(https://www.oecd-ilibrary.org).

المفهوم الإجرائي للعمالة غير الرسمية:

العمالة غير الرسمية هم العمالة بأجر بدون عقود رسمية ولا يتمتعون بالحماية الاجتماعية أو الصحية التي توفرها الدولة، ويعملون في منشأة أو وحدة اقتصادية تعمل خارج الإطار الضريبي والتأميني للدولة.

مفهوم أرباب العمل:

رب العمل هو كل شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم عاملاً أو أكثر ليعمل لحسابه وتحت رقابته وإشرافه بمقابل أجر. وبالمفهوم الاقتصادي هو صاحب المشروع الذي يستحصل على مساهمة الآخرين في مشروعه بأداء عمل تحت رقابته. (https://arab-ency.com).

كما ينظر البعض الى رب العمل في القطاع غير الرسمي بأنه الشخص الذي يملك منشأة رسمية ويعمل لحسابه الخاص بوجود أو عدم وجود موظفين. (https://jsf.org/uploads).

المفهوم الإجرائي لأرباب العمل:

أرباب العمل في القطاع غير الرسمي، هي الفئة التي تعمل لحسابها الخاص، أو لديها مستخدمون بأجر، وتدير هذه الفئة نشاطا اقتصاديا غير مسجل. ولا تلتزم بالإجراءات والقوانين سواء (التسجيل الصناعي – التجاري – أو الضرائب، أو قوانين الضمان الاجتماعي). التي تضعها الهيئات التشريعية.

الدراسات السابقة:

دراسات تناولت المحركات الرئيسية لظهور الاقتصاد غير الرسمي:

حاولت دراسة (Gengzhi. Huang, Desheng, Xue.2020) التعرف على العوامل المرتبطة بنمو الاقتصادات غير الرسمية في المناطق الحضرية في الصين، وتشير نتائج الدراسة الى أن العمل غير الرسمي يعد بمثابة محرك لخلق فرص العمل للأشخاص غير القادرين على العثور على وظائف في العمل الرسمي، كما ساهم في توفير فرص العمل المتاحة للمهاجرين من الريف إلى الحضر والتخفيف من حدة البطالة والفقر في المناطق الحضرية. وأن النمو الاقتصادي في الصين يصاحبه بقوة نمو الاقتصادات غير الرسمية.

وتبحث دراسة (Rossis, Nicholas Michael .2011) تأثير الاقتصاد غير الرسمي في لبنان على المصلحة العامة ومصلحة الدولة من خلال ارتباطاته الاجتماعية والاقتصادية. تم تقييم جميع المحركات الرئيسية للاقتصاد غير الرسمي من خلال البيانات التي تم جمعها من المصادر الأولية (الرأي العام والمسؤولين الحكوميين والأكاديميين). وأشارت نتائج الدراسة الى أن المحرك الرئيسي الأول هو التحويلات غير الرسمية، أما المحرك الثاني فهو الفساد، الذي ينطوي على معاملات اقتصادية ضخمة بشكل يومي، مع تأثير هائل على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي. أما المحرك الرئيسي الثالث فهو قطاع العمل والتجارة غير الرسميين، إذ يؤدي التهرب من ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشركات والدخل إلى خسارة سنوية للإيرادات الحكومية في لبنان، والدافع الرابع هو الشبكات غير القانونية.

وتحدد دراسة (Saunders, Stephen Graham .2008) العوامل المرتبطة بالاتجاه للعمل في القطاع غير الرسمي بدلا من الاقتصاد الرسمي. من خلال قياس المساهمة الاقتصادية للاقتصاد غير الرسمي في دولة نامية مثل جنوب إفريقيا. وتوصلت نتائج الدراسة الى أن الزيادة في حجم الاقتصاد غير الرسمي ستسهم في نهاية المطاف في زيادة نمو الاقتصاد ككل. وأن سياسة الاقتصاد الكلي التي تتجاهل أو تهمل الاقتصاد غير الرسمي تزيد من احتمال أن تكون هذه السياسة انكماشية بشكل مفرط أو قد يكون لها عواقب غير مقصودة. ونتيجة لذلك، فلابد من إدراج الاقتصاد غير الرسمي في جنوب أفريقيا في كافة نماذج الاقتصاد الكلي، سواء كانت النماذج النقدية أو المالية أو التنموية.

وهدفت دراسة (Espinosa García, Nohemi.2004) الى التعرف على سلوك القطاعين الرسمي وغير الرسمي للاقتصاد في المكسيك وأمريكا اللاتينية، وحاولت الدراسة إجراء تحليل لاتجاه القطاع غير الرسمي والعوامل المرتبطة به خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٢، باستخدام قاعدة بيانات الاستطلاع الوطني للتوظيف. وأشارت نتائج الدراسة الى أن التغيرات في مؤشرات الاقتصاد الكلي في المكسيك وأمريكا اللاتينية أدت إلى انخفاض الطلب على قوة العمل في القطاع الرسمي للاقتصاد. لذلك تم إدراج جزء كبير من السكان في القطاع غير الرسمي، كما أن القطاع غير الرسمي لا يزال محفوفًا بالمخاطر فيما يتعلق بالمدخلات التي يحصل عليها الأشخاص المشتغلون فيه تبعا لمتغير الجنس والسن من النساء والشباب وكبار السن.

وتستكشف دراسة (Beatriz. Maria.2002) العلاقة بين الفقر والعمل غير الرسمي في فنزويلا من خلال محددات مكاسب العمل. ومن خلال تقدير نموذج الدخل، والبحث في تأثير التعليم والخبرة والجنس والموقع

الجغرافي والأنشطة الاقتصادية على العمال غير الرسميين. وتشير نتيجة التقدير إلى أن العمال غير الرسميين الذكور الحاصلين على قدر أكبر من التعليم والخبرة، والمتواجدين في المناطق الحضرية والمخصصين للنقل والتوزيع والتعدين، يحصلون على دخل أعلى بكثير في الساعة مقارنة بالعمال غير الرسميين المهمشين. ويعاني القطاع غير الرسمي من فجوات واسعة بين الجنسين. ويحصل أصحاب المشاريع غير الرسمية على دخل يفوق في المتوسط ضعف ما يحصل عليه العاملون لحسابهم الخاص في القطاع غير الرسمي.

وركزت دراسة. (Itzigsohn, Jose 1995) على مقارنة أوضاع الاقتصاد غير الرسمي في سان خوسيه، كوستاريكا، وسانتا دومينو، جمهورية الدومينيكان، في الفترة من ١٩٩١- ١٩٩٢، على الطبقة المتوسطة الدنيا، والطبقة العاملة، وغير المنتظمة، وتكونت العينة من أربعمائة حالة تم اختيارها على أساس عينة احتمالية في أربعة أحياء شعبية في كل مدينة. كما تم الاعتماد على دليل المقابلة، مع جهات غير رسمية من أصحاب المشاريع الصغيرة في قطاع التصنيع. وقد توصلت الدراسة الى أن الاقتصاد الحضري يخضع لعملية إضفاء الطابع غير الرسمي، ولكن شكل هذه العملية يتأثر بطبيعة الدولة. كما أنه في حين تؤثر لوائح الدولة على تكوين الاقتصاد غير الرسمي، فإن الجهات الفاعلة الاقتصادية غير الرسمية لا تخضع بالكامل لمنطق رأس المال. إنهم يديرون استراتيجيات الكفاف أو التراكم الخاصة بهم والتي تعتمد على رأس مالهم الاجتماعي.

دراسات تناولت الأثار الاجتماعية والاقتصادية للعمل قي القطاع غير الرسمي. دراسة (Huang, Gengzhi; Yang, Yanshan.2023)

والتي حاولت الكشف عن العوامل التي تؤثر على الرفاهية الذاتية للعمال الرسميين وغير الرسميين وتأثيراتها المختلفة. من خلال التمييز بين الشرائح غير الرسمية/الرسمية للسكان العاملين. بالاعتماد على مسح ديناميكيات القوى العاملة في الصين لثلاث سنوات مختارة (٢٠١٢ / ٢٠١٤ / ٢٠١٦). وتشير نتائج الدراسة الى أن الرفاهية الذاتية للعمال غير الرسميين ترتبط بشكل كبير بوضعهم غير الرسمي للتوظيف، والظروف الاقتصادية (مثل الدخل وساعات العمل)، ورأس المال البشري، ورأس المال الاجتماعي، وعلى الرغم من تضييق الفجوة في الرفاه الشخصي بين العمال الرسميين وغير الرسميين، فإن الرفاه الشخصي للعمال غير الرسميين لا يزال أقل من نظرائهم الرسميين.

واتجهت دراسة (Tariku Lorato; Tadesse, Tasew .2023) الى التعرف على دور القطاع الحضري غير الرسمي في تحسين سبل العيش في مدينة حواسا، جنوب إثيوبيا. تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (١٨٢) مشاركًا في القطاع غير الرسمي. وأظهرت نتائج التحليل الوصفي أن (٦٧٪) يرون أن المشاركة في القطاع غير الرسمي قد حسنت معيشتهم بشكل كبير، كما يكشف التحليل أنه نظراً لدور القطاع في خلق فرص العمل للقوى العاملة الحضرية المزدهرة وتحسين سبل العيش، فلا ينبغي التعامل مع الشركات غير الرسمية باعتبارها مجموعة معادية لها دور هامشي في الاقتصاد، إلى جانب إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات غير الرسمية، وتسهيل الوصول إلى التمويل، وبرامج التدريب، وتحسين بيئة الأعمال، وتوفير خدمات تطوير الأعمال.

وهدفت دراسة (Widjajanti, Retno; & Anisa Fatah; 2022) إلى التعرف على مشكلات تجار التجزئة في القطاع غير الرسمي أثناء فترة

جائحة Covid-19 في مدينة سالاتيغا، وتم جمع البيانات باستخدام الملاحظات والاستبيانات. وكشفت نتائج الدراسة معاناة تجار التجزئة في القطاع غير الرسمي في إندونيسيا من مشاكل في الأماكن العامة الحضرية واضطراب الراحة وحركة المرور والنظافة البيئية كمصدر قلق خلال فترة جائحة Covid-19، ولابد من تعزيز استيعاب هذه الأنشطة من خلال ميزتها التي يمكن أن توفر سبل العيش للأشخاص المهمشين الذين يعانون من مشكلة بسبب الأحداث الخطيرة للوباء.

وحددت دراسة (Poulomi Chowdhury& others.2022) تفسير الاختلافات في النتائج الصحية حسب القطاع الرسمي/غير الرسمي لتوظيف العمال الأكبر سنًا باستخدام الموجة الأولى من دراسة الشيخوخة الطولية في الهند. وباستخدام نماذج الانحدار اللوجستي الثنائي، وتؤكد نتائج هذه الدراسة أن نوع العمل يلعب دوراً مهماً في تحديد النتائج الصحية بعد التحكم في السلوك الاجتماعي والاقتصادي والديموغرافي ونمط الحياة وصحة الطفولة وخصائص العمل. كما أن خطر ضعف الأداء المعرفي مرتفع بين العمال غير الرسميين، كما يعاني العمال غير الرسميون بشكل كبير من الحالات الصحية المزمنة والقيود الوظيفية.

وقامت دراسة (محمود عبد المولى، إيمان، ٢٠٢١) برصد الأثار الاجتماعية والاقتصادية لحالة الركود والتوقف في سير العمل على أوضاع العمالة في القطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وعلى العمالة الهشة أثناء جائحة كورونا، بالتطبيق على مدينة الفيوم، وقد اعتمدت على المنهج الأنثروبولوجي، واعتمدت الدراسة على أداة الملاحظة، والمقابلة، والإخباريين، وقد توصلت الدراسة الى أن الخلل البنيوي في البناء الاجتماعي والاقتصادي كان السبب في انتشار ظاهرة الأعمال الهشة، وأن

هناك تأثيرات اقتصادية عميقة لجائحة كورونا على الأسرة من حيث توقف مصادر الدخل الأسري الدخل نتيجة توقف العمل، وتدهور الأحوال المعيشية للأسرة.

واتجهت دراسة (Galarza-Iglesias& Ana Milena.2021) الى تفسير نمط العلاقة بين جودة الحياة في العمل وجودة الحياة المرتبطة بالصحة لمجموعة من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي في مدينة كالي في عام ٢٠١٩، تم الاعتماد على أداة استبيان، بالتطبيق على عينة من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي، وأشارت نتائج الدراسة الى أن هناك علاقة متناسبة بشكل مباشر بين جودة الحياة في العمل ونوعية الحياة المتعلقة بصحة العمال غير الرسميين.

وقدمت دراسة. (Barasa, Edwine W& Mwaura, 2017 Njeri). تحليلاً لتصورات وخبرات أفراد القطاع غير الرسمي في كينيا، استخدمت هذه الدراسة بيانات مقطعية لاستكشاف تأثير القطاع غير الرسمي على تباين الدخل عبر فئات الدخل المختلفة. وتعكس النتائج الدور المزدوج للقطاع غير الرسمي في الاقتصاد. فمن ناحية، يمكن للقطاع غير الرسمي أن يقلل الفجوة بين أصحاب الدخل في المستوى الأدنى من فئات الدخل. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي حجم القطاع غير الرسمي إلى تفاقم الفجوة بين أصحاب الدخل المرتفع والفئات الأخرى. ويمكن للصندوق الوطني للتأمين الصحي تحسين تسجيل واستبقاء أفراد القطاع غير الرسمي من خلال استخدام استراتيجيات الاتصال الفعالة في الوصول إلى القطاع الرسمي.

وحاولت دراسة (Adamu, Nenadi. 2016) استكشاف تجارب مجموعة من الشباب في الاقتصاد غير الرسمي بالتركيز على تجارب ستة

وعشرين شابًا في لوتون وكامبريدج. وتركز الدراسة على العوامل الهيكلية والثقافية التي تؤثر على عمليات صنع القرار المهنية غير الرسمية، ومن خلال دراسة التجارب الحياتية لهؤلاء الشباب، وقد أظهرت الأدلة أن الشباب كانوا دائماً أكثر حرمانًا في سياق ارتفاع مستويات البطالة ومحدودية فرص العمل واستحقاقات الرعاية الاجتماعية. وكبديل للوظائف منخفضة الأجر وظروف العمل السيئة، يتخذ بعض الشباب قرارًا بالانخراط في طرق إجرامية لتوليد الدخل.

وهدفت دراسة (حماد، جمال، ٢٠١٦) الى التعرف على أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في القطاع غير الرسمي في الريف، وتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، والاعتماد على جمع البيانات المتوفرة من خلال الملاحظة والمقابلة مع الحالات التي تم اختيارها في قريتين في الريف المصري، وشملت هذه الحالات عدد (٥٠) مفردة من النساء المعيلات، واللاتي يعملن في أنشطة اقتصادية مختلفة داخل القطاع غير الرسمي في محافظة المنوفية، وقد توصلت الدراسة إلى أن القطاع غير الرسمي يمثل لهن الملاذ الوحيد للحصول على عمل لا يحتاج الى مهارات خاصة، أو تدريب أو تعليم، وأن معظم النساء المعيلات في الريف لا يخضعن لتشريعات أو يحتمين تحت مظلة قوانين العمل، ولا منضمات لنقابات عمالية أو مهنية، وأن أغلب الأنشطة التي تمارسها النساء تقليدية وهامشية.

وحاولت دراسة (Ngundu, Kudzai .2010) تحديد كيفية تأثير الاقتصاد غير الرسمي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي ترأسها النساء. في منطقة تشيغوتو الحضرية في زيمبابوي. تم الاعتماد على دراسة الحالة، وتم جمع البيانات عن طريق المقابلات المتعمقة. وتشير نتائج الدراسة إلى أن النساء اللاتي يرأسن أسراً، يعد العمل في القطاع غير

الرسمي، هو مصدر الدخل الرئيسي، الذي يلبي جميع احتياجاتهم المنزلية، ويجلب لهم سبل العيش المستدامة ويعزز احترامهم لذاتهم واستقلالهم الاقتصادي. ومع ذلك، فإن الاقتصاد غير الرسمي يطرح العديد من التحديات أمام النساء اللاتي يرأسن أسراً معيشية. لأنه يخلق العديد من الصعوبات الصحية والاقتصادية. ويفتقر الاقتصاد غير الرسمي إلى الأمن والتنظيم والاعتراف والحماية الاجتماعية والتمثيل القانوني.

وركزت دراسة (Paola Roldan& Hernandez, 2009 .Carlos) على تحليل أوضاع العمالة غير الرسمية في ثلاث مناطق حضرية (بارانكويلا وقرطاجنة ومونتيريا) باستخدام معلومات من المسح الأسري المستمر للسنوات ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥، وأشارت نتائج الدراسة الى أن العمر والتعليم والحالة الاجتماعية وكونك رب أسرة تلعب دورًا مهمًا في تفسير انخفاض احتمالية أن تصبح عاملاً غير رسمي. وكجزء من توصيات السياسة للحد من حدوث النشاط غير الرسمي في منطقة البحر الكاريبي، يجب ضمان إكمال التعليم الثانوي على الأقل، وتنفيذ البرامج التي تضمن إدخال العمال الأصغر سنًا في سوق العمل وسياسات سوق العمل النشطة التي تقلل من نوبات البحث عن عمل.

وتقدر دراسة (Saunders, Stephen Graham. 2008) حجم الاقتصاد غير الرسمي في جنوب أفريقيا، وتقيم الآثار الاقتصادية الكلية المحتملة على سياسة الدولة. تم الاعتماد على منهج دراسة حالة لجنوب أفريقيا، باستخدام تحليل السلاسل الزمنية للفترة ١٩٦٦-٢٠٠٢. وتخلص الدراسة إلى أن سياسة الاقتصاد الكلي التي تتجاهل أو تهمل الاقتصاد غير الرسمي إلى حد كبير في تخطيطها تزيد من احتمال أن تكون هذه السياسة انكماشية بشكل مفرط، أو قد يكون لها عواقب غير مقصودة. ونتيجة لذلك،

فلابد من إدراج الاقتصاد غير الرسمي في جنوب أفريقيا في كافة نماذج الاقتصاد الكلي ـ سواء كانت النماذج النقدية أو المالية أو التنموية.

وهدفت دراسةOsman, Elamin Ahmed (2000) تقدير حجم القطاع غير الرسمي في بلدان مختارة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (نيجيريا وبنين وكوت ديفيوري) بين عامي ١٩٧٠ -١٩٩٠. وينصب التركيز على اختبار ما إذا كانت هناك علاقة بين الاقتصاد غير الرسمي وعجز الموازنة من ناحية وحجم الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي من جهة أخرى. وتؤكد النتائج وجود جود علاقة سلبية طويلة المدى بين حجم القطاع غير الرسمي وعجز الموازنة، كما أن وجود أسواق غير رسمية كبيرة له عواقب اقتصادية كبيرة تنبع من تأثير تشوهات المعلومات التي تخلقها هذه الأسواق بشأن إدارة السياسة الاقتصادية وكفاءة تخصيص الموارد. ويرسل القطاع غير الرسمي الكبير والمتنامي إشارات مضللة بشأن الاقتصاد إلى صناع السياسات، مما يجعل توصياتهم بشأن العلاج دون المستوى الأمثل.

دراسات تناولت دور السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة في معالجة أوضاع الاقتصاد غير الرسمي. قامت دراسة (Menyah, 2009 David) بمحاولة التعرف على كيفية إشراك الدولة التنموية في القطاع غير الرسمي من أجل التنمية المتبادلة. وتحديداً كيفية التأثير لمؤسسات الدولة وسياساتها وأنظمتها على القطاع غير الرسمي. والتركيز على مدينة بوتسوانا كدراسة حالة، وتركز الدراسة على المؤسسات العاملة في مجال إنتاج السلع الصغيرة التصنيع والتجزئة والخدمات الفرعية الشركات في قطاع النقل. وأشارت نتائج الدراسة الى ضرورة تبسيط وتنسيق استقرار العلاقات بين الدولة والقطاع غير الرسمي لتحقيق المنفعة المتبادلة.

سعت دراسة (Abramo.Laís.2022) الى تحليل العلاقة بين النشاط غير المنظم ومختلف محاور عدم المساواة التي تتشكل في أسواق العمل في أمريكا اللاتينية، ودور السياسات في معالجة القطاع غير الرسمي. والاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى الحد من الطابع غير الرسمي للعمالة والوحدات الإنتاجية، وسد الفجوات في الحصول على العمل اللائق في أمريكا اللاتينية، وأشارت نتائج الدراسة الى ضرورة تبني استراتيجيات التنمية الإنتاجية التي تؤدي إلى توليد فرص العمل الجيدة ضرورة أساسية كوسيلة لاستدامة وتوسيع نطاق السياسات الرامية إلى إضفاء الطابع الرسمي على وحدات العمالة والإنتاج.

دراسات ركزت على اليات تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي والتحديات المرتبطة به. وفي هذا السياق هناك بعض الدراسات (2023. Julián Chamizo &Herenia Gutiérrez) التي ركزت على التأثير المحتمل لإضفاء الطابع الرسمي على التعاونيات النسائية على الاقتصاد غير الرسمي في الأردن. وكيفية تأثير التحديات الحاسمة التي يواجهها الاقتصاد غير الرسمي على إضفاء الطابع الرسمي. وتعد هذه الدراسة دراسة تجريبية وصفية واستدلالية، تم فيها استخدام عدة قواعد بيانات لاستخراج البيانات ذات الصلة على عينة من (٦٦) جمعية تعاونية نسوية أردنية في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٠. وتشير نتائج الدراسة أن سياسة إضفاء الطابع الرسمي على القطاع التعاوني لا تؤثر على الاقتصاد غير الرسمي.

وتكمن دراسة (Mendoza, José Ignacio.2019). في تحليل ما يحفز الجهات الفاعلة غير الرسمية على الانفصال عن بيئات السوق غير الرسمية. والكشف عن الدوافع التي يتعين على الجهات الفاعلة غير الرسمية

تغييرها لتصبح رسمية. ولدراسة العملية بالنسبة للجهات الفاعلة في مجال النقل، تم التركيز على التحولات التي حدثت في بوغوتا (كولومبيا)، وسانتياغو دي تشيلي (شيلي)، وكيب تاون (جنوب أفريقيا). ولدراسة العملية التي تنطوي على ملتقطي النفايات، تم التركيز على حالات بيلو هوريزونتي (البرازيل)، وبوغوتا (كولومبيا)، وبيون (الهند). ولتحليل عملية إضفاء الطابع الرسمي على منتجي البن على نطاق صغير، تمت دراسة المناطق الريفية في المكسيك ونيكاراغوا وبيرو. وتؤكد النتائج الرئيسية أن عمليات إضفاء الطابع الرسمي ترتبط بالابتكار التنظيمي الذي يسمح للجهات الفاعلة في إضفاء الطابع الرسمي، ولا يعني إضفاء الطابع الرسمي الحاجة إلى تصنيع سلع جديدة أو تقديم خدمات جديدة، بل تطوير "آليات التأثير" التي تتيح دخول الأسواق الرسمية.

ورصدت دراسة (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦) مجموعة من الإجراءات التي تدعم تحول القطاع غير الرسمي من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الى الاقتصاد الرسمي. وتوصلت نتائج الدراسة الى أن هناك العديد من الأثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي والتي تتمثل فقدان حصيلة الضرائب وفشل السياسات الاقتصادية التي تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أما الآثار الإيجابية فتتمثل في كونه قطاعا بديلا في أوقات الأزمات، ومصدر دخل مهم للطبقة الفقيرة. ومن أهم الإجراءات الداعمة لدمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي منها أجراء حصر شامل وكامل لجميع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وتسجيل نشاطها، منح تيسيرات ضريبية وإدارية ومالية لهذا القطاع، وإتاحة فرص التدريب التقني والمهني للعاملين في القطاع غير الرسمي.

وهدفت دراسة (Bashe, Akhona Carol 2012) الى التوصل إلى استراتيجية مستدامة لكيفية إدارة اقتصاد القطاع غير الرسمي في مقاطعة غوتنغ والمقاطعة الشمالية الغربية في جنوب أفريقيا. وتتساءل الدراسة عن إمكانية إضفاء الطابع الرسمي على اقتصاد القطاع غير الرسمي أم تركه كما هو في وضعه الحالي. تم إجراء دراسة استطلاعية من خلال مقابلات غير منظمة مع خبراء من الأكاديميين وممثلي القطاعين العام والخاص في مجال اقتصاد القطاع غير الرسمي. كما تم إجراء مقابلات شبه منظمة مع عينة من رواد الأعمال الاقتصاديين في القطاع غير الرسمي. وتوصلت نتائج الدراسة الى أن رؤى الخبراء تحددت في على أن الحكومة تلعب دوراً هاما في إدارة أزمة الاقتصاد غير الرسمي من خلال إضفاء الطابع الرسمي على مؤسسات اقتصاد القطاع غير الرسمي، وتنظيم هياكل السوق في اقتصاد القطاع الرسمي، الى جانب الالتزام بالممارسات التجارية المتمثلة في التعامل مع أعمالهم باعتبارها قانونية منفصلة الكيان.

دراسات ركزت على اليات التكيف في سوق العمل غير الرسمي،

هدفت دراسة (Nagpal, Gauri . 2023) التعرف على كيفية اعتماد بنية التنظيم التي تتناول حماية سبل عيش البائعين المتجولين في مدينة شانديغار في الهند. والخلافات حول تنظيم العمل غير الرسمي. وتطرح الدراسة مجموعة من الاعتبارات السياسية التي تربط ظروف العمال غير الرسمية المكانية والاجتماعية والاقتصادية، وتوصلت الدراسة الى نقل النقاش حول إضفاء الطابع الرسمي إلى الخطاب الاقتصادي للسياسة العامة للدولة.

وركزت دراسة (Vusumuzi Maasago &Mercy Sepadi. 2023) على التحديات التي يواجهها البائعون غير الرسميين في المناطق

الحضرية، بالتطبيق على (٦١٧) بائع أغذية غير رسمي في مدينة جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا. وكشفت النتائج انه لابد من وضع نموذج الإدارة الصحية لمكان العمل الخاص بالبائعين غير الرسميين لتوجيه استجابات الحكومة للتحديات الحالية التي يواجهها قطاع البائعين غير الرسميين، للحد من اعتلال الصحة وتجنب تعطيل العمل. والاهتمام بمشكلات سلاسل الإمدادات الغذائية غير الرسمية، والتي تعتبر بالغة الأهمية في قطاع الأغذية.

وتوجهت دراسة (غانم، على، ٢٠٢٣) الى الكشف عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعمالة غير المنتظمة في مصر وسبل حمايتها وتمكينها في ظل تداعيات جائحة كورونا، من وجهة نظر الخبراء، وكذلك تقييم المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني والإعلام والمؤسسات الدولية، واعتمدت على عينة مكونة من (٣٠) خبيرا وبعض العاملين في منظمات المجتمع المدني، وقد اعتمدت الدراسة على أداة المقابلة، وتوصلت نتائج الدراسة الى أن المجهودات التي تقوم بها الدولة لم تكن كافية في الوصول الى كل شرائح العمالة غير المنتظمة أثناء جائحة كورونا، وأن الدولة وجدت نفسها بمفردها في مواجهة أزمة كورونا مع تراجع المسؤولية للعديد من الفاعليين الاجتماعيين المدنيين.

وحاولت دراسة (Asamoah, Samuel Rockson.2018) تحليل الأسباب التي تجعل أرباب العمل في القطاع غير الرسمي لديهم آراء ومواقف سلبية ضد الضرائب. تم اختيار شركات القطاع غير الرسمي في مدينة غانا. تم إجراء مقابلات مع عدد من أرباب العمل من القطاع غير الرسمي. وقد توصلت الدراسة الى أن دافعي الضرائب لديهم ملاحظات سلبية حول تعاملاتهم مع مسؤولي الضرائب لأن وكلاء الضرائب لا يقدمون

أفضل خدمة للعملاء، وأن الوكلاء يسيئون استخدام أموال الضرائب، ولا يرى دافعو الضرائب أي فائدة لدفع الضرائب، وهم ليسوا متأكدين حتى من كيفية استخدام أموال الضرائب الخاصة بهم.

وهدفت دراسة (البهنساوي، ليلى كامل عبد الله، ٢٠١٥) الى استكشاف واقع جودة الحياة العمل لدى المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي، وأجريت الدراسة على عينة قوامها (٢٣٣) من النساء، وتم تطبيق أداة المقابلة المقننة، وكشفت نتائج الدراسة عن تدهور كافة مؤشرات جودة حياة العمل لدى النساء العاملات في القطاع غير الرسمي وخاصة لدى المرأة المعيلة.

وتنطلق دارسة (أحمد عمر، حمدي، ٢٠١١) من تساؤل مؤداه هل تعد الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة وسيلة للتكيف مع آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية وخاصة مع الفقر والبطالة. وقد استعان الباحث بمنهج المسح الاجتماعي بالعينة، وتحليل الواقع الاجتماعي لأصحاب الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة في مدينة سوهاج، وقد تم تطبيق استمارة المقابلة على (٣٨٥) مفردة من أصحاب الأنشطة الجائلة والثابتة، وقد توصلت الدراسة الى أن إعادة الهيكلة الرأسمالية وما تبعها من اليات أدت الى تنامي الأنشطة غير الرسمية الثابتة التي هي مصدر دخل للفقراء.

وهدفت دراسة (الوسيمي، حسام، ٢٠١١) إلى دراسة الوحدات المعيشية في بعض المناطق العشوائية في حضر مصر، وكيف تؤثر طبيعة المكان على أنماط الأنشطة غير الرسمية التي تمارسها هذه الوحدات؟ وقد تم تطبيق صحيفة الاستبانة، ومقياس القيم للكشف عن التوجهات القيمية نحو العمل وتأثرها بالتغيرات المجتمعية، وتم التطبيق على عينة الدراسة والبالغ عددها (٥٢٣) وحدة تم اختيارها من مناطق عشوائية

بمحافظتي القاهرة والفيوم، كما تم اختيار (١٣) حالة للدراسة المتعمقة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تسعى إلى تغيير ظروف القطاع غير الرسمي على نحو يعمل على دمجه في القطاع الرسمي.

وتناولت دراسة (Visser, M. Anne .2010) تأثير برامج تنمية القوى العاملة وتطوير البنية التحتية في الدولة على ظروف العمل التي يعيشها الاقتصاد غير الرسمي في جنوب أفريقيا، وتم الاعتماد على الإطار النظري للعمل اللائق الذي قدمته منظمة العمل الدولية والبيانات المستمدة من استقصاءات القوى العاملة في جنوب أفريقيا للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. ونماذج الانحدار اللوجستي. وتشير النتائج إلى أن هذه السياسات تؤثر بالفعل على مستوى العمل اللائق الذي يجب أن يتمتع به العمال في الاقتصاد غير الرسمي، كما أنه يتأثر بالسياقات التاريخية والاجتماعية التي تتطلب من الدول أن تسعى إلى فهم لطبيعة العمل غير الرسمي بشكل أكثر وضوحاً، وتأثير هذه السياسات على القطاع غير الرسمي.

واتجهت دراسة (Monteiro, Natalina Teixeira. 2002) الى التعرف على دور الاقتصاد السياسي للأسواق غير الرسمية في مابوتو، موزمبيق، وتركز على التحديات التي تواجه النساء والرجال الفقراء في الأسواق غير الرسمية. هذه الدراسة هي نتيجة حوالي عشرة أشهر من البحث الميداني التاريخي والإثنوغرافي حول الأسواق غير الرسمية في مابوتو وعلى الحدود الموزمبيقية مع جنوب أفريقيا وسوازيلاند وزيمبابوي. لقد جمعت بين الملاحظات والمقابلات وقصص الحياة والاستطلاعات، وتشير النتائج التي توصلت إليها الدراسة الى أن الليبرالية الجديدة وبرامج التكيف الهيكلي أدت إلى زيادة المشاركة في الأسواق غير الرسمية. وبشكل

عام، عمّقت من إفقار المشاركين في الاقتصاد غير الرسمي وخاصة النساء.

تعقيب على الدراسات السابقة:

١-تباينت الدراسات السابقة في تناولها للاقتصاد غير الرسمي، حيث ركزت بعض الدراسات على العوامل المحركة لتضخم حجم الاقتصاد غير الرسمي، ودراسات سلطت الضوء على الأثار الاجتماعية والاقتصادية للعمل في القطاع غير الرسمي، أما بالنسبة للدراسات التي ركزت على دور السياسات الاجتماعية والاقتصادي اهتمت بالجانب التنموي لهذه السياسات، كما توجهت بعض الدراسات الأجنبية الى البحث في اليات دمج وتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي والتحديات المرتبطة به، وقد ركزت بعض الدراسات الأجنبية والعربية على التحديات التي تواجه العاملين في القطاع غير الرسمي سواء في المناطق الريفية أو الحضرية.

٢-الفجوة التي تعالجها الدراسة الحالية هي التركيز على المردود الاجتماعي والاقتصادي لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي في ظل طرح الدولة لاستراتيجية الدمج أو التكامل بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي، وذلك في ضوء رؤية عينة من خبراء السياسات وأرباب العمل والعاملين في القطاع غير الرسمي.

٣-بالنسبة للعينة فقد اشتملت الدراسات العربية والأجنبية على عينة من شرائح مختلفة منها، (الشباب – المرأة – كبار السن من العاملين في القطاع غير الرسمي) وأرباب العمل في القطاع غير الرسمي، وعينة من العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبعض الدراسات ركزت على دراسة الأنشطة غير الرسمية للوحدات المعيشية في بعض المناطق

العشـوائية، وكانـت عينـة بعـض الدراسـات المسـؤولين الحكـوميين، والاكاديميين، والخبراء وممثلين القطاع العام والخاص، واتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات الأجنبية في تناولها للموضوع بالتركيز على رؤى عينـة مـن الخبـراء فـي مجـالات متنوعـة، كمـا اتفقـت مـع بعـض الدراسات العربية في التركيز على رؤى عينة من أرباب العمل والعاملون في الاقتصاد غير الرسمي.

٤-من حيث الأدوات ركزت بعض الدراسات على تحليل بيانات الاستطلاع الوطني للتوظيف، كما تم الاعتماد على دليل مقابلة، واعتمدت بعض الدراسات على أداة الاستبيان، ومقياس القيم. واتفقت الدراسة الحالية مع الدراسـات السـابقة فـي الاعتمـاد علـى أداة الاسـتبيان، ودليـل المقابلـة، والملاحظة.

التوجه النظري للدراسة:

نظرية العقد الاجتماعي:

غاية العقد الاجتماعي عند جون لوك هو تحقيق المنفعة، وهدف جاك روسو هو البحث عن مجتمع فاضل مبني على التعاقد وتسيره الإرادة والقانون. والمجتمع المدني في نظر هوبز يهدف الى تأسيس دولة وظيفتها إلغاء الفوضى وإنهاء كل ما من شأنه تهديد الأمن الاجتماعي. والعقد الاجتماعي هو اتفاق ضمني بين المواطنين والدولة حول كيفية توزيع السلطة والموارد في السعي لتحقيق أهداف مشتركة مثل المساواة والإنصاف والحرية والأمن، وفي نهاية المطاف العدالة الاجتماعية.

ومن ثم فالعقد الاجتماعي له أبعاد موضوعية وإجرائية. تنشأ مسألة الشكليات فقط فيما يتعلق بالقوانين واللوائح القائمة، فضلا عن تنفيذها في الممارسة العملية. إما البعد الإجرائي للعقد الاجتماعي، عندما لا تكون الأطر القانونية الرسمية مشمولة بالعمال والمؤسسات أو لا تتم تغطيتهم بشكل كاف، والبعد الموضوعي الضعيف للعقد عندما لا تقدم الدول ما يكفي من الخدمات العامة ذات الجودة الجيدة، بينما الثقة والرضا عن الخدمات العامة منخفضان. (OECD.2023:85).

وقد يكون النشاط غير الرسمي أحد أعراض البعد الموضوعي الضعيف للعقد الاجتماعي عندما يواجه الأفراد عوائق كبيرة في سوق العمل الرسمي، فيضطرون إلى العمل في القطاع غير الرسمي. والذي يتألف إلى حد كبير من الفئات المحرومة والضعيفة في المجتمع وهم نفس الأشخاص الذين منحوا الأولوية في سياسة الاقتصاد الكلي الواسعة النطاق ومتوسطة الأجل التي تنتهجها الحكومة. (https://www.wider.unu.edu).

وعندما تفشل الأطر والمؤسسات والإجراءات القانونية، تميل مستويات النشاط غير الرسمي إلى الارتفاع وترتبط بدورها بنتائج اجتماعية سيئة من حيث عدم الوصول إلى الرعاية الصحية وفرص التعليم، مما يعزز من ضعف العمال غير الرسميين وأفراد أسرهم في أجزاء كثيرة من العالم، وخاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

ويمكن تفسير قضية تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي في ضوء العقد الاجتماعي بأن استمرار انعدام فرص العمل اللائق، في الاقتصاد غير الرسمي، يفضي إلى تضاؤل العقد الاجتماعي الأساسي الذي ترتكز عليه المجتمعات الديمقراطية. وأحد البنود الرئيسية للعقد الاجتماعي هو الاتفاق على التزام الدولة بتعزيز سياسات سوق العمل النشط والتي يُنظر إليها على أنها أكثر فعالية في معالجة أوجه القصور الهيكلية في تعزيز ظروف العمل اللائقة، الى جانب تقديم مساهمات الضمان الاجتماعي، والتزام المواطنين بالقوانين (بما في ذلك قوانين العمل والضمان الاجتماعي، ودفع الضرائب)، وإدماج العمال غير الرسميين في الاقتصاد الرسمي كشركاء رئيسيين.

التصور الماركسي:

تتجه الماركسية الى محاولة تحليل أنماط الإنتاج الرسمالي وما قبل الرأسمالي، وتأثير هذا التفاعل على نمو الاقتصاد غير الرسمي، ومن ثم النظر إلى الاقتصاد غير الرسمي كنتيجة ثانوية لإعادة الهيكلة الرأسمالية المعاصرة، مما يسهل تراكم رأس المال من خلال إطلاق العمالة الرخيصة للرأسمالي الرسمي وهو أمر وظيفي بالنسبة للنظام الرأسمالي.

(Roberto Dell'anno. 2021:22).

ومن هذا المنظور، يمكن النظر إلى القطاع غير الرسمي باعتباره قطاع ما قبل الرأسمالية. وتماشيا مع النموذج الماركسي، يشكل العمال غير

الرسميين جزء من البروليتاريا الرثة، وأن عناصر البروليتاريا الرثة على استعداد كامل لبيع قوة عملها مقابل أجر منتظم. وبذلك فهي فئات تعيش على هامش تقسيم العمل الرسمي، فمجتمع التوظف الرسمي عاجز عن استيعابها في دائرة الإنتاج المنظم.

وفي ضوء الماركسية يمكن تفسير أن القطاع غير الرسمي تشكل نتيجة لظروف تاريخية ونتيجة لتفاعل عوامل ثلاث الدولة، والعمل، والنظام الرأسمالي الذي هو استغلالي بطبيعته. والرأسمالية تولد فائضًا من العمالة غير المرغوب فيها. ومن المرجح أن يعيش العمال غير الرسميين في فقر وأن يحصلوا على دخل أقل من نظرائهم الرسميين مما يشكل بدوره حرمان من فرص العمل اللائق.

المدارس الفكرية المفسرة للنسق الاقتصادي غير الرسمي:

المدرسة الثنائية:

المدرسة الثنائية، التي انتشرت في السبعينيات بشكل رئيسي من خلال منظمة العمل الدولية ١٩٧٢م، وكيث هارت "Keith harth" ١٩٧١م. ترى أن البلدان الأقل نمواً لديها قطاعان مختلفان. أحدهما رأسماليًا، وحديثًا، وتقدميًا، وتم تصويره على أنه كثيف رأس المال. أما القطاع الآخر، وهو قطاع الكفاف أو الفلاحون (القطاع الهامشي)، فكان ما قبل الرأسمالية، ويعتمد على العمل العائلي، وغير متطور في إنتاجه وعملياته، ويستخدم تكنولوجيا منخفضة ويمتلك إنتاجية ضعيفة.
(Colin C. Williams .2023 :5).

ويتعزز الاقتصاد غير الرسمي في البلدان النامية بفعل تزايد عدد السكان والهجرة إلى المناطق الحضرية. ويتفاقم بسبب التناقض بين الزيادة في عدد العاطلين عن العمل من ذوي المهارات المنخفضة في المناطق

الحضرية والطلب على فرص العمل، ويتكون بشكل أساسي من الأنشطة الهامشية، ويعمل كشبكة أمان في أوقات الأزمات لتوفير الدخل أو شبكة أمان للفقراء. وهي تعتبر القطاع غير الرسمي يتميز بتوفير فرص العمل والسلع والخدمات للفئات ذات الدخل المنخفض من سكان الحضر. (Chen, M.2012 :23) .

وفي ضوء رؤي المدرسة الثنائية يمكن تفسير أن الاقتصاد غير الرسمي يساهم في القيمة المضافة للاقتصاد الكلي، وهو وسيلة للتكيف مع الفقر. ويجب أن تعمل الحكومات على خلق المزيد من فرص العمل وتوفير خدمات الائتمان وتطوير الأعمال للمشتغلين غير الرسميين، فضلا عن توفير البنية التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية لأسرهم. وإذا كان الاقتصاد غير الرسمي هو سمة أساسية للاقتصاد النامي، فانه سوف يختفي بمجرد تحقيق مستوى كاف من التنمية الصناعية الحديثة أو النمو الاقتصادي.

المدرسة البنائية أو الهيكلية:

النظرية البنائية، التي شاعها" Castells & Portes" ١٩٨٩م، والتي ترى أن الاقتصاد غير المنظم هو سمة من سمات النموذج الإنمائي الرأسمالي، ويرى أصحاب هذا الرأي أن القطاع غير المنظم تابع للقطاع المنظم، بل ويخضع لاستغلاله، بغية خفض تكاليف كبريات الشركات وزيادة قدرتها التنافسية (https://www.ilo.org.).

ومن هذا المنظور، فإن الطابع غير الرسمي هو تطور منطقي للاحتياجات المتغيرة للرأسمالية. (Sudhir & others.2016: 12 Alladi). والقطاع الصناعي الحديث غير قادر على توفير الوظائف

الكافية. من أجل ذلك ينخرط هؤلاء الأفراد في أي شكل من أشكال النشاط الذي من شأنه أن يوفر الطعام على مائدتهم ومائدة من يعولهم.

وتشير البنيوية الى أن الاقتصاد غير الرسمي أصبح فقيرا ومتخلفا ومحروما مقارنة بالاقتصاد الرسمي الغني والمتطور. وبما أن الشركات غير الرسمية ليس لديها خيار آخر سوى البقاء صغيرة، فإنها تعاني من انخفاض الإنتاجية. وبالتالي تخلق تشوهات في السوق تعيق النمو الاقتصادي العام والتنمية.(Chen, M, Vanek, J. & Carr, M. 2004:45).

وفي ضوء رؤي البنائية التي ترى اعتماد الاقتصاد الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي، ومن ثم، فلابد من السماح لكلا الاقتصادين بالتعايش. وتقترح النظرية البنيوية مستوى معينًا من التكامل والتعاون بين الشركات العاملة في الاقتصاد الرسمي والمشاركين في الاقتصاد غير الرسمي، وإخضاع القطاع غير الرسمي للقطاع الرسمي عن طريق تعامل القانون مع البعد التنظيمي للقطاع غير الرسمي، ودمج الحقوق الأساسية والمدنية في تشريعات العمل.

المدرسة القانونية:

ظهر هذا النموذج في منتصف الثمانينيات وأوائل التسعينيات في أعمال الاقتصادي "**هيرناندو دي سوتو**" **(Hernando de Soto)** الذي يرى أن القطاع غير المنظم يشمل أصحاب المشاريع بالغة الصغر الذين يحاولون تجنب تكاليف التسجيل الرسمي والمسؤوليات المتعلقة به. وتتسبب اللوائح المتشددة والمعقدة والتكاليف المرهقة في خنق المنشآت الخاصة والدفع بها الى تطوير أنشطتها في الخفاء. (https://www.ilo.org).

يرى القانونيون أن الأنشطة غير الرسمية لم تكن نتيجة للفقر ولا ضرورة بنيوية للرأسمالية المتأخرة. وبدلا من ذلك، فإن الطابع غير الرسمي

هو خيار اتخذته الجهات الفاعلة العقلانية التي تواجه بيئة قانونية تعيق النشاط التجاري. (Bonnet, F & Venkatesh, S.2016: 32). وعلى الرغم من أن الاقتصاد غير الرسمي قد يسمى "غير قانوني" وفقًا لقواعد الدولة الرسمية والأنظمة، فهي ليست بالضرورة غير أخلاقية بل هي ضرورة بسيطة للفقراء من أجل كسب العيش وإشباع احتياجاتهم الأساسية (Bromley. 1990: 331).

وفي ضوء رؤي المدرسة القانونية يمكن تفسير أن الاقتصاد غير الرسمي قد يستوعب حصة أكبر من العمال عندما تصبح الوظائف نادرة في القطاع الرسمي، وأن أصحاب المشاريع الصغيرة سيستمرون في ذلك الإنتاج بشكل غير رسمي طالما أن الإجراءات الحكومية مرهقة ومكلفة من الناحية البيروقراطية. ومن أجل السماح للقطاع غير الرسمي بالتطور، هناك حاجة إلى تحرير السوق، وزيادة حقوق الملكية الخاصة، والإلغاء شبه الكامل لتدخل الدولة. ولا ينبغي النظر إلى الاقتصاد غير الرسمي باعتباره مشكلة اجتماعية. وبدلاً من مراقبتها والقضاء عليها، ينبغي دعمها وإضفاء الطابع الرسمي عليها. (Yusuff Olabisi. 2011:627).

ويرى "دي سوتو" إن تحويل رأس المال غير المستغل الى أصول مسجله رسميا سيكون له مردود إيجابي على الفقراء وعلى المجتمع ككل. وان الحل هو استحداث برامج مختلفة ترمي الى تحطيم نظام الفصل القانوني الذي تخلقه هذه القوانين التمييزية وتوفير فرص لمنظمي المشروعات غير الرسميين. ويجب على الحكومات أن تقدم إجراءات مبسطة لتشجيع الشركات غير الرسمية على تسجيل وتوسيع حقوق الملكية القانونية. يتطلب تبني سياسات تتلاءم مع استمرار تضخم هذا القطاع وتحول طبيعته (هيرناندو دي سوتو، ١٩٩٧ :١١).

وفي ضوء رؤي المدرسة القانونية يمكن اعتبار الاقتصاد غير الرسمي معقلًا لرواد الأعمال الناشئين، ولا يقيدهم سوى التشريعات غير الضرورية والزائدة عن الحاجة. والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي يتمردون ضد التشريعات البيروقراطية التي تفرضها الدولة. وإن إضفاء الطابع الرسمي سيساعد على مواجهة الفقر ويعمل على تدعيم ومساندة برامج الإصلاح الاقتصادي.

نظرية العولمة:

ارتبطت زيادة حجم القطاع غير الرسمي في العالم والدول النامية بشكل خاص بتأثير العولمة التي حولت العالم كله الى سوق حرة يسهل التعامل فيها بصفة رسمية أو غير رسمية. والعولمة تؤدي إلى نمو أنشطة التعاقد من الباطن، مما يؤدي إلى توسيع نطاق العمل غير الرسمي بأجر والعمل الحر. ويُنظر إلى الاقتصاد غير الرسمي كأسلوب إنتاج، وكشكل من أشكال تنظيم العمل، حيث أصبح أرباب العمل أكثر ميلا لتخفيف أعباء التعاقدات الرسمية، والاعتماد على تعاقدات الباطن، والعمل المؤقت، وغيرها من أشكال العمل الدائمة وغير المؤمنة لتقليل التكاليف وزيادة قدرة الشركات والكيانات الاقتصادية على المنافسة، وهو ما تم على حساب زيادة التوظف بأشكال وترتيبات غير رسمية. (Guy Standing.2009:36).

وإذا كانت العولمة يمكن أن تولد فرص عمل جديدة وتفتح أسواقا جديدة، فإن العديد من الوظائف ليست وظائف جيدة، وفي العديد من الأسواق الجديدة لا يمكن لصغار المنتجين أو المحرومين الوصول إليها. ويرجع ذلك إلى أن الشركات الرسمية، استجابة للمنافسة العالمية، تميل إلى توظيف جميع العمال الأساسيين باستثناء عدد قليل منهم بموجب ترتيبات غير رسمية أو الاستعانة بمصادر خارجية لإنتاج السلع والخدمات لشركات

وبلدان أخرى (Rodrik. 1997:81). علاوة على ذلك، غالبًا ما تفتقر الشركات غير الرسمية وصغار المنتجين إلى المعرفة والمهارات السوقية اللازمة للتنافس مع الشركات الرسمية في الأسواق المحلية.

وتميل العولمة أيضًا إلى منح امتيازات كبيرة للشركات التي يمكنها الاستيلاء على أسواق جديدة بسرعة وسهولة على حساب الشركات الصغيرة وأصحاب المشاريع الصغيرة. ومن ثم تفرض العولمة ضغوطًا على العمال ذوي المهارات المنخفضة. ولا يزال العجز الهيكلي الطويل الأمد في خلق فرص العمل الرسمية، إلى جانب عدم وجود مستوى حماية غير موجود أو غير كاف للعمال غير الرسميين، يشكل مصدرا رئيسيا لضعف هؤلاء العمال وأسرهم، لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. (www.oecd-ilibrary.org).

ويشير Marilyn Carr الى أن المنافسة العالمية تميل إلى تشجيع الشركات الرسمية على تحويل العاملين بأجر رسمي إلى العمل غير الرسمي، وذلك أيضًا لأن العولمة غالبًا ما تؤدي إلى تحولات من العمل الحر الآمن إلى العمل الحر الأكثر خطورة. وفي إطار هذه الرؤية تضعف من وزن القوى الشعبية الفقيرة، لصالح تأكيد أسبقية التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات.

(Marilyn Carr &Martha Alter Chen.2001:3).

وفي إطار رؤي العولمة نجد أن الاقتصاد غير الرسمي يعد انعكاسا لأوضاع المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أو مجمل سياسة إعادة الهيكلة الرأسمالية، والتي تمخضت عنها حالة من احتدام المنافسة بين الشركات وتوجهها نحو البحث عن تحقيق الكفاءة بأقل تكلفه، مما أدى الى التوجه نحو الاعتماد على العمالة قليلة التكلفة، نظراً لأن عولمة الإنتاج

والتجارة أدت إلى ازدهار أنشطة التعاقد من الباطن والاستعانة بمصادر خارجية في ظل محدودية الاقتصاد الرسمي في توليد فرص العمل.

الليبرالية الجديدة:

ظهر القطاع غير الرسمي كضحية التدخل المفرط الذي احتكر الموارد لصالح دولة صغيرة وغير فعالة وهو القطاع الرسمي. (Colin Williams.2023:15). وأن صعود هذه الأنشطة يرجع الى إفراط تنظيمات الدولة وعدم ديناميكية قوى العمل بالسوق. مما أدى إلى اتخاذ العمال قرارًا اقتصاديًا عقلانيًا بالخروج طوعا للاقتصاد غير الرسمي لتجنب تكاليف ووقت وجهد التسجيل الرسمي (Williams, C. C.2015:336)، وتتكون الطبقات الشعبية غير المستقرة من الأجراء ذوي الأوضاع الضعيفة، لضعف قدرتهم التفاوضية (لضعف مؤهلاتهم الفنية أو نوعهم الاجتماعي) أو من غير الأجراء (العاطلين رسميا أو العاملين في القطاع غير الرسمي الفقير). (**سمير** أمين. ٢٠٠٣ : ٢٩-٣٢).

ويرى سوتو أن القطاع غير الرسمي وأنشطته الثابتة والجائلة استراتيجية للبقاء وصمام أمان للتوترات الاجتماعية، وتقوم الليبرالية الجديدة على تصوير القطاع غير الرسمي على أنه مستقل اقتصاديا عن القطاع الرسمي، وأن المنتمين الى القطاع غير الرسمي هم ضحايا لنفس الشكل من الاستغلال الاقتصادي القائم على قوانين تقوم على التمييز وتحرمهم من استخلاص جميع ثمار عملهم. ولأن كان هناك تكاليف لأن يكون المرء رسميا، هناك أيضا تكاليف لأن يبقى غير رسمي، وأكبر هذه التكاليف يكون ناجما عن الافتقار للقانون، وعدم وجود المؤسسات التي تخلق حوافز للناس لاغتنام الفرص الاقتصادية والاجتماعية وتتيح لهم التخصص داخل السوق. (دي سوتو، ١٩٨٩:١٤).

وفي ضوء التوجه الليبرالي يمكن تفسير أن الاقتصاد غير الرسمي هو نتيجة لتنظيم الدولة المفرط الذي يحفز الناس على اختيار الانخراط في الاقتصادات غير الرسمية لتجنب التكاليف المؤسسية المرهقة. وأن الاقتصاد غير الرسمي له قدرة على توليد الدخول والتكيف مع الفقر وتخفيف التوترات الاجتماعية الناتجة عن آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية. وأفضل السياسات للحد من النشاط غير الرسمي تتمثل في خفض الضرائب، وتشجيع إلغاء القيود التنظيمية، وبذلك يكون هناك إمكانية للقطاع غير الرسمي ليلعب دوراً اقتصادياً مركزياً على نحو متزايد وليس دوراً اقتصادياً متبقياً.

نظرية التحديث:

يُنظر إلى الاقتصاد الرسمي في ضوء نظرية التحديث على أنه ظاهرة مزدهرة ترمز إلى التطور والتقدم والحداثة، في حين يعرف نظيره غير الرسمي على أنه نشاط تقليدي يدل على التخلف وما قبل الحداثة. وتفترض نظرية التحديث أن أنظمة الحكم غير الحديثة والتخلف الاقتصادي هما المحركان الرئيسيان للاقتصاد غير الرسمي، ويعد القطاع غير الرسمي هو من بقايا أنماط الإنتاج التقليدية ما قبل الرأسمالية واستراتيجيات الكفاف المشتركة بين الشعوب. لقد كانوا محاصرين خارج الاقتصاد الحديث لأنهم كانوا يفتقرون إلى التعليم المناسب، والمهارات، والتوجهات القيمية. وهذا التمثيل المزدوج للاقتصاد باعتباره مكونًا من اقتصادات رسمية وغير رسمية منفصلة.(Colin C. Williams , 2023:33).

والاقتصاد غير الرسمي من هذا المنظور مقدر له أن يختفي مع التنمية الاقتصادية. وبالتالي لا جدوى من إتباع سياسات تطوير هذا القطاع، لأن نتائج استمراره هي زيادة استغلال العمال، وزيادة مستويات الفقر. بينما مال الجناح التطوري من هذه النظرية الى تبني نظرة ديناميكية

تقوم على إمكانية تغلغل عناصر المعاصرة داخل القطاع التقليدي، الذي ما يلبث أن يتحول طبقا لمتطلبات الانتشار الثقافي الى قطاع حديث.

ويمكن تفسير تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي في إطار رؤي نظرية التحديث هو أن القطاع الحديث محور عملية التنمية، ويمكن استيعاب قوة العمل الفائضة في القطاع التقليدي في القطاع الحديث ومن ثم تحقيق التنمية. وبذلك يصبح القطاع الحديث قادر على توفير الموارد اللازمة لتحديث الاقتصاد. وعملية التحديث تتم عن طريق تركيز الجهود على الوحدات الإنتاجية التي تظهر بعض الإمكانات من خلال تحقيق التحديث الإنتاجي. ولابد من تعميق الخيارات الإستراتيجية لدمج القطاع غير الرسمي في الجهاز التنظيمي كوسيلة لتحقيق مشاركة أكمل في عملية التحديث. ويعد الاقتصاد غير الرسمي جزءًا من النظام الاقتصادي ما قبل الحداثة وسوف يختفي مع التنمية الاقتصادية والتحديث.

الدراسة الميدانية وإجراءاتها المنهجية:

أولا: نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة الى الدراسة الوصفية التي تجمع بين الأسلوبين الكمي والكيفي، حيث ساعد الأسلوب الكمي في إعطاء مؤشرات كمية بسيطة للاستدلال على رؤى الخبراء حول بعض الجوانب والأبعاد المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي، كما ساعد الأسلوب الكيفي بالتعمق في الكشف عن تصورات الخبراء وأرباب العمل والعاملين في القطاع غير الرسمي ورؤاهم التي تعطي دلالات أعمق.

ثانيا: منهج الدراسة:

(١) اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول الى تفسيرات منطقية لها

دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على تحديد وصياغة نتائج البحث، بما يساهم في وضع الخطط المستقبلية لمعالجة كافة أبعاد الظاهرة المدروسة.

(٢) كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، بالتطبيق على عينة من أرباب العمل والعاملين في المنشآت غير الرسمية في بعض القطاعات الاقتصادية الرئيسية وهي (التجارية – الصناعية) غير الرسمية، وقد وضعت عدة معايير في اختيار هذه القطاعات، وتتضمن هذه المعايير، (عدم وجود سجل تجاري أو رخصة لمزاولة النشاط – لا يقدم أرباب العمل الإقرارات الضريبية –لا يساهمون في التأمينات الاجتماعية– يستخدم أرباب العمل عاملا أو أكثر لمزاولة النشاط غير الرسمي).

ثالثا: أداة الدراسة:

(١) تم الاعتماد على الاستبيان الإلكتروني بالتطبيق على عينة من خبراء السياسات بهدف التعرف على تصورهم للمردود الاجتماعي والاقتصادي لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة الظاهري وصدق المحتوى من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة في مجال الدراسة؛ وتقدير مدى التوافق في تقديراتهم للفقرات وتقييمهم لمدى ارتباط الفقرات بالخصائص المستهدف قياسها. (مجيد، سوسن شاكر، ٢٠١٤: ١٠٤). وقد طُلب من المحكمين إبداء آرائهم وملاحظاتهم حول بنود الاستبانة وأسئلتها، واقتراح طرق تحسينها بالإشارة بالحذف أو الإبقاء، أو التعديل وبناء على آراء المحكمين وملاحظاتهم تم التعديل لبعض البنود والأسئلة، وكذلك تم إضافة وحذف بعض البنود والأسئلة بحيث أصبحت الاستبانة صالحة لجمع البيانات من الخبراء.

(٢) تم الاعتماد على أداة المقابلة، وقد تم جمع المادة الميدانية عن طريق دليل المقابلة مع عينة من أرباب العمل والعاملين في القطاع غير الرسمي في المناطق عينة الدراسة.

(٣) كما اعتمدت الدراسة على الملاحظة لوصف بعض خصائص حالات الدراسة. وقد تم تصميم دليل للملاحظة المباشرة مقسما الى محاور رئيسية تبعا لأهداف الدراسة وتساؤلاتها.

١- ثبات أداة الدراسة:

يشير الثبات إلى اتساق واستقرار أداة القياس وقدرتها على إعطاء نتائج متطابقة إذا تم تطبيقها على نفس العينة مرات متتالية. (Jackson, S. 2009.). وقد تم حساب الثبات Reliability بطريقة ألفا كرونباخ Cronbach's alpha، حيث يُعتبر معامل ألفا كرونباخ أنسب الطرق لحساب ثبات الاستبيانات (محمود أبو علام، رجاء ٢٠١١ :٤٩٢). وقد تم حساب الثبات بناء على بيانات عينة استطلاعية عدد أفردها (٤٥) خبيرا، وجاءت النتائج كما بالجدول رقم (١).

جدول رقم (١) معاملات الثبات لأداة الدراسة (ن=٤٥).

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	مستوى الثبات
العوامل المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي.	١٨	٠.٨٥	مرتفع
التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي تتحملها الدولة نتيجة تضخم الاقتصاد غير الرسمي.	٢١	٠.٩٠	مرتفع
الانعكاسات المتباينة للاقتصاد غير الرسمي على البعد الاجتماعي والمؤسسي لفرص العمل اللائق.	٧	٠.٨٠	مرتفع

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	مستوى الثبات
القيمة المضافة للاقتصاد غير الرسمي بما له من مردود إيجابي على أوضاع الاقتصاد المصري.	٨	٠.٨٤	مرتفع
المردود الاجتماعي والاقتصادي لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.	١٢	٠.٨١	مرتفع
دور السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة في تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.	١٩	٠.٨٧	مرتفع
أنماط التحديات المرتبطة بتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.	٧	٠.٨٥	مرتفع
إجمالي الاستبانة	٩٢	٠.٩٣	مرتفع

يتضح من الجدول رقم (١) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لثبات الاستبانة قد بلغت (٠.٩٣)، كما أن معاملات الثبات لمحاور أداة الدراسة الفرعية جاءت جميعها مرتفعة؛ حيث تراوحت من (٠.٨٠) إلى (٠.٩٠)، وجميعها قيم أعلى من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات وهو (٠.٧٠).(Field, A .2009.). ويشير تحليل الثبات إلى ارتفاع مستوى الثبات لإجمالي الأداة وكافة محاورها الفرعية، وبالتالي الثقة في نتائج تطبيق الاستبانة وسلامة البناء عليها.

رابعا: عينة الدراسة الميدانية:

(١) ارتكزت عينة الدراسة الميدانية على أسلوب العينة العمدية للخبراء، والتي تعتمد على سحب المفردات المتوفرة للباحث بشرط أن تكون ممثلة لخصائص مجتمع الدراسة، وهو ما تم عن طريق المعرفة الشخصية ببعض الخبراء والإرسال المباشر لهم، بالإضافة الى اللجوء الى طريقة كرة الثلج في اختيار المفردات، والوصول لخبير عن طريق خبير آخر

قام بترشيحه للباحثة. وتمت مراعاة شمول العينة لجميع التخصصات ذات الصلة بموضوع الدراسة (الاقتصاد – الاجتماع – السياسة – الخدمة الاجتماعية– الإعلام)، من أساتذة الجامعات، وخبراء في مجال السياسات الاجتماعية والاقتصادية، ومراكز صنع القرار، وخبراء في شؤون المجتمع المدني، ومجال الصحافة والإعلام، وتم نشر وتوزيع الاستبانة الكترونيا عن طريق تطبيق جوجل فورم، في شهر مارس / أبريل /مايو / ويونيو من عام ٢٠٢٤م، وحصلت الباحثة على (١٥٧) ردا مكتملاً، ويمكن وصف عينة الدراسة بحسب الخصائص الأولية (النوع، المؤهل، المهنة، تصنيف الخبراء، عدد سنوات الخبرة) على النحو الموضح بالجدول رقم (٢).

(٢) نظرا لعدم وجود قاعدة بيانات شاملة تسجل بيانات العمالة في القطاع غير الرسمي بقطاعاتها وأنشطتها المختلفة تبعا لكل منطقة، تم سحب عينة عمدية تشمل (٣٠) مفردة من أرباب العمل والعاملين في المنشآت غير الرسمية. ومشغلي تلك المشروعات غير الرسمية إما عاملين لحسابهم الخاص، أو أرباب العمل، ويعتبر أرباب العمل يعملون مع العمال المأجورين، والعاملون لحسابهم الخاص يعملون بدون عمال مأجورين، وقد تم اختيار عدة مناطق (صقر قريش في الحي العاشر) بمدينة نصر، (مساكن النصر – مساكن الزلزال) بالقاهرة الجديدة، لتكون مجتمعا للبحث نظرا لتوافر عدد من الأنشطة الغير الرسمية المتعددة بها والتي تشمل أنشطة (صناعية – تجارية).

جدول رقم (٢) وصف عينة الدراسة بحسب البيانات الأولية.

المتغير	العدد	النسبة المئوية
النوع		
ذكر	٨٠	٥٠.٩٦٪
أنثى	٧٧	٤٩.٠٤٪
المؤهل		
جامعي	٣٦	٢٢.٩٣٪
دراسات عليا	١٣	٨.٢٨٪
ماجستير	٢٤	١٥.٢٩٪
دكتوراه	٨٤	٥٣.٥٠٪
المهنة		
أستاذ جامعي	٤٨	٣٠.٥٧٪
خبير سياسات اجتماعية واقتصادية.	٢١	١٣.٣٨٪
صحفي	٣٥	٢٢.٢٩٪
خبير في شؤون المجتمع المدني	٣٣	٢١.٠٢٪
مسؤول في مراكز صنع القرار	٢٠	١٢.٧٤٪
تصنيف الخبراء		
أكاديمي	٤٣	٢٧.٣٩٪
اقتصادي	٤١	٢٦.١١٪
اجتماعي	١٧	١٠.٨٣٪
إعلامي	٣٤	٢١.٦٦٪
سياسي	٢٢	١٤.٠١٪
عدد سنوات الخبرة		
من ١٠- لأقل من ١٥ سنة.	٢٣	١٤.٦٥٪
من ١٥ سنة لأقل من ٢٥.	٨١	٥١.٥٩٪
من ٢٥ سنة فما فوق.	٥٣	٣٣.٧٦٪
إجمالي عينة الدراسة	١٥٧	١٠٠.٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٢) أن عينة الخبراء قد تضمنت أعداد متوازنة من الفئات المختلفة بحسب الخصائص الأولية (النوع، المؤهل، المهنة، تصنيف الخبراء، عدد سنوات الخبرة).

جدول رقم (٣) وصف عينة الدراسة من أرباب العمل والعاملين في القطاع غير الرسمي.

الأنشطة الصناعية	العدد	أرباب العمل	العمالة في القطاع غير الرسمي.
ورش نجارة (مساكن الزلزال)	٢	٢	٣
ورش حدادة (صقر قريش)	٣	٣	٤
سمكرة السيارات(صقر قريش)	٢	٣	٢
الأنشطة التجارية			
تجارة الملابس (مساكن النصر)	٤	٢	٥
تجارة الخشب (مساكن الزلزال)	٣	٢	٤
الجملة	١٤	١٢	١٨
إجمالي عينة الدراسة		٣٠ مفردة	

خامسا: مجالات الدراسة:

(١) **الخبراء: المجال البشري:** تم التطبيق على عينة من خبراء السياسات في مجالات وتخصصات مختلفة (إعلامية – اقتصادية – اجتماعية – سياسية). المجال **المكاني:** الجامعات، الهيئات والمراكز البحثية، مؤسسات المجتمع المدني، المؤسسات الإعلامية. المجال **الزمني:** تم تطبيق الدراسة الميدانية في الفترة من شهر (فبراير / مارس/ أبريل / مايو) عام٢٠٢٤.

(٢) **أرباب العمل والعاملين في المنشآت غير الرسمية:**

المجال الجغرافي: وضعت عدة معايير في اختيار المجال الجغرافي في مقدمتها توافر الأنشطة غير الرسمية وكثافتها، وبعد إجراء عدة زيارات ميدانية تم اختيار لعدد من الأحياء في مدينة القاهرة، وهذه المناطق لم يسبق دراستها من قبل، وقد تم تحديد ثلاث مناطق وهي، (صقر قريش في

الحي العاشر) بمدينة نصر. (مساكن النصر – مساكن الزلزال) بالقاهرة الجديدة، نظرا لتوافر العديد من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بهذه المناطق.

وتعد منطقة الحي العاشر بمدينة نصر أحد أحياء حي شرق في مدينة نصر، وتعد من المناطق المشهورة بالكثافة السكانية والحركة المرورية وانتشار الأنشطة التجارية. ويعد حي شرق بشكل عام البوابة الشرقية بمحافظة القاهرة. وتعاني منطقة صقر قريش في الحي العاشر من مشكلة زيادة عدد الورش الصناعية كورش تصليح السيارات وورش الحدادة، المخالفة أسفل بعض العقارات. وتعد القاهرة الجديدة هي مدينة جديدة من مدن الجيل الثالث، تقع في محافظة القاهرة، وتتبع إدارياً لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وفيها تقع (مساكن النصر، مساكن الزلزال)، بالقطامية، وتقع القطامية تحديدا في التجمع الثالث، ومساكن الزلزال هي المساكن تم تنفيذها لنقل المتضررين من زلزال عام ١٩٩٢، وتتميز هذه المناطق بانتشار الأنشطة غير الرسمية، وظهور معالم العشوائية فيه بالرغم من مجاورتها لأرقى المجمعات السكنية في القاهرة الجديدة. وقد تم التركيز على الأنشطة الصناعية مثل (ورش النجارة – ورش الحدادة – سمكرة السيارات)، الأنشطة التجارية (تجارة الملابس – تجارة الخشب)، **المجال الزمني:** تم تطبيق الدراسة الميدانية خلال شهر أغسطس، **المجال البشري:** أرباب العمل والعاملين في منشآت غير رسمية سواء كانت (تجارية – صناعية).

رابعا: الأساليب الإحصائية:

تم استخدم بعض الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية لتحليل استجابات عينة الدراسة، والتي تضمنت ما يلي:

١-**المتوسط الحسابي Mean:** للتعرف على متوسط استجابات أفراد العينة، ومن خلال قيمة المتوسط الحسابي لكل عبارة أو محور يمكن معرفة درجة الموافقة المناظرة (موافق بشدة/ موافق /محايد / غير موافق/ غير موافق بشدة)، كما يوضح الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤) الحكم على درجة الموافقة في ضوء المتوسط الحسابي.

المـــدى	درجة الموافقة
من ١ وحتى ١.٨٠	غير موافق بشدة
من ١.٨١ وحتى ٢.٦٠	غير موافق
من ٢.٦١ وحتى ٣.٤٠	محايد
من ٣.٤١ وحتى ٤.٢٠	موافق
من ٤.٢١ وحتى ٥	موافق بشدة

كما تم ترتيب عبارات محاور الاستبانة تنازليا بحسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة، وذلك لمعرفة العبارات ذات الأولوية علما أنه عند تساوي المتوسطات الحسابية، يتم الترتيب وفق الانحراف المعياري من القيم الأقل للقيم الأكبر.

الانحراف المعياري: Standard deviation: لتحديد مدي تشتت استجابات أفراد العينة حول متوسطها الحسابي.

٢-**تحليل التباين أحادي الاتجاه One Way ANOVA:** وذلك لاختبار الدلالة الإحصائية للفروق في استجابات عينة الدراسة بحسب متغير **المهنة**، وتكون الفروق بين الفئات معنوية أو ذات دلالة إحصائية إذا كانت الدلالة الإحصائية لقيمة الفاء المحسوبة أقل من أو تساوي (٠.٠٥)، وفي حال وجود فروق تم استخدام اختبار LSD لتحديد مصادر الفروق واتجاهاتها.

٣-البرامج المستخدمة في المعالجات الإحصائية: تم تحليل البيانات الخاصة بالدراسة باستخدام الإصدار السابع والعشرون لعام ٢٠٢٠م من البرنامج الإحصائيIBM SPSS Statistics.

خامسا: نتائج الدراسة الميدانية:

البعد الأول: العوامل المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي والتي تتطلب وضع سياسات لمعالجتها:

١-العوامل الإدارية والقانونية المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي.

يوضح الجدول رقم (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب العبارات بحسب استجابات عينة الدراسة حول العوامل الإدارية والقانونية المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي.

جدول رقم (٥) نتائج استجابات عينة الدراسة حول العوامل الإدارية والقانونية المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي (ن=١٥٧).

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١	الفساد الإداري والعبء المالي الثقيل لمزاولة نشاط الأعمال في الاقتصاد الرسمي.	٤.٦٤	٠.٧٤	موافق بشدة	١
٢	القواعد التنظيمية والإدارية المتمثلة في اللوائح والقوانين التي تعوق إقامة منشآت رسمية.	٤.١٠	١.٠٥	موافق	٢

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٣	التعقيدات البيروقراطية في منظومة الضرائب والتأمينات الاجتماعية.	٣.٩٢	١.٢٢	موافق	٣
٤	ارتفاع تكلفة المستندات اللازمة لتأسيس كيان قانوني.	٣.٦٦	١.٣٠	موافق	٥
٥	عدم قدرة الكيانات الصغيرة على الوصول للتسهيلات الائتمانية.	٣.٧٥	١.٢٦	موافق	٤
٦	عدم كفاءة بيئة الأعمال والحوكمة.	٣.٥١	١.٢٩	موافق	٦
	إجمالي العوامل الإدارية والقانونية المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي.	٣.٩٣	٠.٨٥	موافق	-

يتضح من الجدول رقم (٤) أن درجة الموافقة جاءت في مستوى موافق على إجمالي العوامل الإدارية والقانونية المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي بمتوسط حسابي (٣.٩٣)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لدرجة الموافقة على مستوى العبارات من (٣.٥١) إلى (٤.٦٤)، أي أن العبارات جاءت درجة الموافقة عليها جميعا في مستوى موافق بشدة وموافق، وبترتيب العبارات تنازليا بحسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة يلاحظ أنها جاءت بالترتيب التالي:

- الفساد الإداري والعبء المالي الثقيل لمزاولة نشاط الأعمال في الاقتصاد الرسمي، بمتوسط حسابي (٤.٦٤)، وانحراف معياري (٠.٧٤). القواعد التنظيمية والإدارية المتمثلة في اللوائح والقوانين التي

تعوق إقامة منشآت رسمية، بمتوسط حسابي (٤.١٠)، وانحراف معياري (١.٠٥).

- التعقيدات البيروقراطية في منظومة الضرائب والتأمينات الاجتماعية، بمتوسط حسابي (٣.٩٢)، وانحراف معياري (١.٢٢). عدم قدرة الكيانات الصغيرة على الوصول للتسهيلات الائتمانية، بمتوسط حسابي (٣.٧٥)، وانحراف معياري (١.٢٦). ارتفاع تكلفة المستندات اللازمة لتأسيس كيان قانوني، بمتوسط حسابي (٣.٦٦)، وانحراف معياري (١.٣٠). عدم كفاءة بيئة الأعمال والحوكمة، بمتوسط حسابي (٣.٥١)، وانحراف معياري (١.٢٩).

وتشير هذه النتائج إلى أن الفساد الإداري والعبء المالي الثقيل لمزاولة نشاط الأعمال في الاقتصاد الرسمي، والقواعد التنظيمية والإدارية المتمثلة في اللوائح والقوانين التي تعوق إقامة منشآت رسمية. من أهم العوامل الإدارية والقانونية المحركة لتضخم سوق العمل غير الرسمي والتي تتطلب وضع سياسات لمعالجتها، وهو ما يمكن تفسيره بأن العوامل المحركة لنشاطات الاقتصاد غير الرسمي متداخلة يصعب عزلها، وأن فهم القطاع غير الرسمي يجب أن يتم من خلال منظور يأخذ في اعتباره مجموعة من العوامل والمتغيرات. ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة. (Rossis Nicholas). والتي أوضحت أن المحركات الرئيسية للاقتصاد غير الرسمي هي منظومة الفساد وهي من العوامل التي يتطلب من الدولة وضع سياسات لمعالجتها.

كما أشارت نتائج الدراسة الى التعقيدات البيروقراطية في منظومة الضرائب والتأمينات الاجتماعية، وعدم قدرة الكيانات الصغيرة على الوصول للتسهيلات الائتمانية، ارتفاع تكلفة المستندات اللازمة لتأسيس كيان قانوني،

عدم كفاءة بيئة الأعمال والحوكمة. أيضا من المحركات الاقتصادية لاتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي. وهو ما يمكن تفسيره بأن هناك عدم الامتثال امتثالاً كاملاً لقوانين العمل والضرائب. ولابد من انتهاج نظم ضريبية غير معقدة تقترب من التصاعدية، تشجع على إلغاء القيود التنظيمية، وتقليل البيروقراطية، بحيث يمكن استيعاب الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

وهو ما يمكن تفسيره أن القواعد الإدارية والقوانين المتعددة والمعقدة التي فرضتها الدولة التي تتبنى فكرا ليبراليا لتنظيم الاقتصاد. ويتفق مع رؤي تفق كل من **الليبراليين الجدد والماركسيين** والتي تفسر نشأة الاقتصاد غير الرسمي نتيجة عدم وجود محفزات للتسجيل في القطاع الرسمي، ومن ثم الهروب من أعباء التسجيل بدون عائد كافي. على أن هذه المشكلة لم تنشأ فقط من التوسع الحضري المفرط، بل أيضًا من تجنب أرباب العمل (أو العاملين لحسابهم الخاص) لبعض العبء الضريبي وتشريعات العمل.

٢- العوامل الاقتصادية المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي.

يوضح الجدول رقم (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب العبارات بحسب استجابات عينة الدراسة حول العوامل الاقتصادية المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي.

جدول رقم (٦) نتائج استجابات عينة الدراسة حول العوامل الاقتصادية المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي (ن=١٥٧)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٧	تراجع الدور الاجتماعي للدولة وفتح المجال أمام السوق الحر.	٣.٧٥	١.٤٦	موافق	٤

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٨	عدم قدرة الاقتصاد الرسمي على توفير فرص العمل بما يستبعد مؤهلين وراغبين في العمل من مجالات منظمة في القطاع الخاص أو الحكومي.	٤.١٣	٠.٩٣	موافق	١
٩	عدم قدرة الاقتصاد غير الرسمي على مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة.	٣.٧٨	١.١٩	موافق	٣
١٠	عدم التطابق بين مخرجات التعليم والطلب في السوق.	٣.٩٧	١.٠٤	موافق	٢
إجمالي العوامل الاقتصادية المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي.		٣.٩١	٠.٨٩	موافق	-

يتضح من الجدول رقم (٦) أن درجة الموافقة جاءت في مستوى موافق على إجمالي العوامل الاقتصادية المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي بمتوسط حسابي (٣.٩١)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لدرجة الموافقة على مستوى العبارات من (٣.٧٥) إلى (٤.١٣)، أي أن العبارات جاءت درجة الموافقة عليها جميعا في مستوى موافق، وبترتيب العبارات تنازليا بحسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة يلاحظ أنها جاءت بالترتيب التالي:

- عدم قدرة الاقتصاد الرسمي على توفير فرص العمل بما يستبعد مؤهلين وراغبين في العمل من مجالات منظمة في القطاع الخاص أو الحكومي، بمتوسط حسابي (٤.١٣)، وانحراف معياري (٠.٩٣).
- عدم التطابق بين مخرجات التعليم والطلب في السوق، بمتوسط حسابي (٣.٩٧)، وانحراف معياري (١.٠٤).

- عدم قدرة الاقتصاد غير الرسمي على مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة، بمتوسط حسابي (٣.٧٨)، وانحراف معياري (١.١٩). تراجع الدور الاجتماعي للدولة وفتح المجال أمام السوق الحر، بمتوسط حسابي (٣.٧٥)، وانحراف معياري (١.٤٦).

وتشير هذه النتائج إلى أن العوامل الاقتصادية المرتبطة بتضخم حجم الاقتصاد غير الرسمي هي عدم قدرة الاقتصاد الرسمي على توفير فرص العمل بما يستبعد مؤهلين وراغبين في العمل من مجالات منظمة في القطاع الخاص أو الحكومي. وعدم التطابق بين مخرجات التعليم والطلب في سوق العمل، وهو ما يمكن تفسيره بأن الإطار التنظيمي والمؤسسي في سوق العمل الرسمي يعيق الوافدين الجدد من العثور على وظائف أو العمل بشكل مستقل. وأن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ارتبطت بالسياسات الاقتصادية للدولة والتي لعبت دورا كبيرا في ظهور هذا القطاع وانتشاره.

ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة (Gengzhi,Huang) والتي أوضحت، ووجود ارتباط إيجابي بين البطالة والعمل غير المنظم، وهو ما يمكن تفسيره في إطار رؤي **الماركسية** التي ترى أن الاقتصاد غير الرسمي نتيجة ثانوية لإعادة الهيكلة الرأسمالية وعدم القدرة على خلق فرص عمل. ويمكن تفسير هذه النتائج في ضوء التوجه النظري الذي يرى أن القطاع غير الرسمي جاء مكملا لنمط النمو الليبرالي الجديد الرأسمالي. كما عكست الرؤية حول عدم قدرة الاقتصاد غير الرسمي على مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة، وضعف الدور الاجتماعي للدولة وفتح المجال أمام السوق الحر. تماشيا مع **نظرية العولمة** والتي ترى أن تقلص دور الدولة الاجتماعي والاقتصادي تدخل المجتمعات تحت التأثير غير المباشر لمنطق العولمة الخارجي.

٣-العوامل الاجتماعية المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي.

يوضح الجدول رقم (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب العبارات بحسب استجابات عينة الدراسة حول العوامل الاجتماعية المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي.

جدول رقم (٧) نتائج استجابات عينة الدراسة حول العوامل الاجتماعية المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي (ن=١٥٧).

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١١	عدم القدرة على دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي.	٤.٥٥	٠.٧٧	موافق بشدة	١
١٢	عدم معرفة العمال وأصحاب الحرف والورش الصغيرة بحقوقهم التأمينية.	٤.٢٩	٠.٨٢	موافق بشدة	٣
١٣	تحقق النمو داخل القطاعات الاقتصادية والتي لا تحتاج الى عمالة.	٤.١٨	١.٠٢	موافق	٤
١٤	ارتفاع معدلات البطالة والفقر وزيادة معدل النمو السكاني.	٤.٤٥	٠.٧٥	موافق بشدة	٢
	إجمالي العوامل الاجتماعية المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي.	٤.٣٧	٠.٦٠	موافق بشدة	-

يتضح من الجدول رقم (٧) أن درجة الموافقة جاءت في مستوى موافق بشدة على إجمالي العوامل الاجتماعية المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي بمتوسط حسابي (٤.٣٧)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لدرجة الموافقة على مستوى العبارات من (٤.١٨) إلى (٤.٥٥)، أي أن العبارات جاءت درجة الموافقة عليها جميعا في مستوى موافق

وموافق بشدة، وبترتيب العبارات تنازليا بحسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة يلاحظ أنها جاءت بالترتيب التالي:

- عدم القدرة على دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي، بمتوسط حسابي (٤.٥٥)، وانحراف معياري (٠.٧٧). ارتفاع معدلات البطالة والفقر وزيادة معدل النمو السكاني، بمتوسط حسابي (٤.٤٥)، وانحراف معياري (٠.٧٥).
- عدم معرفة العمال وأصحاب الحرف والورش الصغيرة بحقوقهم التأمينية، بمتوسط حسابي (٤.٢٩)، وانحراف معياري (٠.٨٢). تحقق النمو داخل القطاعات الاقتصادية والتي لا تحتاج الى عمالة، موافق، بمتوسط حسابي (٤.١٨)، وانحراف معياري (١.٠٢).

وتشير هذه النتائج إلى العوامل الاجتماعية المرتبطة بتضخم حجم الاقتصاد غير الرسمي، والتي تحددت في عدم القدرة على دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي، أي تجنب الاضطرار الى تلبية بعض معايير العمل القانونية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، عدم معرفة العمال وأصحاب الحرف والورش الصغيرة بحقوقهم التأمينية. وتحقق النمو داخل القطاعات الاقتصادية والتي لا تحتاج الى عمالة. وهو ما يمكن تفسيره بصعوبة استيفاء الشروط الإدارية للاشتراك في نظم التأمينات، فهي مستبعدة من نظم الحماية الاجتماعية التي تستند الى اشتراكات والتي تستند الى اشتراكات، ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة (Maria Beatriz) والتي أوضحت هناك علاقة بين الفقر والعمل في القطاع غير الرسمي.

كما تتفق مع دراسة (أحمد عمر، حمدي) والتي أوضحت أن إعادة الهيكلة الرأسمالية وما تبعها من اليات أدت الى تنامي الأنشطة غير الرسمية الثابتة في المجتمع المصري. وان الأنشطة غير الرسمية هي

مصدر دخل للفقراء. ويتفق ذلك مع رؤي التيار الثنائي الذي ربط تضخم حجم الاقتصاد غير الرسمي بتزايد عدد السكان والهجرة من الريف الى المدينة. كما يمكن تفسيره في ضوء نظرية العقد الاجتماعي بأنه قد يكون النشاط غير الرسمي أحد أعراض البعد الموضوعي الضعيف للعقد الاجتماعي عندما يكون الأفراد في سوق العمل يواجهون عوائق كبيرة أمام العمل في القطاع الرسمي، ومن ثم يتوجهون للعمل في القطاع غير الرسمي.

٤-العوامل الثقافية المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي.

يوضح الجدول رقم (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب العبارات بحسب استجابات عينة الدراسة حول العوامل الثقافية المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي.

جدول رقم (٨) نتائج استجابات عينة الدراسة حول العوامل الثقافية المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي (ن=١٥٧)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١٥	ضعف الثقافة الضريبية لدى فئات عريضة من المجتمع.	٤.٥٤	٠.٧٤	موافق بشدة	١
١٦	انخفاض الوعي المصرفي وعدم الرغبة في التعامل مع البنوك.	٤.٠٢	٠.٩٠	موافق	٤
١٧	تدني جودة التعليم لدى بعض فئات المجتمع.	٤.١٤	٠.٩٠	موافق	٣
١٨	عدم الوعي بمخاطر ممارسة الأنشطة التجارية خارج إطار الاقتصاد الرسمي.	٤.٣٨	٠.٧٦	موافق بشدة	٢
إجمالي العوامل الثقافية المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي.		٤.٢٧	٠.٥٧	موافق بشدة	-

يتضح من الجدول رقم (٨) أن درجة الموافقة جاءت في مستوى موافق بشدة على إجمالي العوامل الثقافية المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي بمتوسط حسابي (٤.٢٧)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لدرجة الموافقة على مستوى العبارات من (٤.٠٢) إلى (٤.٥٤)، أي أن العبارات جاءت درجة الموافقة عليها جميعا في مستوى موافق وموافق بشدة، وبترتيب العبارات تنازليا بحسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة يلاحظ أنها جاءت بالترتيب التالي:

- ضعف الثقافة الضريبية لدى فئات عريضة من المجتمع بمتوسط حسابي (٤.٥٤)، وانحراف معياري (٠.٧٤). عدم الوعي بمخاطر ممارسة الأنشطة التجارية خارج إطار الاقتصاد الرسمي، بمتوسط حسابي (٤.٣٨)، وانحراف معياري (٠.٧٦). تدني جودة التعليم لدى بعض فئات المجتمع، بمتوسط حسابي (٤.١٤)، وانحراف معياري (٠.٩٠) انخفاض الوعي المصرفي وعدم الرغبة في التعامل مع البنوك، بمتوسط حسابي (٤.٠٢)، وانحراف معياري (٠.٩٠).

وتشير هذه النتائج الى أن المحركات المرتبطة بتضخم سوق العمل غير الرسمي والتي تتطلب وضع سياسات لمعالجتها، منها العوامل الثقافية المتمثلة في ضعف الثقافة الضريبية لدى فئات عريضة من المجتمع، وعدم الوعي بمخاطر ممارسة الأنشطة التجارية خارج إطار الاقتصاد الرسمي، ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة (Asamoah, Samuel Rockson) والتي أوضحت أن هناك تصورات سلبية للعمالة في القطاع غير الرسمي حول الضرائب التي تفرضها الدولة. وهوما يمكن تفسيره في ضوء **نظرية التحديث** التي ترى أن العمالة في القطاع غير الرسمي كانوا محاصرين خارج الاقتصاد الحديث لأنهم كانوا يفتقرون إلى التعليم المناسب،

والمهارات، والتوجهات القيمية. كما يمكن تفسيرها في ضوء **رؤي نظرية العولمة** التي ترى أن غالبًا ما تفتقر الشركات غير الرسمية وصغار المنتجين إلى المعرفة والمهارات السوقية اللازمة للتنافس مع الشركات الرسمية.

كما أن تدني جودة التعليم لدى بعض فئات المجتمع، وانخفاض الوعي المصرفي وعدم الرغبة في التعامل مع البنوك. يمكن تفسيره بأنه العاملون في الاقتصاد غير الرسمي يواجهون قيودًا بسبب مجموعة واسعة من العوامل، بما في ذلك نقص رأس المال العامل، وعدم الوصول إلى الأسواق، والفجوات في المهارات، ونقص الخبرة في مجال الأعمال. وعدم تمتع معظم العمال غير الرسميين بالمهارات التعليمية والمهنية الكافية للقيام بعملهم بكفاءة، مما قد يعيق إنتاجيتهم وقدرتهم التنافسية، خاصة لأصحاب مستويات التعليم المنخفضة والذين تكون فرصهم محدودة في القطاع الرسمي. ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة (Paola, Roldan) والتي توصلت الى أن العمر والتعليم والحالة الاجتماعية وكونك رب أسرة تلعب دورا مهماً في تفسير انخفاض احتمالية أن تصبح عاملاً غير رسمي.

البعد الثاني: التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي تتحملها الدولة نتيجة تضخم الاقتصاد غير الرسمي.

١-التكاليف الاقتصادية التي تتحملها الدولة الناتجة عن تضخم الاقتصاد غير الرسمي.

يوضح الجدول رقم (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات" المعيارية وترتيب العبارات بحسب استجابات عينة الدراسة حول التكاليف الاقتصادية التي تتحملها الدولة الناتجة عن تضخم الاقتصاد غير الرسمي.

جدول رقم (٩) نتائج استجابات عينة الدراسة حول التكاليف الاقتصادية التي تتحملها الدولة الناتجة عن تضخم الاقتصاد غير الرسمي (ن=١٥٧).

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١٩	بقاء القطاع خارج الإطار القانوني للدولة يفقدها مورداً مهماً للإيرادات الضريبية.	٤.٧٣	٠.٦٢	موافق بشدة	١
٢٠	عدم القدرة على تحديد قيمة الدخول المتأتية من الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي.	٤.٢٣	٠.٨٢	موافق بشدة	١١
٢١	عدم وجود بيانات دقيقة عن الوحدات الإنتاجية غير الرسمية.	٤.٣٥	٠.٨٦	موافق بشدة	٥
٢٢	زيادة حجم الإنفاق العام دون أن يقابله زيادة في الإيرادات الحكومية.	٤.٢٧	٠.٧٤	موافق بشدة	٩
٢٣	لا يدخل الاقتصاد غير الرسمي ضمن الناتج الإجمالي للدولة.	٤.١٢	١.٠٧	موافق	١٣
٢٤	الأنشطة غير المنظمة قانونا استحوذت على الجزء الأكبر من الوظائف.	٤.٢٣	٠.٩٤	موافق بشدة	١٢
٢٥	تضخم الاقتصاد غير الرسمي يؤثر على خطط الإدارة الحضرية للمدن.	٤.٦٢	٠.٨١	موافق بشدة	٢
٢٦	عدم تطبيق المواصفات القياسية على منتجات المنظومة غير الرسمية.	٤.٢٧	٠.٦٨	موافق بشدة	٨

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٢٧	القيام بعمليات تجارية واقتصادية بعضها غير مشروعة.	٤.٣٩	٠.٧٨	موافق بشدة	٤
٢٨	الحصول على الخدمات بصورة مستقلة عن الدولة يؤدي الى ظهور الدولة الموازية.	٤.٢٩	٠.٧١	موافق بشدة	٧
٢٩	عدم القيد بالسجلات الرسمية سواء سجل تجاري وسجل صناعي أو تراخيص عمل.	٤.٤٢	٠.٦٩	موافق بشدة	٣
٣٠	الاقتصاد غير الرسمي غير خاضع للرقابة من قبل الدولة.	٤.٢٦	٠.٨٣	موافق بشدة	٩
٣١	يؤثر الاقتصاد غير الرسمي على حجم البرامج الممولة من الإيرادات الضريبية المخصصة لدعم الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل.	٤.٣١	٠.٩٠	موافق بشدة	٦
إجمالي التكاليف الاقتصادية التي تتحملها الدولة الناتجة عن تضخم الاقتصاد غير الرسمي.		٤.٣٥	٠.٤٣	موافق بشدة	-

يتضح من الجدول رقم (٩) أن درجة الموافقة جاءت في مستوى موافق بشدة على إجمالي التكاليف الاقتصادية التي تتحملها الدولة الناتجة عن تضخم الاقتصاد غير الرسمي بمتوسط حسابي (٤.٣٥)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لدرجة الموافقة على مستوى العبارات من (٤.١٢) إلى (٤.٧٣)، أي أن العبارات جاءت درجة الموافقة عليها جميعا في مستوى موافق بشدة وموافق، وبترتيب العبارات تنازليا بحسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة يلاحظ أنها جاءت بالترتيب التالي:

- بقاء القطاع خارج الإطار القانوني للدولة يفقدها مورداً مهماً للإيرادات الضريبية، بمتوسط حسابي (٤.٧٣)، وانحراف معياري (٠.٦٢). تضخم الاقتصاد غير الرسمي يؤثر على خطط الإدارة الحضرية للمدن.، بمتوسط حسابي (٤.٦٢)، وانحراف معياري (٠.٨١). عدم القيد بالسجلات الرسمية سواء سجل تجاري وسجل صناعي أو تراخيص عمل بمتوسط حسابي (٤.٤٢)، وانحراف معياري (٠.٦٩).
- القيام بعمليات تجارية واقتصادية بعضها غير مشروعة، بمتوسط حسابي (٤.٣٩)، وانحراف معياري (٠.٧٨). عدم وجود بيانات دقيقة عن الوحدات الإنتاجية غير الرسمية.، بمتوسط حسابي (٤.٣٥)، وانحراف معياري (٠.٨٦). يؤثر الاقتصاد غير الرسمي على حجم البرامج الممولة من الإيرادات الضريبية المخصصة لدعم الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل.، بمتوسط حسابي (٤.٣١)، وانحراف معياري (٠.٩٠).
- الحصول على الخدمات بصورة مستقلة عن الدولة يؤدي الى ظهور الدولة الموازية.، بمتوسط حسابي (٤.٢٩)، وانحراف معياري (٠.٧١)، عدم تطبيق المواصفات القياسية على منتجات المنظومة غير الرسمية، بمتوسط حسابي (٤.٢٧)، وانحراف معياري (٠.٦٨). زيادة حجم الإنفاق العام دون أن يقابله زيادة في الإيرادات الحكومية.، بمتوسط حسابي (٤.٢٧)، وانحراف معياري (٠.٧٤).
- الاقتصاد غير الرسمي غير خاضع للرقابة من قبل الدولة.، بمتوسط حسابي (٤.٢٦)، وانحراف معياري (٠.٨٣). عدم القدرة على تحديد قيمة الدخول المتأتية من الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي بمتوسط حسابي (٤.٢٣)، وانحراف معياري (٠.٨٢). الأنشطة غير المنظمة قانونا استحوذت على الجزء الأكبر من الوظائف بمتوسط حسابي (٤.٢٣)،

وانحراف معياري (٠.٩٤). لا يدخل الاقتصاد غير الرسمي ضمن الناتج الإجمالي للدولة بمتوسط حسابي (٤.١٢)، وانحراف معياري (١.٠٧).

وتشير هذه النتائج إلى التكاليف الاقتصادية التي تتحملها الدولة نتيجة تضخم حجم القطاع غير الرسمي تحددت في أن بقاء القطاع غير الرسمي خارج الإطار القانوني للدولة يفقدها مورداً مهماً للإيرادات الضريبية، وعدم القيد بالسجلات الرسمية سواء سجل تجاري وسجل صناعي أو تراخيص عمل. ويمكن تفسير ذلك بأن الضرائب تظهر باستمرار كواحدة من المحددات الرئيسية للاقتصاد غير الرسمي، ويتفق ذلك مع دراسة (Asamoah, Samuel Rockson)، والتي أشارت الى أن العاملين في القطاع غير الرسمي لديهم آراء سلبية في التعامل مع الضرائب، كما يتفق مع دراسة "معهد التخطيط القومي" التي توصلت الى أن الأثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي هو فقدان حصيلة الضرائب. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء رؤي المدرسة القانونية والتي تفسر نشأته نتيجة عدم وجود محفزات للتسجيل في القطاع الرسمي، ومن ثم الهروب من أعباء التسجيل بدون عائد كافي.

كما أوضحت نتائج الدراسة أن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي يؤدي الى زيادة حجم الإنفاق العام دون أن يقابله زيادة في الإيرادات الحكومية. لأن نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة العاملة، لا تمتثل امتثالاً كاملاً لقوانين العمل والضرائب. وهو ما يمكن تفسيره بأن تضخم الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى تشوهات واختلالات هيكلية بالاقتصاد الكلي، ويؤثر على مدى فعالية السياسات الاقتصادية، ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة (Osman, Elamin) والتي أوضحت أن هناك علاقة سلبية طويلة

المدى بين حجم القطاع غير الرسمي وعجز الموازنة، وتباطؤ النمو الاقتصادي.

٢-التكاليف الاجتماعية التي تتحملها الدولة نتيجة تضخم الاقتصاد غير الرسمي:

(أ) غياب منظومة الحماية الاجتماعية للعمالة في القطاع غير الرسمي:

يوضح الجدول رقم (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب العبارات بحسب استجابات عينة الدراسة حول التكاليف الاجتماعية التي تتحملها الدولة نتيجة تضخم الاقتصاد غير الرسمي.

جدول رقم (١٠) نتائج استجابات عينة الدراسة حول التكاليف الاجتماعية وغياب منظومة الحماية الاجتماعية للعمالة في القطاع غير الرسمي (ن=١٥٧)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٣٢	الافتقار الى منظومة الحماية للمنشآت والورش مما يفقد العاملين الأمان الوظيفي.	٤.٨٢	٠.٥٨	موافق بشدة	١
٣٣	لا تتوفر للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي سبل اللجوء لأجهزة حماية المستهلك.	٤.٢٤	٠.٧٧	موافق بشدة	٨
٣٤	لا يحصل العاملين في القطاع غير الرسمي على رعاية صحية ولا إجازات مرضية.	٤.٤٨	٠.٦٩	موافق بشدة	٢
٣٥	تشغيل النساء وعمالة الأطفال دون التمتع بأي نوع من أنواع الحماية الاجتماعية.	٤.٣٩	٠.٦٩	موافق بشدة	٦

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٣٦	نقص الاعتراف بالعمالة غير الرسمية مما يؤدي الى غياب تمثيلهم في الخطط التنموية.	٤.٣٦	٠.٧٦	موافق بشدة	٧
٣٧	تعرض العمالة في القطاع غير الرسمي الى العديد من المخاطر المهنية المختلفة.	٤.٤٥	٠.٦٣	موافق بشدة	٣
٣٨	معاناة شرائح كاملة من الأفراد من التهميش الاقتصادي مع عدم تمتعها ببعض المزايا المجتمعية.	٤.٤١	٠.٧٠	موافق بشدة	٥
٣٩	عدم تضمين العاملين في الاقتصاد غير الرسمي في منظومة التأمينات والمعاشات الحكومية.	٤.٤٢	٠.٧٠	موافق بشدة	٤
إجمالي التكاليف الاجتماعية التي تتحملها الدولة نتيجة تضخم الاقتصاد غير الرسمي.		٤.٤٥	٠.٤٠	موافق بشدة	-

يتضح من الجدول رقم (١٠) أن درجة الموافقة جاءت في مستوى موافق بشدة على إجمالي التكاليف الاجتماعية التي تتحملها الدولة نتيجة تضخم الاقتصاد غير الرسمي بمتوسط حسابي (٤.٤٥)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لدرجة الموافقة على مستوى العبارات من (٤.٢٤) إلى (٤.٨٢)، أي أن العبارات جاءت درجة الموافقة عليها جميعا في مستوى موافق بشدة، وبترتيب العبارات تنازليا بحسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة يلاحظ أنها جاءت بالترتيب التالي:

- الافتقار الى منظومة الحماية للمنشآت والورش مما يفقد العاملين الأمان الوظيفي، بمتوسط حسابي (٤.٨٢)، وانحراف معياري (٠.٥٨). لا يحصل العاملين في القطاع غير الرسمي على رعاية صحية ولا إجازات مرضية، بمتوسط حسابي (٤.٤٨)، وانحراف معياري (٠.٦٩).
- تعرض العمالة في القطاع غير الرسمي الى العديد من المخاطر المهنية المختلفة بمتوسط حسابي (٤.٤٥)، وانحراف معياري (٠.٦٣). عدم تضمين العاملين في الاقتصاد غير الرسمي في منظومة التأمينات والمعاشات الحكومية بمتوسط حسابي (٤.٤٢)، وانحراف معياري (٠.٧٠).
- معاناة شرائح كاملة من الأفراد من التهميش الاقتصادي مع عدم تمتعها ببعض المزايا المجتمعية. بمتوسط حسابي (٤.٤١)، وانحراف معياري (٠.٧٠)، تشغيل النساء وعمالة الأطفال دون التمتع بأي نوع من أنواع الحماية الاجتماعية.، بمتوسط حسابي (٤.٣٩)، وانحراف معياري (٠.٦٩).
- نقص الاعتراف بالعمالة غير الرسمية مما يؤدي الى غياب تمثيلهم في الخطط التنموية.، بمتوسط حسابي (٤.٣٦)، وانحراف معياري (٠.٧٦). لا تتوفر للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي سبل اللجوء لأجهزة حماية المستهلك، بمتوسط حسابي (٤.٢٤)، وانحراف معياري (٠.٧٧).

أشارت رؤي عينة الخبراء حول التكاليف الاجتماعية التي تتحملها الدولة نتيجة تضخم الاقتصاد غير الرسمي تمثلت في الافتقار الى منظومة الحماية للمنشآت والورش مما يفقد العاملين الأمان الوظيفي، وتعرض العمالة في القطاع غير الرسمي الى العديد من المخاطر المهنية المختلفة.

وهو ما يمكن تفسيره أن العمالة غير الرسمية تعاني العديد من الأوضاع غير الآمنة، ومنها الافتقار الى الأمان الوظيفي.

ويتفق ذلك مع دراسة (Yang, Yansh)، والتي أشارت أن الرفاهية الذاتية للعمال غير الرسميين ترتبط بشكل كبير بوضعهم غير الرسمي للتوظيف، والظروف الاقتصادية مثل الدخل وساعات العمل. الى جانب معاناة شرائح كاملة من الأفراد من التهميش الاقتصادي مع عدم تمتعها ببعض المزايا المجتمعية، ويتفق ذلك مع دراسة (Widjajanti Retno; Parandita)، والتي توصلت الى أن يعاني تجار التجزئة في القطاع غير الرسمي في إندونيسيا مشاكل في الأماكن العامة الحضرية واضطراب الراحة وحركة المرور والمناظر والنظافة البيئية.

كما توصلت نتائج الدراسة الى أن التكاليف الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي هو تشغيل النساء وعمالة الأطفال دون التمتع بأي نوع من أنواع الحماية الاجتماعية. ويتفق ذلك مع دراسة (Galarza-Iglesias& Ana Milena) والتي أوضحت أن هناك علاقة بين جودة الحياة في العمل ونوعية الحياة المتعلقة بصحة العمال غير الرسميين، ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة (Espinosa García, Nohemi) والتي أوضحت أن بعض القطاعات السكان التي تعتبر أكثر عرضة للخطر هم النساء والشباب والعمالة في سن متقدمة.

(ب) التكاليف المترتبة على الانعكاسات المتباينة للاقتصاد غير الرسمي على البعد الاجتماعي والمؤسسي لفرص العمل اللائق.

يوضح الجدول رقم (١١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب العبارات بحسب استجابات عينة الدراسة حول الانعكاسات المتباينة

للاقتصاد غير الرسمي على البعد الاجتماعي والمؤسسي لفرص العمل اللائق.

جدول رقم (١١) نتائج استجابات عينة الدراسة حول الانعكاسات المتباينة للاقتصاد غير الرسمي على البعد الاجتماعي والمؤسسي لفرص العمل اللائق (ن=١٥٧)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٤٠	ظهور القطاع الصناعي العشوائي في الأسواق المتاخمة للأحياء السكنية.	٤.٧٥	٠.٥٨	موافق بشدة	١
٤١	التمييز ضد المرأة سواء على مستوى التوظيف أو الدخل.	٤.١٥	٠.٧٢	موافق	٧
٤٢	التأثير على النسيج الاجتماعي مما يؤدي الى شيوع منظومة من القيم السلبية.	٤.٣٩	٠.٧٧	موافق بشدة	٤
٤٣	إهدار الموارد المادية والبشرية وسوء استغلالها.	٤.٣٤	٠.٩٢	موافق بشدة	٦
٤٤	يعاني العاملون في الاقتصاد غير الرسمي من صعوبة التمثيل النقابي والجماعي.	٤.٧١	٠.٥٤	موافق بشدة	٢
٤٥	عدم تطبيق قوانين العمل على العاملين في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.	٤.٣٤	٠.٦١	موافق بشدة	٥
٤٦	التعرض لأخطر جوانب العجز في العمل اللائق في الاقتصاد غير الرسمي.	٤.٥٣	٠.٦٨	موافق بشدة	٣
إجمالي الانعكاسات المتباينة للاقتصاد غير الرسمي على البعد الاجتماعي والمؤسسي لفرص العمل اللائق		٤.٤٦	٠.٤٣	موافق بشدة	-

يتضح من الجدول رقم (١١) أن درجة الموافقة جاءت في مستوى موافق بشدة على إجمالي الانعكاسات المتباينة للاقتصاد غير الرسمي على البعد الاجتماعي والمؤسسي لفرص العمل اللائق بمتوسط حسابي (٤.٤٦)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لدرجة الموافقة على مستوى العبارات من (٤.١٥) إلى (٤.٧٥)، أي أن العبارات جاءت درجة الموافقة عليها جميعا في مستوى موافق بشدة وموافق، وبترتيب العبارات تنازليا بحسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة يلاحظ أنها جاءت بالترتيب التالي: ظهور القطاع الصناعي العشوائي في الأسواق المتاخمة للأحياء السكنية، بمتوسط حسابي (٤.٧٥)، وانحراف معياري (٠.٥٨). يعاني العاملون في الاقتصاد غير الرسمي من صعوبة التمثيل النقابي والجماعي، بمتوسط حسابي (٤.٧١)، وانحراف معياري (٠.٥٤). التعرض لأخطر جوانب العجز في العمل اللائق في الاقتصاد غير الرسمي، بمتوسط حسابي (٤.٥٣)، وانحراف معياري (٠.٦٨). التأثير على النسيج الاجتماعي مما يؤدي الى شيوع منظومة من القيم السلبية، بمتوسط حسابي (٤.٣٩)، وانحراف معياري (٠.٧٧). وعدم تطبيق قوانين العمل على العاملين في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي بمتوسط حسابي (٤.٣٤)، وانحراف معياري (٠.٦١). إهدار الموارد المادية والبشرية وسوء استغلالها، بمتوسط حسابي (٤.٣٤)، وانحراف معياري (٠.٩٢). التمييز ضد المرأة سواء على مستوى التوظيف أو الدخل. بمتوسط حسابي (٤.١٥)، وانحراف معياري (٠.٧٢).

وتشير هذه النتائج إلى الانعكاسات المتباينة للاقتصاد غير الرسمي على البعد الاجتماعي والمؤسسي لفرص العمل اللائق، والتي تمثلت في ظهور القطاع الصناعي العشوائي في الأسواق المتاخمة للأحياء السكنية، كما يعاني العاملون في الاقتصاد غير الرسمي من صعوبة التمثيل النقابي

والجماعي، الى جانب التعرض لأخطر جوانب العجز في العمل اللائق في الاقتصاد غير الرسمي، والتأثير على النسيج الاجتماعي مما يؤدي الى شيوع منظومة من القيم السلبية، وهو ما يمكن تفسيره بارتفاع المخاطر الاجتماعية المصاحبة للاقتصاد غير الرسمي. ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة (Adamu, Nenadi) والتي أوضحت أنه كبديل للوظائف منخفضة الأجر وظروف العمل السيئة، يتخذ الشباب قرار بالانخراط في أعمال غير رسمية لتوليد الدخل.

كما أوضحت نتائج الدراسة أن عدم تطبيق قوانين العمل على العاملين في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، إهدار الموارد المادية والبشرية وسوء استغلالها، والتمييز ضد المرأة سواء على مستوى التوظيف أو الدخل، من المخاطر المؤثرة على فرص العمل اللائق، يتفق ذلك مع دراسة (البهنساوي، ليلى كامل عبد الله) والتي توصلت الى تدهور مؤشرات جودة الحياة لدى النساء في القطاع غير الرسمي وخاصة المرأة المعيلة. ويتفق مع دراسة (Espinosa García, Nohemi)، والتي توصلت الى أن بعض قطاعات السكان التي تعتبر أكثر عرضة للخطر في القطاع غير الرسمي هم النساء والشباب وكبار السن. ويمكن تفسير هذه النتائج في ضوء رؤية **الليبرالية الجديدة** التي ترى أن المنتمين الى القطاع غير الرسمي هم ضحايا لنفس الشكل من الاستغلال الاقتصادي القائم على قوانين تقوم على التمييز وتحرمهم من استخلاص جميع ثمار عملهم.

البعد الثالث: القيمة المضافة للاقتصاد غير الرسمي بما له من مردود إيجابي على أوضاع الاقتصاد المصري.

يوضح الجدول رقم (١٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب العبارات بحسب استجابات عينة الدراسة حول القيمة المضافة

للاقتصاد غير الرسمي بما له من مردود إيجابي على أوضاع الاقتصاد المصري.

جدول رقم (١٢) نتائج استجابات عينة الدراسة حول القيمة المضافة للاقتصاد غير الرسمي بما له من مردود إيجابي على أوضاع الاقتصاد المصري (ن=١٥٧)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٤٧	تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لمحدودي الدخل	٤.٧١	٠.٥٨	موافق بشدة	١
٤٨	يخلق فائض اقتصادي يسمح لمجتمع الأعمال في تحقيق الأرباح.	٤.٠١	٠.٩٦	موافق	٧
٤٩	يولد دخولا إضافية مما يعد محركا إضافيا لزيادة التوظيف والناتج.	٤.٠٩	١.١٣	موافق	٥
٥٠	يتميز بالصمود والمرونة أثناء الأزمات الاجتماعية والاقتصادية.	٤.٠٨	١.٠٢	موافق	٦
٥١	هناك ثروة كامنة في الاقتصاد غير الرسمي غير مستغلة لتحقيق فائض اقتصادي.	٤.١٤	٠.٩٧	موافق	٣
٥٢	تخفيف التوترات الوظيفية في المناطق الحضرية.	٤.٠٠	١.٠٦	موافق	٨
٥٣	احدى الأليات التي يتبعها الفقراء للتكيف مع الفقر.	٤.١٣	٠.٩٢	موافق	٤
٥٤	الاقتصاد غير الرسمي موظفا لقطاع عريض من العمالة خاصة فئة الشباب.	٤.٤٣	٠.٧٣	موافق بشدة	٢
إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد غير الرسمي بما له من مردود إيجابي على أوضاع الاقتصاد المصري.		٤.٢٠	٠.٦٥	موافق	-

يتضح من الجدول رقم (١٢) أن درجة الموافقة جاءت في مستوى موافق على إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد غير الرسمي بما له من مردود إيجابي على أوضاع الاقتصاد المصري بمتوسط حسابي (٤.٢٠)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لدرجة الموافقة على مستوى العبارات من (٤.٠٠) إلى (٤.٧١)، أي أن العبارات جاءت درجة الموافقة عليها جميعا في مستوى موافق بشدة وموافق، وبترتيب العبارات تنازليا بحسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة يلاحظ أنها جاءت بالترتيب التالي:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لمحدودي الدخل، بمتوسط حسابي (٤.٧١)، وانحراف معياري (٠.٥٨). الاقتصاد غير الرسمي موظفا لقطاع عريض من العمالة خاصة فئة الشباب، بمتوسط حسابي (٤.٤٣)، وانحراف معياري (٠.٧٣). هناك ثروة كامنة في الاقتصاد غير الرسمي غير مستغلة لتحقيق فائض اقتصادي، بمتوسط حسابي (٤.١٤)، وانحراف معياري (٠.٩٧). احدى الآليات التي يتبعها الفقراء للتكيف مع الفقر، بمتوسط حسابي (٤.١٣)، وانحراف معياري (٠.٩٢). يولد دخولا إضافية مما يعد محركا إضافيا لزيادة التوظيف والناتج، بمتوسط حسابي (٤.٠٩)، وانحراف معياري (١.١٣).
- يتميز بالصمود والمرونة أثناء الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، بمتوسط حسابي (٤.٠٨)، وانحراف معياري (١.٠٢). يخلق فائض اقتصادي يسمح لمجتمع الأعمال في تحقيق الأرباح، بمتوسط حسابي (٤.٠١)، وانحراف معياري (٠.٩٦). تخفيف التوترات الوظيفية في المناطق الحضرية، بمتوسط حسابي (٤.٠٠)، وانحراف معياري (١.٠٦).

وتشير هذه النتائج إلى أن القيمة المضافة للاقتصاد غير الرسمي تتحدد في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لمحدودي الدخل، الى

جانب أن الاقتصاد غير الرسمي موظفا لقطاع عريض من العمالة خاصة فئة الشباب، وهناك ثروة كامنة في الاقتصاد غير الرسمي غير مستغلة لتحقيق فائض اقتصادي، وهو ما يمكن تفسيره بأن الاقتصاد غير الرسمي هو ضرورة اقتصادية حتمية، ويؤدي وظائف لا يمكن أن يؤديها قطاع اقتصادي آخر. لقد عمل الاقتصاد غير الرسمي تقليديا كمنطقة عازلة، حيث يمتص الصدمات في الاقتصاد الرسمي ويحد من الزيادات فيها. ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة (Tariku Lorato; Tadess Tasew) والتي أوضحت انه لا ينبغي التعامل مع القطاع غير الرسمي باعتباره ظاهرة لها دور هامشي في الاقتصاد. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء رؤى **الثنائية** والتي ترى بأن الاقتصاد غير الرسمي له دور رئيسي في الاقتصاد ويعمل كشبكة أمان للفقراء في أوقات الأزمات.

البعد الرابع: دور السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة في تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي:

١-دور السياسات الاقتصادية للدولة في تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.

يوضح الجدول رقم (١٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب العبارات بحسب استجابات عينة الدراسة حول دور السياسات الاقتصادية للدولة في تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.

جدول رقم (١٣) نتائج استجابات عينة الدراسة حول دور السياسات الاقتصادية للدولة في تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي. (ن=١٥٧)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٥٥	وضع شريحة ضريبية مناسبة لأنشطة الاقتصاد غير الرسمي.	٤.٨٥	٠.٤٣	موافق بشدة	١
٥٦	تبسيط الإجراءات اللازمة للحصول على تصاريح وتراخيص ممارسة الأعمال.	٤.٢٨	٠.٦٥	موافق بشدة	٨
٥٧	تحسين فرص الحصول على التعليم والتمويل لتسهيل الانتقال الى الاقتصاد الرسمي.	٤.٤٨	٠.٧٠	موافق بشدة	٤
٥٨	التحول الى اقتصاد تقل فيه المعاملات النقدية والتعامل بالأدوات المالية الإلكترونية.	٤.٢٦	٠.٧١	موافق بشدة	٩
٥٩	التمويل متناهي الصغر للمشروعات الصغيرة للحصول على الائتمان.	٤.٤٩	٠.٦٨	موافق بشدة	٣
٦٠	دمج القيمة المضافة المنتجة من الأنشطة غير الرسمية إلى الحسابات القومية.	٤.٣٩	٠.٦٣	موافق بشدة	٥
٧٠	منح المشروعات والصغيرة ومتناهية الصغر مزايا ضريبية وغير ضريبية.	٤.٣٨	٠.٦٧	موافق بشدة	٦
٧١	توفير البيئة الملائمة سواء من حيث البنية التحتية أو توفير التمويل اللازم للدمج.	٤.٣٢	٠.٧٦	موافق بشدة	٧

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٧٢	بناء الثقة بين العاملين في القطاع غير الرسمي والحكومة المصرية.	٤.٥٢	٠.٦٣	موافق بشدة	٢
إجمالي دور السياسات الاقتصادية للدولة في تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.		٤.٤٤	٠.٣٥	موافق بشدة	-

يتضح من الجدول رقم (١٣) أن درجة الموافقة جاءت في مستوى موافق بشدة على إجمالي دور السياسات الاقتصادية للدولة في تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي، بمتوسط حسابي (٤.٤٤)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لدرجة الموافقة على مستوى العبارات من (٤.٢٦) إلى (٤.٨٥)، أي أن العبارات جاءت درجة الموافقة عليها جميعا في مستوى موافق بشدة، وبترتيب العبارات تنازليا بحسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة يلاحظ أنها جاءت بالترتيب التالي:

- وضع شريحة ضريبية مناسبة لأنشطة الاقتصاد غير الرسمي، بمتوسط حسابي (٤.٨٥)، وانحراف معياري (٠.٤٣). بناء الثقة بين العاملين في القطاع غير الرسمي والحكومة المصرية.، بمتوسط حسابي (٤.٥٢)، وانحراف معياري (٠.٦٣).
- التمويل متناهي الصغر للمشروعات الصغيرة للحصول على الائتمان، بمتوسط حسابي (٤.٤٩)، وانحراف معياري (٠.٦٨). تحسين فرص الحصول على التعليم والتمويل لتسهيل الانتقال الى الاقتصاد الرسمي، بمتوسط حسابي (٤.٤٨)، وانحراف معياري (٠.٧٠).
- دمج القيمة المضافة المنتجة من الأنشطة غير الرسمية إلى الحسابات القومية.، بمتوسط حسابي (٤.٣٩)، وانحراف معياري (٠.٦٣). منح

المشروعات المحايد والصغيرة ومتناهية الصغر مزايا ضريبية وغير ضريبية، بمتوسط حسابي (٤.٣٨)، وانحراف معياري (٠.٦٧).

- توفير البيئة الملائمة سواء من حيث البنية التحتية أو توفير التمويل اللازم للدمج، بمتوسط حسابي (٤.٣٢)، وانحراف معياري (٠.٧٦)، تبسيط الإجراءات اللازمة للحصول على تصاريح وتراخيص ممارسة الأعمال، بمتوسط حسابي (٤.٢٨)، وانحراف معياري (٠.٦٥). التحول الى اقتصاد تقل فيه المعاملات النقدية والتعامل بالأدوات المالية الإلكترونية، بمتوسط حسابي (٤.٢٦)، وانحراف معياري (٠.٧١).

وتشير هذه النتائج إلى أن السياسة الاقتصادية للدولة لها دور في تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي من خلال وضع شريحة ضريبية مناسبة لأنشطة الاقتصاد غير الرسمي، وبناء الثقة بين العاملين في القطاع غير الرسمي والحكومة المصرية، وهو ما يمكن تفسيره بأن السياسات التي يكمل بعضها بعضا والتي يتم تنفيذها قادرة على مواجهة تحديات الاقتصاد غير الرسمي.

ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة (Saunders, Stephen Graham)، والتي أوضحت أن سياسة الاقتصاد الكلي التي تتجاهل أو تهمل الاقتصاد غير الرسمي الى حد كبير في تخطيطها تزيد من احتمال أن تكون هذه السياسة انكماشية بشكل مفرط أو يكون لها عواقب غير مقصودة. كما أن التمويل متناهي الصغر للمشروعات الصغيرة للحصول على الائتمان، وتحسين فرص الحصول على التعليم والتمويل لتسهيل الانتقال الى الاقتصاد الرسمي، منح المشروعات المحايد والصغيرة ومتناهية الصغر مزايا ضريبية وغير ضريبية تتفق مع دراسة (Bashe, Akhona

Carol)، والتي توصلت الى أن الحكومة تلعب دورا هاما في إدارة أزمة الاقتصاد غير الرسمي.

٢- دور السياسات الاجتماعية للدولة في تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.

يوضح الجدول رقم (١٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب العبارات بحسب استجابات عينة الدراسة حول دور السياسات الاجتماعية للدولة في تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.

جدول رقم (١٤) نتائج استجابات عينة الدراسة حول دور السياسات الاجتماعية للدولة في تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي (ن=١٥٧)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٧٣	توفير فرص العمل اللائقة للشباب المصري في ظل ضمانات قانونية. وتأمينية.	٣.١٣	٠.٣٣	محايد	٩
٧٤	توفير ظروف عمل آمنة ومستقرة ودخلا كافيا.	٣.٥١	٠.٥٠	موافق	١
٧٥	تحسين جودة التعليم وضمان اتساق مخرجاته مع مُتطلّبات سوق العمل.	٣.٣٤	٠.٥٢	محايد	٥
٧٦	مد مظلة الحماية الاجتماعية والتأمينية ودعم اشتراكات الفئات الأقل دخلا.	٣.٣٩	٠.٤٩	محايد	٤
٧٧	تقديم مزيد من الحوافز والتيسيرات والإصلاحات للقطاع الرسمي.	٣.٣٣	٠.٤٩	محايد	٦
٧٨	مساعدة الفئات المهمشة بقروض متناهية الصغر مصممة وفق احتياجاتهم.	٣.٣٢	٠.٥٧	محايد	٨

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٧٩	وضع قواعد واضحة للأجور والضمان الاجتماعي والسلامة والصحة المهنية.	٣.٤٤	٠.٥٤	موافق	٢
٨٠	تشجيع مشاركة العمالة غير الرسمية في اتحادات العمال والنقابات المهنية.	٣.٣٢	٠.٥٢	محايد	٧
٨١	نشر الوعي حول مزايا الدمج بكل ما يوفره من استقرار اجتماعي واقتصادي للعاملين.	٣.٤٣	٠.٥١	موافق	٣
٨٢	اعتماد حد أدنى من الحماية الاجتماعية للتحويلات النقدية وتنفيذ برامج المساعدات الاجتماعية.	٣.٣٢	٠.٥٥	محايد	٨
إجمالي دور السياسات الاجتماعية للدولة في تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.		٣.٣٥	٠.٢٣	محايد	-

يتضح من الجدول رقم (١٤) أن درجة الموافقة جاءت في مستوى محايد على إجمالي دور السياسات الاجتماعية للدولة في تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي، بمتوسط حسابي (٣.٣٥)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لدرجة الموافقة على مستوى العبارات من (٣.١٣) إلى (٣.٥١)، أي أن العبارات جاءت درجة الموافقة عليها جميعا في مستوى موافق ومحايد، وبترتيب العبارات تنازليا بحسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة يلاحظ أنها جاءت بالترتيب التالي:

- توفير ظروف عمل آمنة ومستقرة ودخلا كافيا، بمتوسط حسابي (٣.٥١)، وانحراف معياري (٠.٥٠). وضع قواعد واضحة للأجور والضمان الاجتماعي والسلامة والصحة المهنية.، بمتوسط حسابي (٣.٤٤)،

وانحراف معياري (٠.٥٤). نشر الوعي حول مزايا الدمج بكل ما يوفره من استقرار اجتماعي واقتصادي للعاملين. بمتوسط حسابي (٣.٤٣)، وانحراف معياري (٠.٥١).

- مد مظلة الحماية الاجتماعية والتأمينية ودعم اشتراكات الفئات الأقل دخلا. بمتوسط حسابي (٣.٣٩)، وانحراف معياري (٠.٤٩). تحسين جودة التعليم وضمان اتساق مخرجاته مع مُتطلّبات سوق العمل.، بمتوسط حسابي (٣.٣٤)، وانحراف معياري (٠.٥٢). تقديم مزيد من الحوافز والتيسيرات والإصلاحات للقطاع الرسمي، بمتوسط حسابي (٣.٣٣)، وانحراف معياري (٠.٤٩). تشجيع مشاركة العمالة غير الرسمية في اتحادات العمال والنقابات المهنية، بمتوسط حسابي (٣.٣٢)، وانحراف معياري (٠.٥٢). اعتماد حد أدنى من الحماية الاجتماعية للتحويلات النقدية وتنفيذ برامج المساعدات الاجتماعية.، بمتوسط حسابي (٣.٣٢)، وانحراف معياري (٠.٥٥). مساعدة الفئات المهمشة بقروض متناهية الصغر مصممة وفق احتياجاتهم، بمتوسط حسابي (٣.٣٢)، وانحراف معياري (٠.٥٧). توفير فرص العمل اللائقة للشباب المصري في ظل ضمانات قانونية وتأمينية.، بمتوسط حسابي (٣.١٣)، وانحراف معياري (٠.٣٣).

وتشير هذه النتائج إلى أن دور السياسة الاجتماعية للدولة في تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي تكمن في توفير ظروف عمل آمنة ومستقرة ودخلا كافيا، ووضع قواعد واضحة للأجور والضمان الاجتماعي والسلامة والصحة المهنية، مد مظلة الحماية الاجتماعية والتأمينية ودعم اشتراكات الفئات الأقل دخلا. وهو ما يمكن تفسيره بإن خصائص القطاع غير الرسمي هي التكنولوجيات الصغيرة غير المتطورة، وانخفاض متطلبات رأس

المال لكل عامل، وتشمل الميزات الإضافية تقاسما محدودا لملكية وسائل الإنتاج وعمل غالبية العمال بأجر دون عقود وحماية. ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة (Menyah, David)، والتي أشارت الى ضرورة تبسيط وتنسيق استقرار العلاقات بين الدولة والقطاع غير الرسمي لتحقيق المنفعة المتبادلة.

ويمكن تفسير ذلك في إطار نظرية العقد الاجتماعي التي تنص على انه في إطار الاتفاق على التزام المواطنين بالقوانين (بما في ذلك قوانين العمل والضمان الاجتماعي)، ودفع الضرائب وتقديم مساهمات الضمان الاجتماعي. ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة **(غانم، علي)** بأن هناك مجموعة من التدابير والسياسات التي على الدولة القيام بها تجاه العمالة غير المنتظمة.

البعد الخامس: المردود الاجتماعي والاقتصادية لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.

يوضح الجدول رقم (١٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب العبارات بحسب استجابات عينة الدراسة حول المردود الاجتماعي لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.

جدول رقم (١٥) نتائج استجابات عينة الدراسة حول المردود الاجتماعي لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي (ن=١٥٧)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٨٣	الإدماج الاجتماعي للفئات المهمشة في الاقتصاد الرسمي، وبالتالي تحسين مكانتهم الاجتماعية وإمكانية وصولهم إلى الموارد.	٤.٨٥	٠.٤١	موافق بشدة	١

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٨٤	الحراك الاجتماعي للأفراد والمجتمعات نتيجة للانتقال من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية إلى الأنشطة الاقتصادية الرسمية.	٤.٣٥	٠.٥٦	موافق بشدة	٤
٨٥	التماسك الاجتماعي عن طريق تحقيق فرص متكافئة ومتساوية في توفير فرص العمل اللائق.	٤.٣٢	٠.٨٢	موافق بشدة	٥
٨٦	الاستدامة الاجتماعية بإقامة مجتمعات شاملة تحتوي الجميع، وتدعم هذه المجتمعات النمو والحد من الفقر.	٤.٤١	٠.٦٩	موافق بشدة	٢
٨٩	تقليل التكلفة الاجتماعية والاقتصادية للفساد.	٤.٣٩	٠.٧٧	موافق بشدة	٣
إجمالي العائد الاجتماعي لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.		٤.٤٦	٠.٤٢	موافق بشدة	-

يتضح من الجدول رقم (١٢) أن درجة الموافقة جاءت في مستوى موافق بشدة على إجمالي المردود الاجتماعي لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي بمتوسط حسابي (٤.٤٦)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لدرجة الموافقة على مستوى العبارات من (٤.٣٢) إلى (٤.٨٥)، أي أن العبارات جاءت درجة الموافقة عليها جميعا في مستوى موافق بشدة، وبترتيب العبارات تنازليا بحسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة يلاحظ أنها جاءت بالترتيب التالي:

- الإدماج الاجتماعي للفئات المهمشة (مثل النساء والشباب والمهاجرين) في الاقتصاد الرسمي، وبالتالي تحسين مكانتهم الاجتماعية وإمكانية وصولهم إلى الموارد. بمتوسط حسابي (٤.٨٥)، وانحراف معياري (٠.٤١). الاستدامة الاجتماعية بإقامة مجتمعات شاملة تحتوي الجميع،

وتدعم هذه المجتمعات النمو الحد من الفقر. بمتوسط حسابي (٤.٤١)، وانحراف معياري (٠.٦٩).

- تقليل التكلفة الاجتماعية والاقتصادية للفساد. بمتوسط حسابي (٤.٣٩)، وانحراف معياري (٠.٧٧). الحراك الاجتماعي للأفراد والمجتمعات نتيجة للانتقال من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية إلى الأنشطة الاقتصادية الرسمية بمتوسط حسابي (٤.٣٥)، وانحراف معياري (٠.٥٦). التماسك الاجتماعي عن طريق تحقيق عن طريق تحقيق فرص متكافئة ومتساوية في توفير فرص العمل اللائق، بمتوسط حسابي (٤.٣٢)، وانحراف معياري (٠.٨٢).

وتشير هذه النتائج إلى تصورات خبراء السياسات حول المردود الاجتماعي لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي، هو الإدماج الاجتماعي للفئات المهمشة (مثل النساء والشباب والمهاجرين) في الاقتصاد الرسمي، وبالتالي تحسين مكانتهم الاجتماعية وإمكانية وصولهم إلى الموارد. والاستدامة الاجتماعية بإقامة مجتمعات شاملة تحتوي الجميع، وتدعم هذه المجتمعات النمو الحد من الفقر، وهو ما يمكن تفسيره بأنه اذا توافرت البيئة الملائمة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي أو تفعيل اليات التكامل بينهما، يكون لها مردود اجتماعي.

كما أن الاستدامة الاجتماعية والاحتواء تعمل على زيادة الفرص أمام جميع المهمشين لكي يشاركوا بشكل كامل في الأسواق والخدمات والتكنولوجيات والمجتمع. ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة " معهد التخطيط القومي" والتي أوضحت أن دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي يتمثل في إتاحة فرص التدريب التقني والمهني للعاملين في القطاع غير الرسمي. وهو ما يتفق مع رؤي "هيرناندو دو سوتو " الذي

رأى أن تقنين الأصول العقارية والإنتاجية وتسجيلها تسجيلا سليما يؤدي الى منفعة كبيرة للفقراء والمجتمع بشكل عام.

٢-المردود الاقتصادي لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.

يوضح الجدول رقم (١٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب العبارات بحسب استجابات عينة الدراسة حول العائد الاقتصادي لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.

جدول رقم (١٦) نتائج استجابات عينة الدراسة حول المردود الاقتصادي لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي (ن=١٥٧)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٩٠	يضع للعاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة إطار قانوني.	٤.٧٨	٠.٥٦	موافق بشدة	١
٩١	تحصل الدولة على حقوقها الضريبية بما يمكنها من تنفيذ خطط التنمية.	٤.٣٥	٠.٦٥	موافق بشدة	٦
٩٢	توفير فرص عمل مناسبة وملائمة للشباب المصري في ظل ضمانات قانونية.	٤.٤١	٠.٧٤	موافق بشدة	٣
٩٣	زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي.	٤.٣٣	٠.٦٩	موافق بشدة	٧
٩٤	ارتفاع جودة السلع والخدمات المقدمة للمستهلك بعد إخضاعها للمنظومة الرقابية.	٤.٣٦	٠.٧١	موافق بشدة	٥
٩٥	تخفيض في عجز الموازنة ومعدلات التضخم والبطالة.	٤.٣٧	٠.٧٨	موافق بشدة	٤
٩٦	تنمية الموارد العامة للدولة.	٤.٤٢	٠.٧١	موافق	٢

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
	إجمالي العائد الاقتصادي لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.	٤.٤٣	٠.٤١	موافق بشدة	-

يتضح من الجدول رقم (١٦) أن درجة الموافقة جاءت في مستوى موافق بشدة على إجمالي المردود الاقتصادي لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي بمتوسط حسابي (٤.٤٣)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لدرجة الموافقة على مستوى العبارات من (٤.٣٣) إلى (٤.٧٨)، أي أن العبارات جاءت درجة الموافقة عليها جميعا في مستوى موافق بشدة، وبترتيب العبارات تنازليا بحسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة يلاحظ أنها جاءت بالترتيب التالي:

- يضع للعاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة إطار قانوني، بمتوسط حسابي (٤.٧٨)، وانحراف معياري (٠.٥٦). الدمج أو التكامل بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي يؤدي الى تنمية الموارد العامة للدولة، بمتوسط حسابي (٤.٤٢)، وانحراف معياري (٠.٧١).
- تكلفة ممارسة النشاط غير الرسمي أقل كثيراً إذا تمت ممارسته بشكل رسمي، بمتوسط حسابي (٤.٤١)، وانحراف معياري (٠.٧٤). تخفيض في عجز الموازنة ومعدلات التضخم والبطالة، بمتوسط حسابي (٤.٣٧)، وانحراف معياري (٠.٧٨). ارتفاع جودة السلع والخدمات المقدمة للمستهلك بعد إخضاعها للمنظومة الرقابية، بمتوسط حسابي (٤.٣٦)، وانحراف معياري (٠.٧١). وتحصل الدولة على حقوقها الضريبية بما يمكنها من تنفيذ خطط التنمية. بمتوسط حسابي (٤.٣٥)، وانحراف

معياري (٠.٦٥)، زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي. بمتوسط حسابي (٤.٣٣)، وانحراف معياري (٠.٦٩).

وتشير هذه النتائج إلى أن المردود الاقتصادي لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي تمثل في انه يضع للعاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة إطار قانوني، كما يؤدي الى تنمية الموارد العامة للدولة. الى جانب أن تكلفة ممارسة النشاط غير الرسمي أقل كثيراً إذا تمت ممارسته بشكل رسمي. وهو ما يمكن تفسيره بأنه سواء أكان الاقتصاد غير الرسمي كيانا هلاميا يصعب تصفيته بإدماجه في قطاع رسمي حديث، أم قطاعا اقتصاديا ضروريا بحكم مرحلة التطور الاجتماعي، فإن مصيره أن يندمج في إطار اقتصادي رسمي يتسم بكل من مظاهر الحداثة، والرشد، والتقدم التكنولوجي، ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة (الوسيمي، حسام) والتي أوضحت انه لابد من تغيير ظروف القطاع غير الرسمي على نحو يعمل على دمجه في القطاع الرسمي.

كما أوضحت نتائج الدراسة أن المردود الاقتصادي المرتبط بتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي يؤدي الى تخفيض عجز الموازنة ومعدلات التضخم والبطالة، وارتفاع جودة السلع والخدمات المقدمة للمستهلك بعد إخضاعها للمنظومة الرقابية، كما تحصل الدولة على حقوقها الضريبية بما يمكنها من تنفيذ خطط التنمية، الى جانب زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي. ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة (Maasago) بضرورة توجيه استجابات الحكومة للتحديات التي يواجهها قطاع البائعين غير الرسميين.

البعد السادس: أنماط التحديات المرتبطة بتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.

يوضح الجدول رقم (١٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب العبارات بحسب استجابات عينة الدراسة حول أنماط التحديات المرتبطة بتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.

جدول رقم (١٧) نتائج استجابات عينة الدراسة حول أنماط التحديات المرتبطة بتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي. (ن=١٥٧)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٩٧	غياب الوعي لدى العمالة حول أهمية الانضمام تحت مظلة الاقتصاد الرسمي.	٤.٦٦	٠.٨٤	موافق بشدة	١
٩٨	صعوبة تطبيق القوانين والتشريعات الضريبية على تلك المنشآت غير الرسمية.	٤.٣٢	٠.٩٩	موافق بشدة	٣
٩٩	عدم وجود استراتيجية واضحة للتعامل مع القطاع غير الرسمي.	٤.٢٩	١.٠٤	موافق بشدة	٤
١٠٠	تجاهل خصوصية التعامل مع تباينات الأنشطة المختلفة للقطاع غير الرسمي.	٤.٠٨	١.٠٧	موافق	٧
١٠١	عدم وجود الحوافز التي تشجع العمالة على الدخول في القطاع غير المنظم.	٤.٢٠	١.٠٢	موافق	٦
١٠٢	المعوقات المتصلة بغياب التمويل والتقييدات القانونية للدمج.	٤.٢٢	٠.٩٧	موافق بشدة	٥

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١٠٣	غياب المجالات التنظيمية الرئيسية التي تحفز منشآت الأعمال على الانخراط في الاقتصاد الرسمي.	٤.٤٠	٠.٩٦	موافق بشدة	٢
إجمالي أنماط التحديات المرتبطة بتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.		٤.٣١	٠.٧٣	موافق بشدة	-

يتضح من الجدول رقم (١٧) أن درجة الموافقة جاءت في مستوى موافق بشدة على إجمالي أنماط التحديات المرتبطة بتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي، بمتوسط حسابي (٤.٣١)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لدرجة الموافقة على مستوى العبارات من (٤.٠٨) إلى (٤.٦٦)، أي أن العبارات جاءت درجة الموافقة عليها جميعا في مستوى موافق بشدة وموافق، وبترتيب العبارات تنازليا بحسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة يلاحظ أنها جاءت بالترتيب التالي:

- غياب الوعي لدى العمالة حول أهمية الانضمام تحت مظلة الاقتصاد الرسمي، بمتوسط حسابي (٤.٦٦)، وانحراف معياري (٠.٨٤). غياب المجالات التنظيمية الرئيسية التي تحفز منشآت الأعمال على الانخراط في الاقتصاد الرسمي، بمتوسط حسابي (٤.٤٠)، وانحراف معياري (٠.٩٦).
- صعوبة تطبيق القوانين والتشريعات الضريبية على تلك المنشآت غير الرسمية، بمتوسط حسابي (٤.٣٢)، وانحراف معياري (٠.٩٩). عدم وجود استراتيجية واضحة للتعامل مع القطاع غير الرسمي، بمتوسط حسابي (٤.٢٩)، وانحراف معياري (١.٠٤).

- المعوقات المتصلة بغياب التمويل والتقييدات القانونية لدمج الاقتصاد غير الرسمي، بمتوسط حسابي (٤.٢٢)، وانحراف معياري (٠.٩٧). عدم وجود الحوافز التي تشجع العمالة على الدخول في القطاع غير المنظم، بمتوسط حسابي (٤.٢٠)، وانحراف معياري (١.٠٢). تجاهل خصوصية التعامل مع تباينات الأنشطة المختلفة للقطاع غير الرسمي، بمتوسط حسابي (٤.٠٨)، وانحراف معياري (١.٠٧).

وتشير هذه النتائج إن تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي يواجه تحديات عديدة أهمها غياب الوعي لدى العمالة حول أهمية الانضمام تحت مظلة الاقتصاد الرسمي، وغياب المجالات التنظيمية الرئيسية التي تحفز منشآت الأعمال على الانخراط في الاقتصاد الرسمي. وهو ما يمكن تفسيره بأن تنامي حجم القطاع غير الرسمي تم تحت بند حرية الاختيار والتحرر من أنظمة الدولة وهو ما يمكن تفسيره بأن أرباب العمل في القطاع غير الرسمي لا يثقوا في الحوافز التي تقدمها الحكومة من أجل دمجهم في المساحة الرسمية. ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة (Herenia Julián Chamizo González& Gutiérrez Ponce) والتي أوضحت أن هناك عدة تحديات بشكل كبير على الاقتصاد غير الرسمي. كما يتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة (Itzigsohn, Jose) أن إضفاء الطابع الرسمي يتأثر بطبيعة كل دولة. ويتفق مع ما توصلت له دراسة (Monteiro, Natalina Teixeira) بأن الليبرالية الجديدة والتكيف الهيكلي أدت الى ظهور الاقتصاد غير الرسمي.

نتائج دراسة الفروق في استجابات عينة الدراسة بحسب المتغيرات التصنيفية الأولية:

تم دراسة الفروق في استجابات عينة الدراسة بحسب متغير المهنة وجاءت النتائج كما يلي:

١-دراسة الفروق في استجابات عينة الدراسة بحسب متغير المهنة.

لدراسة: الفروق في استجابات عينة الدراسة بحسب متغير المهنة (أستاذ جامعي/ خبير سياسات/ صحفي/ خبير في شؤون المجتمع المدني/ مسؤول في مراكز صنع القرار) تم استخدام اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه One Way ANOVA، وقد كانت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (١).

جدول رقم (١) الفروق في استجابات عينة الدراسة بحسب متغير المهنة (ن=١٥٧)

المحور	المهنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
العوامل المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي.	أستاذ جامعي	٤٨	٤.١٣	٠.٥٧	٠.٩٠	٠.٤٧
	خبير	٢١	٤.١٣	٠.٤٧		
	صحفي	٣٥	٣.٩٨	٠.٦٣		
	خبير في شؤون المجتمع المدني.	٣٣	٤.٢٠	٠.٣٧		
	مسؤول في مراكز صنع القرار.	٢٠	٤.٠٣	٠.٥٥		

المحور	المهنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي تتحملها الدولة نتيجة تضخم الاقتصاد غير الرسمي.	أستاذ جامعي.	٤٨	٤.٣٣	٠.٤٩	٠.٨٣	٠.٥١
	خبير سياسات اجتماعية واقتصادية	٢١	٤.٤٥	٠.٢٧		
	صحفي	٣٥	٤.٣٤	٠.٤٠		
	خبير في شؤون المجتمع المدني.	٣٣	٤.٤٥	٠.٢٤		
	مسؤول في مراكز صنع القرار.	٢٠	٤.٤١	٠.٢٢		
الانعكاسات المتباينة للاقتصاد غير الرسمي على البعد الاجتماعي والمؤسسي لفرص العمل اللائق.	أستاذ جامعي.	٤٨	٤.٤٠	٠.٥٩	٠.٤٠	٠.٨١
	خبير سياسات اجتماعية واقتصادية.	٢١	٤.٤٦	٠.٣٢		
	صحفي	٣٥	٤.٤٨	٠.٣٧		
	خبير في شؤون المجتمع المدني.	٣٣	٤.٤٧	٠.٣٦		

المحور	المهنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
	مسؤول في مراكز صنع القرار	٢٠	٤.٥٤	٠.٢٠		
القيمة المضافة للاقتصاد غير الرسمي بما له من مردود إيجابي على أوضاع الاقتصاد المصري	أستاذ جامعي	٤٨	٤.١٤	٠.٧٢	١.٣٢	٠.٢٦
	خبير سياسات اجتماعية واقتصادية.	٢١	٤.٤٢	٠.٤٢		
	صحفي	٣٥	٤.١١	٠.٧١		
	خبير في شؤون المجتمع المدني	٣٣	٤.١٤	٠.٦٨		
	مسؤول في مراكز صنع القرار	٢٠	٤.٣٨	٠.٤٣		
المردود الاجتماعي والاقتصادي لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.	أستاذ جامعي	٤٨	٤.٣٨	٠.٥٤	١.١٤	٠.٣٤
	خبير سياسات اجتماعية واقتصادية.	٢١	٤.٤٤	٠.٣٣		
	صحفي	٣٥	٤.٤١	٠.٢٣		
	خبير في شؤون المجتمع المدني	٣٣	٤.٥٤	٠.٢١		

المحور	المهنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
	مسؤول في مراكز صنع القرار.	٢٠	٤.٥٠	٠.٢٠		
دور السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة في تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.	أستاذ جامعي	٤٨	٣.٨٥	٠.٢٣	٠.٤٥	٠.٧٧
	خبير سياسات اجتماعية واقتصادية	٢١	٣.٨٦	٠.١١		
	صحفي	٣٥	٣.٨٩	٠.١٦		
	خبير في شؤون المجتمع المدني.	٣٣	٣.٨٩	٠.١٤		
	مسؤول في مراكز صنع القرار.	٢٠	٣.٨٦	٠.١٦		
أنماط التحديات المرتبطة بتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي.	أستاذ جامعي.	٤٨	٤.٣٣	٠.٦٦	٠.٦٤	٠.٦٣
	خبير سياسات اجتماعية واقتصادية.	٢١	٤.١٧	١.١١		
	صحفي.	٣٥	٤.٢١	٠.٨٦		
	خبير في شؤون المجتمع المدني.	٣٣	٤.٣٩	٠.٥٦		

المحور	المهنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
	مسؤول في مراكز صنع القرار.	٢٠	٤.٤٦	٠.٣٢		

ويتضح من الجدول رقم (١) أن الفروق في استجابات عينة الدراسة بحسب متغير المهنة جاءت على النحو الآتي:

المحور الأول: (العوامل المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي): كانت قيمة الفاء (٠.٩) بدلالة إحصائية قدرها (٠.٤٧) وهو ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) في استجابات العينة بحسب متغير المهنة، وقد كانت أعلى المتوسطات لفئة خبير في شؤون المجتمع المدني بمتوسط حسابي (٤.٢) وكانت أقل المتوسطات لفئة صحفي بمتوسط حسابي (٣.٩٨).

وهو ما يمكن تفسيره بأن خبراء في سياسات المجتمع المدني وجهوا الأنظار نحو العوامل المحركة لأنشطة القطاع غير الرسمي والتي تتطلب وضع سياسات لمعالجتها. والمجتمع المدني يعد من الفاعليين الاجتماعيين ومناط بمسؤولية اجتماعية تجاه الاقتصاد غير الرسمي، خاصة إذا ما سمحت الدولة عبر تشريعاتها وسياستها بذلك، من أجل أن يقوموا بدور بارز في هذا السياق. وتبني نظرة ديناميكة تكشف عن العوامل والقوى المشجعة لنشاطاته، وتلك المعوقة لها. ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة (غانم، علي) بأن هناك أدوار متعددة للمجتمع المدني في حماية وتمكين العمالة غير المنتظمة.

المحور الثاني: (التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي تتحملها الدولة نتيجة تضخم الاقتصاد غير الرسمي): كانت قيمة الفاء (٠.٨٣) بدلالة إحصائية قدرها (٠.٥١) وهو ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) في استجابات العينة بحسب متغير المهنة، وقد كانت أعلى المتوسطات لفئة خبير سياسات بمتوسط حسابي (٤.٤٥) وكانت أقل المتوسطات لفئة أستاذ جامعي بمتوسط حسابي (٤.٣٣).

وهو ما يمكن تفسيره بأن خبراء السياسات كان منظور اهتمامهم هي التكاليف الاجتماعية والاقتصادية التي تتحملها الدولة والناتجة عن تضخم حجم الاقتصاد غير الرسمي. وقد شغلت قضية الاقتصاد غير الرسمي العديد من دوائر صنع السياسات، ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة (محمود عبد المولى، إيمان) بأن الخلل البنيوي في البناء الاجتماعي والاقتصادي كان السبب في انتشار ظاهرة الأعمال الهشة. مما يؤدي بدوره الى مخاطر تؤثر على بنية الاقتصاد المصري. ويتفق مع دراسة (جماد، جمال، ٢٠١٦) والتي توصلت الى أن معظم النساء المعيلات في الريف لا يخضعن لتشريعات أو يحتمين تحت مظلة قوانين العمل، ولا منضمات لنقابات عمالية أو مهنية، وأن الأنشطة التي يعملن بها بلا توثيق رسمي أو عقد مما يؤدي الى عدم توافر الضمانات الاجتماعية والصحية، مما يتيح المشاركة المباشرة والمنتظمة لمجتمع الأعمال في صياغة القوانين المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي.

المحور الثالث: (الانعكاسات المتباينة للاقتصاد غير الرسمي على البعد الاجتماعي والمؤسسي لفرص العمل اللائق): كانت قيمة الفاء (٠.٤) بدلالة إحصائية قدرها (٠.٨١) وهو ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة

إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) في استجابات العينة بحسب متغير المهنة، وقد كانت أعلى المتوسطات لفئة مسؤول في مراكز صنع القرار بمتوسط حسابي (٤.٥٤) وكانت أقل المتوسطات لفئة أستاذ جامعي بمتوسط حسابي (٤.٤).

وهو ما يمكن تفسيره بأن الفروق في استجابة عينة من الخبراء حول الانعكاسات المتباينة للاقتصاد غير الرسمي على البعد الاجتماعي والمؤسسي لفرص العمل اللائق، أخذت القضية مجراها في فكر مراكز صنع القرار، نظرا لان ملف القطاع غير الرسمي مطروح على أجندة السياسات. ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة (Bashe, Akhona) والتي توصلت الى اتفاق جميع الخبراء على أن الحكومة تلعب دورا هاما في إدارة أزمة الاقتصاد غير الرسمي من خلال إضفاء الطابع الرسمي على مؤسسات اقتصاد القطاع غير الرسمي، وتنظيم هياكل السوق في اقتصاد القطاع الرسمي.

المحور الرابع: (القيمة المضافة للاقتصاد غير الرسمي بما له من مردود إيجابي على أوضاع الاقتصاد المصري): كانت قيمة الفاء (١.٣٢) بدلالة إحصائية قدرها (٠.٢٦) وهو ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) في استجابات العينة بحسب متغير المهنة، وقد كانت أعلى المتوسطات لفئة خبير سياسات بمتوسط حسابي (٤.٤٢) وكانت أقل المتوسطات لفئة صحفي بمتوسط حسابي (٤.١١). وهو ما يمكن تفسيره بأن رؤية خبراء السياسات أنصبت حول القيمة المضافة للاقتصاد غير الرسمي بما له من مردود إيجابي على أوضاع الاقتصاد المصري، وهو ما يمكن تفسيره بأنه قد تفيد هذه الرؤي في المساعدة على الاستفادة من عوائد القطاع غير الرسمي. من خلال الدور

الديناميكي الذي تلعبه الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في توفير فرص العمل والدخل لشرائح عديدة في المجتمع.

ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة (Ngundu, Kudzai) بأن النساء اللاتي يرأسن أسراً في الاقتصاد غير الرسمي يستفيدن من هذا القطاع، فهو مصدر الدخل الرئيسي، الذي يلبي جميع احتياجاتهم، ويجلب لهم سبل العيش المستدامة ويعزز احترامهم لذاتهم واستقلالهم الاقتصادي.

المحور الخامس: (المردود الاجتماعي والاقتصادية لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي): كانت قيمة الفاء (١.١٤) بدلالة إحصائية قدرها (٠.٣٤) وهو ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) في استجابات العينة بحسب متغير المهنة، وقد كانت أعلى المتوسطات لفئة خبير في شؤون المجتمع المدني بمتوسط حسابي (٤.٥٤) وكانت أقل المتوسطات لفئة أستاذ جامعي بمتوسط حسابي (٤.٣٨). وهو ما يمكن تفسيره بأن المردود الاجتماعي والاقتصادية لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي في إطار سياسات الدمج أو التكامل، كانت محو اهتمام الخبراء في مجال سياسات المجتمع المدني باعتبار أن المجتمع المدني من أهم أدواره تحقيق الأمن الاجتماعي.

المحور السادس: (دور السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة في تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي): كانت قيمة الفاء (٠.٤٥) بدلالة إحصائية قدرها (٠.٧٧) وهو ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) في استجابات العينة بحسب متغير المهنة، وقد كانت أعلى المتوسطات لفئة صحفي بمتوسط حسابي (٣.٨٩) وكانت أقل المتوسطات لفئة أستاذ جامعي بمتوسط حسابي (٣.٨٥). وهو ما يمكن تفسيره باهتمام الإعلاميين بدور السياسات الاقتصادية والاجتماعية في

تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي. ويتفق ذلك مع دراسة" (Laís.Abramo) والتي توصلت الى أهمية توسيع نطاق السياسات الرامية إلى إضفاء الطابع الرسمي على وحدات العمالة والإنتاج، وهذا يعني تغييرات في نموذج التنمية السائد. وأن تتم التغييرات في السياسات وعملية صنع السياسات بقوة.

المحور السابع: (أنماط التحديات المرتبطة بتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي): كانت قيمة الفاء (٠.٦٤) بدلالة إحصائية قدرها (٠.٦٣) وهو ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) في استجابات العينة بحسب متغير المهنة، وقد كانت أعلى المتوسطات لفئة مسؤول في مراكز صنع القرار بمتوسط حسابي (٤.٤٦) وكانت أقل المتوسطات لفئة خبير سياسات بمتوسط حسابي (٤.١٧). وهو ما يمكن تفسيره باهتمام المسؤولين في مراكز صنع القرار بأنماط التحديات المرتبطة بتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي من أجل وضع سياسات محددة وبرامج تتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ التي تهدف الى توفير فرص العمل اللائق.

نتائج الدراسة الميدانية (رؤى الخبراء):

١- تعددت وتنوعت العوامل المرتبطة بتضخم حجم الاقتصاد غير الرسمي والتي تتطلب وضع سياسات لمعالجتها. في ضوء رؤية الخبراء وكان من أهمها العوامل الإدارية والقانونية المرتبطة بتضخم حجم الاقتصاد غير الرسمي، وجاءت في مقدمتها كل من الفساد الإداري والعبء المالي الثقيل لمزاولة نشاط الأعمال في الاقتصاد الرسمي، والقواعد التنظيمية والإدارية المتمثلة في اللوائح والقوانين التي تعوق إقامة منشآت

رسمية، الى جانب التعقيدات البيروقراطية في منظومة الضرائب والتأمينات الاجتماعية.

٢-تحددت استجابة عينة الدراسة حول العوامل الاقتصادية المرتبطة بتضخم حجم الاقتصاد غير الرسمي في عدم قدرة الاقتصاد الرسمي على توفير فرص العمل بما يستبعد مؤهلين وراغبين في العمل من مجالات منظمة في القطاع الخاص أو الحكومي، وعدم التطابق بين مخرجات التعليم والطلب في السوق، الى جانب عدم قدرة الاقتصاد غير الرسمي على مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة.

٣-أظهرت نتائج الدراسة أن العوامل الاجتماعية المرتبطة بتضخم حجم الاقتصاد غير الرسمي هي، عدم القدرة على دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي، ارتفاع معدلات البطالة والفقر وزيادة معدل النمو السكاني، وعدم معرفة العمال وأصحاب الحرف والورش الصغيرة بحقوقهم التأمينية، كما تحددت العوامل الثقافية في ضعف الثقافة الضريبية لدى فئات عريضة من المجتمع عدم الوعي بمخاطر ممارسة الأنشطة التجارية خارج إطار الاقتصاد الرسمي، تدني جودة التعليم لدى بعض فئات المجتمع. وهو ما يمكن تفسيره بأن العوامل التي تؤدي الى ظهور نشاطات القطاع غير الرسمي متداخلة يصعب عزلها.

٤-كما توصلت الدراسة الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) في استجابات العينة بحسب متغير المهنة، حول العوامل المرتبطة باتساع نطاق سوق العمل غير الرسمي وقد كانت أعلى المتوسطات لفئة خبراء في سياسات المجتمع المدني.

٥-وحول النتائج الخاصة بالتكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي تتحملها الدولة نتيجة تضخم حجم الاقتصاد غير الرسمي توصلت نتائج الدراسة

الى أن التكاليف الاقتصادية التي تتحملها الدولة الناتجة عن تضخم الاقتصاد غير الرسمي، تمثلت في بقاء القطاع خارج الإطار القانوني للدولة يفقدها مورداً مهماً للإيرادات الضريبية، تضخم الاقتصاد غير الرسمي يؤثر على خطط الإدارة الحضرية للمدن، عدم القيد بالسجلات الرسمية سواء سجل تجاري وسجل صناعي أو تراخيص عمل. مما يشكل عبئا إضافيا على الدولة يحول دون تنفيذ دورها.

٦- كما تبين من نتائج الدراسة أن التكاليف الاجتماعية التي تتحملها الدولة نتيجة تضخم حجم الاقتصاد غير الرسمي تمثلت في غياب منظومة الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير الرسمي، مثل الافتقار الى منظومة الحماية للمنشآت والورش مما يفقد العاملين الأمان الوظيفي، ولا يحصل العاملين في القطاع غير الرسمي على رعاية صحية ولا إجازات مرضية، تعرض العمالة في القطاع غير الرسمي الى العديد من المخاطر المهنية المختلفة، عدم تضمين العاملين في الاقتصاد غير الرسمي في منظومة التأمينات والمعاشات الحكومية. وهو ما يمكن تفسيره بأن أثار وانعكاسات تلك النشاطات هي من التداخل بحيث يصعب الفصل بينها.

٧-حول التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي تتحملها الدولة نتيجة تضخم الاقتصاد غير الرسمي، أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) في استجابات العينة بحسب متغير المهنة، وقد كانت أعلى المتوسطات لفئة خبير سياسات بمتوسط حسابي (٤.٤٥).

٨-تحددت الانعكاسات المتباينة للاقتصاد غير الرسمي على البعد الاجتماعي والمؤسسي لفرص العمل اللائق في ظهور القطاع الصناعي

العشوائي في الأسواق المتاخمة للأحياء السكنية، يعاني العاملون في الاقتصاد غير الرسمي من صعوبة التمثيل النقابي والجماعي. التعرض لأخطر جوانب العجز في العمل اللائق في الاقتصاد غير الرسمي. والتأثير على النسيج الاجتماعي مما يؤدي الى شيوع منظومة من القيم السلبية وعدم تطبيق قوانين العمل على العاملين في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

٩-كما توصلت الدراسة الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) في استجابات العينة بحسب متغير المهنة، وقد كانت أعلى المتوسطات لفئة مسؤول في مراكز صنع القرار بمتوسط حسابي (٤.٥٤).

١٠-أشارت نتائج الدراسة الى القيمة المضافة للاقتصاد غير الرسمي بما له من مردود إيجابي على أوضاع الاقتصاد المصري. تتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لمحدودي الدخل، الاقتصاد غير الرسمي موظفا لقطاع عريض من العمالة خاصة فئة الشباب، كما أن هناك ثروة كامنة في الاقتصاد غير الرسمي غير مستغلة لتحقيق فائض اقتصادي، الى جانب أنها احدى الآليات التي يتبعها الفقراء للتكيف مع الفقر.

١١- وأوضحت نتائج الدراسة الفروق في استجابات عينة الخبراء حول القيمة المضافة للاقتصاد غير الرسمي بما له من مردود إيجابي على أوضاع الاقتصاد المصري وهو ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) في استجابات العينة بحسب

متغير المهنة، وقد كانت أعلى المتوسطات لفئة خبير سياسات بمتوسط حسابي (٤.٤٢).

١٢- تحددت المردود الاجتماعي لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي، والتي تمثلت في الإدماج الاجتماعي للفئات المهمشة (مثل النساء والشباب والمهاجرين) في الاقتصاد الرسمي، وبالتالي تحسين مكانتهم الاجتماعية وإمكانية وصولهم إلى الموارد، وتقليل التكلفة الاجتماعية والاقتصادية للفساد. الحراك الاجتماعي للأفراد والمجتمعات نتيجة للانتقال من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية إلى الأنشطة الاقتصادية الرسمية، والتماسك الاجتماعي عن طريق تحقيق فرص متكافئة ومتساوية ورفع مستوي معيشة العاملين وحفظ حقوقهم الاجتماعية والتأمينية.

١٣- وحول المردود الاجتماعي لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) في استجابات العينة بحسب متغير المهنة، وقد كانت أعلى المتوسطات لفئة خبراء في سياسات المجتمع المدني بمتوسط حسابي (٤.٥٤).

١٤-كما توجهت رؤية الخبراء حول المردود الاقتصادي لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي يتمثل في أنه يضع للعاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة إطار قانوني، والدمج أو التكامل بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي يؤدي الى تنمية الموارد العامة للدولة، كما أن تكلفة ممارسة النشاط غير الرسمي أقل كثيراً إذا تمت ممارسته بشكل رسمي، تخفيض في عجز الموازنة ومعدلات التضخم والبطالة.

١٥- وحول المردود الاقتصادي لتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي، توصلت الدراسة الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى

دلالة (٠.٠٥) في استجابات العينة بحسب متغير المهنة، وقد كانت أعلى المتوسطات لفئة صحفي بمتوسط حسابي (٣.٨٩).

١٦- وحددت نتائج الدراسة دور السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة في تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي. وقد تركزت رؤية الخبراء حول السياسة الاقتصادية ودورها في تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي، والتي تتحدد في وضع شريحة ضريبية مناسبة لأنشطة الاقتصاد غير الرسمي، بناء الثقة بين العاملين في القطاع غير الرسمي والحكومة المصرية، والتمويل متناهي الصغر للمشروعات الصغيرة للحصول على الائتمان، تحسين فرص الحصول على التعليم والتمويل لتسهيل الانتقال الى الاقتصاد الرسمي.

١٧-كما أوضحت نتائج الدراسة أن دور السياسات الاجتماعية للدولة في تقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي، يتمثل في توفير ظروف عمل آمنة ومستقرة ودخلا كافيا، وضع قواعد واضحة للأجور والضمان الاجتماعي والسلامة والصحة المهنية، نشر الوعي حول مزايا الدمج بكل ما يوفره من استقرار اجتماعي واقتصادي للعاملين، مد مظلة الحماية الاجتماعية والتأمينية ودعم اشتراكات الفئات الأقل دخلا، تحسين جودة التعليم وضمان اتساق مخرجاته مع مُتطلّبات سوق العمل. تقديم مزيد من الحوافز والتيسيرات والإصلاحات للقطاع الرسمي. وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) في استجابات العينة بحسب متغير المهنة، وقد كانت أعلى المتوسطات لفئة صحفي بمتوسط حسابي (٣.٨٩).

١٨- وتوصلت نتائج الدراسة الى أن أنماط التحديات المرتبطة بتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي في ضوء رؤية الخبراء هي غياب

الوعي لدى العمالة حول أهمية الانضمام تحت مظلة الاقتصاد الرسمي، غياب المجالات التنظيمية الرئيسية التي تحفز منشآت الأعمال على الانخراط في الاقتصاد الرسمي، صعوبة تطبيق القوانين والتشريعات الضريبية على تلك المنشآت غير الرسمية.

١٩-كما أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) في استجابات العينة بحسب متغير المهنة، وقد كانت أعلى المتوسطات لفئة مسؤول في مراكز صنع القرار بمتوسط حسابي (٤.٤٦). من أهم التحديات المرتبطة بتقنين أوضاع الاقتصاد غير الرسمي هي، عدم وجود استراتيجية واضحة للتعامل مع القطاع غير الرسمي، المعوقات المتصلة بغياب التمويل والتقييدات القانونية لدمج الاقتصاد غير الرسمي، عدم وجود الحوافز التي تشجع العمالة على الدخول في القطاع غير المنظم، تجاهل خصوصية التعامل مع تباينات الأنشطة المختلفة للقطاع غير الرسمي.

تحليل نتائج الدراسة الميدانية (رؤى أرباب العمل والعاملين في القطاع غير الرسمي):

أولا: العوامل المرتبطة بالاتجاه نحو العمل في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي:

١-**قلة فرص العمل في القطاع الرسمي:** كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن عوامل الجذب المرتبطة بالاتجاه نحو العمل في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، تتحدد في نقص فرص العمل الرسمية. وعدم القدرة على استيعاب الوافدين الجدد الى سوق العمل: حيث يذكر البعض "إحنا بندبر أمورنا بنساعد نفسنا وبنساعد الدولة وكفاية إن الدولة مش بتوفر فرص عمل".

٢-**تردي الأوضاع المعيشية وعدم كفاية الدخل:** أشارت نتائج الدراسة الميدانية الى أن أسباب الاتجاه الى العمل في القطاع غير الرسمي هو الفقر، وعدم كفاية الدخل لمتطلبات المعيشة، تردد بعض الحالات " العيشة بقت صعبة، والحكومة مبتشغلشي، والفلوس مبقتش تقضي " الى جانب الحاجة الى الجمع بين عدة وظائف، وقد ذكرت بعض الحالات" أنا بشتغل عشان أزود دخلي".

٣-**سهولة دخول هذا النوع من النشاط والخروج منه بأقل تكلفة ممكنة:** أشارت نتائج الدراسة الى أن أسباب العمل في هذه المنظومة غير الرسمية هو سهولة الدخول في هذا القطاع والخروج منه بأقل تكلفة، واعتماد هذا القطاع على خامات رخيصة الثمن لتخفيف تكلفة الإنتاج والسلعة، ويقول صاحب منشأة " في الشغلانة دي بعرف اشتري اللي في مقدرتي "، كما يعد العمل في القطاع غير الرسمي فرصة لدى البعض لبدء وتطوير عمل تجاري مربح.

٤-**تعد المناطق الحضرية مناطق جذب للقطاع غير الرسمي:** أوضحت نتائج الدراسة أنه نظرا لتوافر العديد من الخدمات الاجتماعية بالمناطق الحضرية، يتجه البعض الى هذه المناطق للعمل بها، وقد دللت على ذلك بعض الحالات "أنا بدور على مكان افتح فيه ورشة بشرط إن المكان ده يكفي متطلباتي المعيشية وتقدر الورشة تجيب فلوس".

٥-**غياب السياسات الداعمة لنمو المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر:** أشارت نتائج الدراسة الى أن عدم وجود بيئة أعمال مشجعة للعمل في المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. وتقول بعض الحالات "إحنا عاوزين اللي يشجعنا في المشاريع اللي بنبدأ فيها، لكن مش بنلاقي ده".

ثانيا: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأرباب العمل والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي:

١-أشارت نتائج الدراسة الى أن محاولة فهم أبعاد الاقتصاد غير الرسمي سواء على مستوى المنشآت أو وحدات الإنتاج أو خصائص العمالة أو الوظائف أو الأنشطة التي يشكلها، يحتاج الى تحليل السمة غير المنظمة وخصائص العاملين، كما إن مستوى تعليم صاحب العمل ونوعه وعمره، هي من المحددات الرئيسية لانتماء المنشآت للقطاع غير الرسمي. وقد تراوحت الفئات العمرية لأرباب العمل في القطاع غير الرسمي ما بين (٣٨-٦٠) عاما، وتعد مستويات التعليم والخبرة محدودة بين أرباب العمل. فقد كان أعلى مستوى تعليمي هو المستوى المتوسط الذين أكملوا تعليمهم الثانوي. وتعليمهم الابتدائي كأقصى حد. وتتماشى هذه النتائج مع نتائج مسح القوى العاملة، التي تظهر أنه من بين جميع العمال غير الرسميين بما في ذلك كل من العاملين لحسابهم الخاص والعاملين بأجر، أكملوا التعليم الابتدائي كأعلى مستوى.

٢- كما تحددت الفئة العمرية للعاملين في القطاع غير الرسمي من الشباب، ومعظم هذه الفئة العمرية من المهاجرين من الريف الى المدينة، وتحددت هذه الفئة العمرية من سن (١٩-٣٠)، ويتسمون بانخفاض المستوى التعليمي، كما يجذب القطاع غير الرسمي خريجي الجامعات الذين ربما لم يتمكنوا من العثور على فرص عمل رسمية (في القطاع الحكومي)، أو يكون العمل في القطاع غير الرسمي هو الملاذ الوحيد الذي يساعد في تلبية احتياجاتهم المعيشية، وبذلك يشكل القطاع غير الرسمي بؤر جاذبة للشباب للتوجه إلى سوق العمل غير الرسمي.

٣-أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن القطاع غير الرسمي يعتمد على الأطفال الأصغر سنا في الفئة العمرية من (٨-١٧) سنة، وقد تم تصنيفهم الى أطفال متعلمون يجمعون بين العمل والدراسة، ويقضون نصف وقتهم في المدرسة، وينخرطون في النصف الآخر داخل بعض المحال والورش الحرفية الصغيرة، ومنهم من ينخرط في العمل في القطاع غير الرسمي بشكل كلي، نتيجة التسرب من التعليم، واعتماد أفراد الأسرة على الأبناء في مواجهة تكاليف المعيشة مما يدفعهم مبكرا الى الانخراط في سوق العمل غير الرسمي.

٤-كشفت نتائج الدراسة أن فرص العمل في القطاع غير الرسمي لا تحتاج الى نوع معين من المهارة، أو كون العمل في القطاع غير الرسمي هو الأنسب لمهارتهم المنخفضة، وقد ذكرت بعض الحالات " أنا مش محتاج لا تعليم ولا غيره أنا بتعلم صنعة آكل منها عيش ومش مطلوب مني علشان اشتغلها إن يكون معايا شهادة ". وعلى الصعيد الآخر أدى التوسع في هذا القطاع الاعتماد على العمالة متوسطة المهارة، واشتغال الشباب الجامعي في وظائف ومهن لا علاقة لهم بمؤهلاتهم العلمية. لكن هو حقل للتدريب على إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"." الشغلانة دي فرصة ليا علشان اتعلم واتدرب على شغلانة تنفعني في حياتي".

ثالثا: التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرتبطة بالعمل في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي:

١-توصلت نتائج الدراسة الميدانية الى أن هناك تأثيرات متشابكة ومتداخلة للعمل في القطاع غير الرسمي، فهناك تحديات اجتماعية مرتبطة بأنشطة الاقتصاد غير الرسمي، تمثلت في غياب الحماية الاجتماعية، حيث أن العاملين بأجر في القطاع غير الرسمي يتم تعيينهم إما بدون

عقود أو بعقود مؤقتة وليسوا مشمولين بالتأمين الاجتماعي. ومن ثم فالأفراد الذين يعملون بصورة غير رسمية لا يحصلون على الحماية الكافية من مختلف المخاطر المهنية التي قد يتعرضون إليها، الى جانب غياب الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لتلك الأسر، وتعرض العاملين بها للإصابات بدون تعويض، "ويقول صاحب ورشة حدادة " احنا بنتعرض لمخاطر كتيرة لو واحد اتصاب وهو بيشتغل مالوش تأمين يصرف منه ولا إجازة ".

٢-كما يعمل معظم العاملين في القطاع غير الرسمي في ظروف عمل سيئة، الى جانب غياب مستوى الأمن، والسلامة، والصحة المهنية، وتعرض العاملين بها للإصابات بدون تعويض. وبالتالي إن فقد أحد الأفراد عمله، لن يكون له أي مصدر رزق، الى جانب عدم تضمين العاملين به في منظومة التأمينات، والمعاشات الحكومية. وأشارت بعض الحالات الى ذلك " المشكلة لو الواحد مننا جاله إصابة عمل مالناشي لا تأمين ولا معاش". كما أنه معرض للفصل بدون أية تعويضات، وترى بعض الحالات " أنا بشتغل الشغلانة بس مش قادر اكفي بيتي ومصاريف عيالي لإن المعيشة بقت صعبة علشان الغلا اللي احنا فيه".

٣-كشفت نتائج الدراسة أن التحديات الاقتصادية للعمل في القطاع غير الرسمي، تتمثل في تسجيل منشآته وأنشطته في السجلات الرسمية للدولة. فهناك بعض المنشآت لها سجل ضريبي وتجاري دون رخصة، أو رخصة دون تأمين على العمالة، وسبب عدم التسجيل هو تجنب عمليات التفتيش واللقاءات مع المسؤولين الحكوميين. الى جانب عدم القدرة على تجديد التراخيص الخاصة بالمنشأة، وصغر حجم المشاريع،

من حيث نطاق الإنتاج وعدد العمال، حيث لا يحتاج النشاط الذي تمارسه الى تسجيل أو ترخيص من وجهة نظر أصحابها. ويرى البعض " أنا فاتح ورشة صغيرة على أدي ومن رأيي انها مش محتاجة ترخيص".

٤-كما أوضحت نتائج الدراسة الى أنه في الوقت الذي تتجنب فيه المنشأة مصروفات التراخيص والضرائب وحصة صاحب العمل من التأمين على العمال، تدفع في المقابل تسويات غير رسمية، إذ يرفض أرباب العمل تحرير عقود. وكما ذكر البعض من أرباب العمل " واكتب عقد ليه بيقفل المنشآت المخالفة علشان مالهاشي تراخيص وبعدها بأيام بدفع غرامة أو يتم دفع رشاوي وتمر الأمور.

٥-أشارت نتائج الدراسة الى أن الوظائف في القطاع غير الرسمي تتسم بانخفاض الأجور وسوء ظروف العمل، وعدم استقرار العمالة في منطقة معينة، حيث ذكرت بعض الحالات" أنا بفتح ورشة في مكان وبعدين سكان المنطقة يشتكو من الإزعاج ويقدمو شكوى في جهاز المدينة اضطر أشوف مكان تاني وده بيخليني أتهرب من الضرايب "، وأشار البعض بأن" الضرايب ما بتاخدشي في حسابها ظروف العمل".

٦-أكدت نتائج الدراسة الى تعدد الجهات التي تقوم بالتفتيش على منشآت القطاع غير الرسمي مثل الحي، والصحة، والضرائب، التأمينات، والأمن الصناعي، التموين، السجل. وجهاز المدينة، مما يسجل عبئا على أرباب العمل في تسجيل المنشأة. وكأنها عقوبات تأديبية على عدم الامتثال للقانون. وكانت عمليات الاجتماعات مع المسؤولين والتفتيش والمعاينة، والرشوة تمثل عقبات أمام أرباب العمل والعاملين في القطاع غير الرسمي. ويقول صاحب ورشة تصليح سيارات "هو احنا عارفين

نلاحقها منين ولا منين، من جهاز المدينة، ولا من الضرايب، ولا من الأمن الصناعي".

٧-خلصت نتائج الدراسة الى أن أهم التحديات التي تواجه أرباب العمل في القطاع غير الرسمي محدودية رأس المال، وعدم الحصول على تمويل من القنوات الرسمية للتمويل، ويرجع ذلك الى الطابع الفردي لمؤسساته. وتدنى القدرة على إدارة المشروع الخاص. وبذلك تكون القدرة على التوسع محدودة للغاية. وقد ذكرت بعض الحالات "لو أنا عاوز أكبر المشروع بتاعي مش لاقي اللي يساعدني".

٨-أظهرت نتائج الدراسة زيادة معدلات التلوث البيئي المصاحبة لأنشطة القطاع غير الرسمي، والتي تنتج كميات كبيرة من النفايات التي يمكن أن تلوث المجاري المائية القريبة والتربة. وعن طريق الملاحظة المباشرة نجد أن بعض مناطق الدراسة تعاني من إشغال الطرق وإعاقة حركة المرور. الى جانب الضوضاء العالية المنبعثة من ورش الحدادة والنجارة، وخصوصا في منطقة صقر قريش بالحي العاشر نلاحظ انتشار الورش العشوائية المخصصة لإصلاح وصيانة السيارات مما يعمل على زيادة العوادم والأدخنة، الى جانب مخالفتها للقانون الذي يمنع تواجد الورش والأنشطة الصناعية داخل حيز الكتل السكنية. الى حد وصف البعض بأنها عشوائيات مدينة نصر.

٩-توصلت نتائج الدراسة عن طريق الملاحظة المباشرة الى أن انتقال السكان من مناطق إلى غيرها، وبصفة خاصة من الريف الى المدينة، والاتجاه للعمل في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، حول تلك المدن إلى تجمعات سكانية أفقدتها عددًا كبيرًا من الخصائص الحضرية المميزة لها، فيما يطلق عليه في الأدبيات ترهل المدن أو الترييف الحضري،

وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على الحياة الحضرية، من تهديدات تواجه البنية التحتية الحيوية، والتحول الى العشوائية. وهو ما نجده في منطقة مساكن النصر ومساكن الزلزال بالقاهرة الجديدة، والتي تعتبر من مدن الجيل الثالث، والتي يقع فيها المنطقة التي يطلق عليها مساكن الزلزال، في التجمع الثالث، الذي تشتهر ببنيتها التحتية الرديئة وسوء نوعية المباني وظهور بعض المعالم العشوائية فيها رغم قربها من أرقى المجمعات السكنية فيها. نتيجة لانتشار الأنشطة غير الرسمية بهذه المناطق.

رابعا: الرؤى حول دمج المنشآت والعمالة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي وتحدياته المستقبلية:

١-أشارت نتائج الدراسة الى تباين الآراء حول إضفاء الطابع الرسمي على منظومة العمل غير الرسمي ما بين معارض يرى أن القطاع غير الرسمي يوفر السلع والخدمات منخفضة التكلفة للأسر الفقيرة. كما أن أصحاب المشروعات يرون أن هذا القطاع لن يتلاشى تماما، ويفضلون البقاء داخل نطاق هذا القطاع، وان تحويل هذه المشروعات الى العمل بشكل رسمي، سوف يؤدي الى مقاومة شديدة من أصحاب هذه المشروعات. وتردد بعض الحالات "دي الشغلانة اللي بناكل منها عيش"، الى جانب عدم وعي أرباب العمل والعاملين بقضية الدمج الآمن للمنشآت والعاملين في القطاع غير الرسمي، من حيث الوعي بكيفية الدمج، والياته، والقطاعات المنوطة بالدمج، والهدف من الدمج، يقول صاحب ورشة حدادة "يعني إيه دمج، وإزاي حيتم الدمج ده "أنا كصاحب ورشة حددادة، الدولة حتودينى فين".

٢-أوضحت نتائج الدراسة أن هناك عدة عوامل تتوقف على الدمج الآمن للقطاع غير الرسمي وهي موقف المنشأة من التسجيل، ورأس المال المستثمر فيها، والقدرة على التوسع في النشاط والوصول إلى التمويل أو القروض. كما يتوقف أيضا على حجم نشاطها الاقتصادي ودرجة التزامها الضريبي، وعلاقتهم بصحاب العمل والتغطية التأمينية، ويرى صاحب ورشة سمكرة سيارات "في أمور متعقدة من ناحية الضريبة، والتأمين، ورس المال اللي اشتغلت بيه".

٣-أشارت نتائج الدراسة الميدانية الى أن نجاح عملية الدمج للقطاع غير الرسمي تتوقف على إشراك بعض المنشآت التابعة لهذا القطاع في كيان خاص بها، مع تخفيف الأعباء المثقلة عليهم سواء من الضرائب أو التأمينات، أو السجلات التجارية، الى جانب الأخذ في الاعتبار رغبة أرباب العمل والعاملين في العمل بشكل رسمي، وقد أشار البعض الى "لو خلصنا من قصة الضرايب والتراخيص ده ممكن يكون نتايجه كويسه".

٤-كشفت نتائج الدراسة أن هناك غياب للحوافز المرتبطة بإضفاء الطابع الرسمي، وعلى الدولة منح مميزات وحوافز للعاملين في هذا القطاع غير الرسمي والبعد عن البيروقراطية في التعامل معهم، كما أن إضفاء الطابع الرسمي لابد أن يرتبط بفائدة تعود على أرباب العمل والعمالة في القطاع غير الرسمي، وخاصة إذا كان العمل بشكل رسمي أكبر تكلفة بالنسبة لصاحب العمل، وقد دللت على ذلك بعض الحالات."لازم منفعة تعود علينا علشان منخسرشي أكل عيشنا ".

٥-أوضحت نتائج الدراسة أنه لابد من تحليل التكلفة عند إضفاء الطابع الرسمي، حيث أن العمل بشكل رسمي ينطوي على زيادة الأعباء على

أرباب العمل والعاملين في القطاع غير الرسمي، من ناحية التكاليف المترتبة على التحول الى الرسمية، والكثير من العمالة غير الرسمية يعيشون عيش الكفاف. وإذا لم يتمكنوا من العمل لفترات ممتدة، يصبح دخل أسرهم معرضا للخطر، ومن ثم فإن تكلفة العمل بشكل غير رسمي أفضل من منافع العمل بصورة رسمية. ويرى البعض " كل حاجة ولها تكلفة الأمر مش بالساهل، ومهما كان أنا منتفع من شغلتي دي، ومعرفشي لو سبتها أروح فين واشتغل إيه".

٦-أشارت نتائج الدراسة الى أن إضفاء الطابع الرسمي يتوقف على تاريخ بدء النشاط، حيث أن عمر المنشأة لها تأثير كبير على الوضع الرسمي للمنشأة، فكلما كانت المنشآت أقدم زادات احتمالية عملها بشكل رسمي، لما لها من قدرة على الصمود، ومواجهة الأزمات، أما المنشآت الجديدة تميل الى العمل بشكل غير رسمي. ويردد أرباب العمل " لما بشتغل على مشروع جديد صعب إني اهدمه، انما اللي بيشتغل من زمان ممكن يتجه في الطريق ده".

خامسا: تصورات أرباب العمل والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي حول المردود الاجتماعي والاقتصادي لدمج المنشآت والعمالة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي:

البعد الأول: المردود الاجتماعي لدمج المنشآت والعمالة غير الرسمية في الاقتصاد غير الرسمي:

١-**تقليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للمنشأة في إدارة نشاطاتها:** أشارت نتائج الدراسة الى أن رؤى أرباب العمل والعاملين في القطاع غير الرسمي تمحورت حول أن المردود الاقتصادي لدمج المنشآت والعاملين في القطاع غير الرسمي يتوقف على ما يقوم به

الدمج من تقليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للمنشأة في إدارة نشاطاتها التشغيلية. وذلك لما تتعرض له المنشأة من مخاطر عديدة، والتي من شأنها أن تؤثر على جودة حياتهم متمثلة في بيئتهم الاجتماعية والثقافية والصحية. ويرى صاحب ورشة نجارة "ياريت الحكومة، تهيء لي مكان أشتغل فيه، ميأثرشي على صحتي، وعلى لقمة عيشي".

٢-**القضاء على الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي للعاملين في القطاع غير الرسمي:** أوضحت نتائج الدراسة أن الاقتصاد غير الرسمي ملاذاً للمستبعدين من الأطر والسياسات والتنظيمات الرسمية، سواء كان هذا الاستبعاد قصرياً أو طوعياً. وهو ما يشير الى أوجه الحرمان من التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية. ومن ثم فلابد من القضاء على الاستبعاد بأبعاده المختلفة لهذه الطبقة المستبعدة من المجتمع. يرى بعض أرباب العمل " الحكومة مش سأله فينا، ومبيدورش علينا إلا علشان ندفع ضرايب، ومش معترفين بينا خالص، أنا بشتغل علشان ما أمدش إيدي لحد، ولازم الحكومة تبص لنا بعين الرضا، وتساعدنا".

٣-**دعم فرص الحراك الاجتماعي والمهني:** أشارت نتائج الدراسة الى أن ضعف الحراك الاجتماعي هو ما يدفع الغالبية العظمى من الشباب الى السعي لتحقيق تطلعاتهم من خلال العمل غير الرسمي، والمردود الاجتماعي لإضفاء الطابع الرسمي، يتحدد في تفعيل الحراك الاجتماعي والمهني لأرباب العمل والعاملين في القطاع غير الرسمي، ليصبحو قيمة مضافة تساهم في رفع معدلات النمو، وتوفير فرص التدريب المهني للعاملين، بهدف زيادة مهارتهم وقدرتهم على إدارة المشروعات.

٤-**الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الرسمي:** أشارت نتائج الدراسة أهمية الاستثمار الاجتماعي للمشروعات ذات العائد الاجتماعي والاقتصادي، باعتباره استثمار ذو عائد مالي يهدف إلى إحداث تأثير اجتماعي إيجابي. والنظر الى العاملين في القطاع غير الرسمي على أنهم أصول وموارد لابد أن تستثمر، وقد أشار رؤى بعض أرباب العمل الى ذلك "ياريت الدولة لو شاب بدأ مشروع تحاول تشجعه وتساعده، وتمول مشاريعه".

٥-**إدارة المخاطر الاجتماعية لأنشطة القطاع غير الرسمي:** توصلت نتائج الدراسة الى وجود العديد من العمال غير مشمولين بالتأمين ضد المخاطر الكبيرة، مثل المرض والفقر، ويعملون في ظروف عمل سيئة، الى جانب غياب تغطية الضمان الاجتماعي وعقود العمل، مما أسهم بدوره في رفض أرباب العمل تحرير عقود ملزمة، وتمحورت الرؤى حول ربط أي مزايا للدمج باتخاذ إجراءات التأمين الاجتماعي للعاملين به، وإعفاء المنشآت من حصة صاحب العمل من التأمينات عند التحول للقطاع الرسمي. ويتساءل بعض العاملين في الأنشطة الصناعية "هل الحكومة لما تخلينا نشتغل بشكل رسمي، حتأمن علينا، وحتحمينا من أي مخاطر بنتعرض لها".

البعد الثاني: المردود الاقتصادي لدمج المنشآت والعمالة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي:

١-**توفير فرص العمل اللائق:** أشارت نتائج الدراسة الى أن إضفاء الطابع الرسمي، يرتبط بفتح فرص جديدة للعمل اللائق، من خلال توفير بيئة عمل تحقق مفهوم ومؤشرات العمل اللائق، والذي يرتبط بعدة مؤشرات منها الرضا عن العمل، والدخل الكافي، واستقرار العمل، وساعات العمل

المناسبة، ويوفر حماية اجتماعية وأمنا وظيفيا، والحوار الاجتماعي وتمثيل العمال وأصحاب الأعمال، والعمل اللائق هو الذي يوفر للعامل بيئة عمل تحفزه على زيادة إنتاجيته، ويردد بعض العاملين من الشباب خريجي الجامعات، "المفروض الدولة توفر لي فرصة عمل تليق بينا كشباب، كافحنا واتعلمنا".

٢-**فتح قنوات تمويل للمشروعات ذات العائد الاجتماعي:** أوضحت نتائج الدراسة أن تمويل المشروعات يعد دافع للتحول الى الرسمية، حيث أن محدودية التمويل الرسمي للقطاع غير الرسمي أدى الى ضعف قدرة المشروعات غير الرسمية على التوسع والتنوع من حيث عدد العمال وأس المال، ويستهدف أرباب العمل التمويل لتكبير النشاط الخاص بهم، وسوف يزيد ذلك من قيمة مشروعاتهم وأعمالهم ويعزز من مكاسبهم المادية، ويشير ذلك الى الأثر المجتمعي والتنموي المتحقق من خلال التمويل، ويردد بعض أرباب العمل " لو في جهة حتمولي مشروعي معنديش اعتراض".

٣-**جودة الحياة المهنية:** أكدت نتائج الدراسة أن التحول الى الرسمية، لابد وأن يرتبط بمردود اجتماعي يتمثل في جودة الحياة المهنية من حيث توافر عنصر الأمن في العمل، والرضا عن العمل، وقد أشارت بعض الحالات " أنا عاوز اشتغل في مكان آمن ويكون عندي رضا عن شغلي".

٤-**البعد الاقتصادي للاستثمار في رأس المال البشري:** يسمح رأس المال البشري بنمو الاقتصاد، حيث أنه عندما يزداد الاستثمار في رأس المال البشري، يؤدي الى زياد الإنتاجية وتحسين نوعية الحياة. ويتطلب ذلك استثمار في التعليم والتدريب، كما يشمل القيمة الرئيسية لخبرة العامل

ومهاراتـه، ورأس المـال البشـري عامـل مهـم لزيـادة الإنتاجيـة، وبالتـالي الربحية. وتشير بعض الحالات من أرباب العمل الى " أنا عاوز اللي يزود إنتاجيتي، ويحسن دخلي، ويكفي بيتي".

٥-**التمكين الاقتصادي:** خلصت نتائج الدراسة الى أهمية تحسين قدرات العاملين وتوسيع فرص المشاركة في سوق العمل الرسمي، وإتاحة الفرص للمساهمة والمشاركة في تحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي. حيث أن العاملين في القطاع غير الرسمي لا يجمعهم اتحاد أو نقابة عمالية أو مهنية، وفي ضوء رؤى أرباب العمل والعاملين "نفسنا وضعنا يتغير للأحسن، إحنا معندناشي نقابة تدافع عن مصالحنا ولا توصل رأينا للمسؤولين".

توصيات الدراسة:

١-استراتيجية التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي تحتاج الى بناء الثقة بين العاملين في القطاع غير الرسمي والحكومة.

٢-المسؤولية الاجتماعية للفاعلين من غير الدولة من خلال تعزيز الشراكات بين المنظمات غير الحكومية والدولة والقطاع الخاص لتنسيق الجهود والموارد لدعم تحول الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي.

٣-تفعيل دور السياسات الاقتصادية والاجتماعية على تشجيع المنشآت غير الرسمية على تنظيم أوضاعها من خلال زيادة فوائد الحصول على الصفة الرسمية. تحت مظلة واحدة للضرائب والتأمينات والحماية القانونية للأنشطة التي تخضع للاقتصاد غير الرسمي.

٤-إنشاء هيئة عليا خاصة بالقطاع غير الرسمي تقوم بدعم مبادرات التمويل الأصغر لتلبية احتياجات رواد الأعمال غير الرسميين، وتقديم القروض الصغيرة والخدمات المالية.

٥-نشر الوعي لأرباب العمل والعاملين في القطاع غير الرسمي بقانون المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الجديد، الذي منح حوافز ضريبية جديدة للمنشآت غير الرسمية لتوفيق أوضاعها.

المراجع:

١- أحمد عمر، حمدي، (٢٠١١)، الأنشطة غير الرسمية الثابتة والجائلة وسيلة للتكيف مع الفقر والبطالة "أثار إعادة الهيكلة الرأسمالية"، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، العدد الثاني والثلاثون، ديسمبر.

٢- أمين، سمير (٢٠٠٣) الفيروس الليبرالي، الحرب الدائمة وأمركة العالم. مركز البحوث العربية والإفريقية. القاهرة.

٣- البهنساوي، ليلى كامل عبد الله. (٢٠١٥). جودة حياة العمل لدى المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي. مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مج,٧٥ ج٣ – ٥١.

٤- الجبالي، عبد الفتاح (٢٠٢١)، القطاع غير الرسمي وسوق العمل، مركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء، مجلة آفاق اقتصادية، العدد ٩، أغسطس.

٥- حماد، جمال (٢٠١٦)، دور واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاع غير الرسمي "دراسة حالة للمرأة المعيلة في الريف"، مجلة كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد ٤٤، أبريل، يونيه.

٦- عبد الرازق حسين، منال، (٢٠٠٩) عملية تحويل القطاع غير الرسمي الى قطاع رسمي في مصر، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد ١٠، العدد ٢. أبريل.

٧- غانم، علي، (٢٠٢٣)، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمالة غير المنتظمة "رؤي الخبراء لتداعيات أزمة كورونا وسبل التمكين"، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الستون، العدد الثالث. سبتمبر. القاهرة

١٣- معهد التخطيط القومي، (٢٠١٦) الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر/ معهد التخطيط القومي. القاهرة

٨- الغرباوي، يسري، الخوانكي، سيف، (٢٠١٦)، رؤية جديدة للتعامل مع القطاع غير الرسمي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

٩- الغيطاني، إبراهيم، الخولي، أسماء (٢٠١٥)، مداخل الدمج الآمن للاقتصاد غير الرسمي، بدائل، سلسلة دراسات سياسية محكمة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١٣، السنة السادسة، أكتوبر.

١٠-الفقي، فخري الدين، (٢٠٢١)، الاقتصاد غير الرسمي بين الدمج والتكامل، مركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء. مجلة آفاق اقتصادية، مجلة آفاق اقتصادية، العدد ٩، أغسطس.

١١-الوسيمي، حسام، (٢٠١٢)، نمو القطاع غير الرسمي "دراسة لوحدات معيشية بمناطق عشوائية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد التاسع والأربعون، العدد الثالث، سبتمبر، القاهرة.

١٢-محمد، حسن (٢٠٠٠)، القطاع غير الرسمي بين الدولة والعاملين به، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الاجتماعية القومية، العدد٣٧، العدد ١.

١٣-محمود أبو علام، رجاء (٢٠١١). مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، (ط٦)، القاهرة: دار النشر للجامعات، ص ٤٩٢

١٤-مكتب العمل الدولي (٢٠٠٢)، استنتاجات بشأن العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم، مؤتمر العمل الدولي، (الدورة ٩ جنيف، ١).

١٥-هيرنادو دي سوتو. (١٩٩٨). رأس المال غير المستغل ومحدودي الدخل في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية. القاهرة.

١٦-هيرناندو دي سوتو. (١٩٩٧). الدرب الآخر، الثورة الخفية في العالم الثالث، ترجمة شوقي جلال، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

١٧-هيكل، إيمان محمود عبدالمولى. (٢٠٢١). الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على العمالة في أنشطة القطاع غير الرسمي في محافظة الفيوم: دراسة أنثروبولوجية لأوضاع العمالة غير النظامية في ظل تداعيات جائحة كورونا. مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية، كلية الآداب، جامعة كفر الشيخ، ع،٢٥.

١٨-وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (٢٠٢١) محددات عدم الرسمية في المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة في مصر، بيانات التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/ ٢٠١٨.

المراجع باللغة الأجنبية:

1-Abramo, laís (2022), policies to address the challenges of existing and new forms of informality in Latin America. Social policy 240. Copyright united nations, 2022.

2-Adamu, N. (2016). Young people and the informal economy: Understanding their pathways and decision-making within the economy. University of Bedfordshire (United Kingdom). ProQuest Dissertations Publishing.

3-Asamoah, S. R. (2018). Towards a theory of taxation for informal sector business owners in Ghana. Northcentral University. ProQuest Dissertations Publishing.

4-Barasa, E. W., Mwaura, N., Rogo, K., & Andrawes, L. (2017). the informal sector: Experiences and expectations of the informal sector in Kenya. Wellcome Open Research Extending voluntary health insurance, V.1. Retrieved from https://wellcomeopenresearch.org/articles/2-94.

5-Bashe, A. C. (2012). The formalization of the informal sector economy: Panacea or chimera? University of Pretoria (South Africa). ProQuest Dissertations & Theses.

6-Bonnet, F., & Venkatesh, S. (2016). Poverty and informal economies. In D. Brady & L. Burton (Eds.), Oxford Handbook of the Social Science of Poverty (pp. 637–659). Oxford University Press. Cheltenham: Edward Elgar Publishing Limited.

7-Bromley, R. (1990). A new path to development? The significance and impact of Hernando De Soto's ideas on underdevelopment, production and reproduction. Economic Geography.

8-Chen, M. A. (2012). The informal economy: Definitions, theories and policies [WIEGO Working Paper No. 1].

9-Chowdhury, P., & Mohanty, I. (2022). Informal sector employment and the health outcomes of older workers in India. PLOS ONE, 18(2).

10-Colin, C. Williams. (2023). Theories explaining the informal economy. Published online by Cambridge University Press.

11-Colin, Williams. (2023). The informal economy :A modern guide to the informal economy. March 21.

12-Córdova, J. G. (2017). La inspección sociolaboral en la micro y pequeña empresa del sector informal laboral: Hacia la aplicación de la medida de formalización laboral por los inspectores de trabajo y la implementación de los planes de formalización para los empresarios. Pontificia Universidad Católica del Peru (Peru). ProQuest Dissertations Publishing.

13-Dell'Ann, R. (2021). Theories and definitions of the informal economy: A survey. Journal of Economic Surveys. John Wiley & Sons Ltd.

14-Diaku, R. V. (1995). Sector informal nas economias urbanas dos países da África ao Sul do Saara. Universidade Tecnica de Lisboa (Portugal). ProQuest Dissertations Publishing.

15-Espinosa García, N. (2004). El sector informal en el Estado de México: Tendencias y factores asociados (1996-2002). El Colegio de México. ProQuest Dissertations Publishing.

16-Field, A. (2009). Discovering statistics using SPSS (3rd ed.). SAGE.

17-François Bonnet, S. A. Venkatesh. (2016). Poverty and informal economies. Retrieved from. https://shs.hal.science/halshs.

18-Galarza-Iglesias, A. M. (2021). Calidad de vida en el trabajo y calidad de vida relacionada con la salud en trabajadoras del sector informal de la Comuna 9 en Cali, Colombia. Bogota, 69(4).

19-Guillermo Boitano, Deyvi Franco Abanto. The informal economy and its impact on tax revenues and economic growth: The case of Peru, Latin America and OECD countries (1995–2016).
Retrieved from https://doi.org/.

20-Guy, Standing. (2009). Work after globalization: Building occupational citizenship (1st ed.).

21-Herenia, Gutiérrez Ponce, J. Chamizo González. (2021). The formalization of women's cooperatives and the reduction of the informal economy in Jordan, fact or fiction? Universidad Autónoma de Madrid.

22-Huang Gengzhi; Xue, Desheng. (2020). Integrating theories on informal economies: An examination of

causes of urban informal economies in China. Sustainability, 12(7), 2738. https://doi.org.

23-Huang, G., Yang, Y., Lei, Y., & Yang, J. (2023). Differences in subjective well-being between formal and informal workers in urban China. International Journal of Environmental Research and Public Health, 20(1), 149. Basel.

24-ILO. (2021). Conceptual framework for statistics on informal economy. Department of Statistics, Working Group for the Revision of the Standards for Statistics on Informality. Draft under construction for discussion at the Third Meeting of the Working Group (31-01-2021).

25-International Organization of Employers. The informal economy: An employer's approach. Retrieved from https://www.ioe-emp.org.

26-Jackson, S. (2009). Research methods and statistics: A critical thinking approach (3rd ed.). Wadsworth.

27-John Angelini, K. Hirose. (2004). Extension of social security coverage for the informal economy in Indonesia: Surveys in the urban and rural informal economy. International Labour Organization Subregional Office for South-East Asia and the Pacific Manila, Philippines. December.

28-Maasago, M. S., & Nkosi, V. (2023). Strengthening urban informal trading and improving the health of vendors: An integrated management model. International Journal of Environmental Research and Public Health, 20(6).

29-Mahieddine Adnan Ghecham. (2017). The impact of informal sector on income distribution: Could concentration of income be explained by the size of

informal sector? International Journal of Economics and Financial Issues, 7(1).

30-Maria Beatriz Orlando Pagnataro. (2002). The informal sector in Venezuela: Catalyst or hindrance for poverty reduction. In J. Itzigsohn (Ed.), The state, the info asociacion civil para la promocion de estudios sociales, poverty project papers (Vol. 12).

31-Marilyn Carr, M. A. Chen. (2001). Globalization and the informal economy: How global trade and investment impact on the working poor.

32-Mendoza, J. I. P. (2019). The process of moving closer to the formal economy. The University of Manchester (United Kingdom). ProQuest Dissertations Publishing.

33-Menyah, D. (2009). The informal sector revisited: Botswana's developmental state and micro-enterprise development. University of Minnesota. ProQuest Dissertations Publishing.

34-Monteiro, N. T. (2002). The political economy of informal markets: Restructuring economies, gender and women's lives in Maputo, Mozambique. Northern Arizona University. ProQuest Dissertations & Theses.

35-Nagpal, G. (2023). "Northing must be fastened to the ground: Mobile informal work in Indian cities. Harvard University. ProQuest Dissertations Publishing.

36-Ngundu, K. (2010). The impact of the informal economy on the social and economic development of women headed households in Chegutu Urban District in Zimbabwe. University of Pretoria (South Africa). ProQuest Dissertations Publishing.

37-OECD (2018), Working Together for Local Integration of Migrants and Refugees in Altena, OECD Publishing, Paris.

38-OECD. (2023). Informality and globalizations. OECD Publishing, Paris. Retrieved from http://www.oecd.org/termsandconditions.

39-Osman, E. A. (2000). The informal economy: Estimation, economic and policy implications. The case of selected sub-Saharan African countries. Howard University. ProQuest Dissertations Publishing.

40-Rodrik, D. (1997). Has globalization gone too far? Institute for International Economics.

41-Roldán, P., & Ospino, C. (2009). Who end up in the informal sector? Impact of the characteristics and the search time. Revista de Economía del Caribe, 4(Jul-Dec).

42-Rossis, N. M. (2011). The informal economy in Lebanon: Dangers and benefit. University of Durham (United Kingdom). ProQuest Dissertations & Theses.

43-Saunders, S. G. (2008). Estimates of the informal economy in South Africa: Some macroeconomic policy implications. University of Johannesburg (South Africa). ProQuest Dissertations & Theses.

44-Schneider, F. (2005). Shadow economies around the world: What do we really know? European Journal of Political Economy.

45- Schneider, Friedrich, Buehn Andreas & Claudio E. Montenegro. (2010). New Estimates for the Shadow Economies all over the World. International Economic Journal Volume 24, - Issue 4

46-Sill Salazar, M. D. L. Á. L. (2000). Crecimiento y heterogeneidad del sector informal en México en el

período 1988-1997. El Colegio de México. ProQuest Dissertations Publishing.

47-Tariku, L., Tasew, T. T., Yodit Abebe, M., & Berhanu, G. (2023). The urban informal sector as a means of livelihood improvement among youth: Evidence from Hawassa City, Ethiopia. Cogent Economics & Finance, 11(1). Taylor & Francis Journals.

48-Vasquez, P. R., & Hernandez, C. O. (2009). Who end up in the informal sector?: Impact of the characteristics and the search time. Revista de Economía del Caribe, 4(Jul).

49-Visser, M. A. (2010). Race, poverty, and state intervention in the informal economy: Evidence from South Africa. New School University. ProQuest Dissertations Publishing.

50-Widjajanti, R., Parandita, A. F. M., Murbana, W. A. E. S. (2022). Sustainability of the informal sector space in urban areas in the post-COVID-19 pandemic. IOP Conference Series: Earth and Environmental Science, 1082(Sep).

51-Williams, C. C. (2015). Out of the shadows: Classifying economies by the extent and nature of employment in the informal economy. International Labour Review, 154.

52-Yusuff, O. S. (2011). A theoretical analysis of the concept of informal economy and informality in developing countries. European Journal of Social Sciences, 20(4).

مراجع الإنترنت:

1-https://www.albankaldawli.org.
2-https://www.aucegypt.edu.
3-https://thedocs.worldbank.org
4-https://gate.ahram.org.eg.
5-www.ilo.org
6-https://www.siyassa.org.eg.
7-https://www.oecd.org.
8-https://www.imf.org
9-https://data.undp.org
10-www.ioe-emp.org.
11-https://www.un.org
12-https://blogs.worldbank.
13-https://www.unescwa.org
14-https://www.ilo.org
15-www.oecd-ilibrary.org.
16-https://arab-ency.com
17-https://jsf.org/uploads